

المفوضية العليا لشفافية الانتخابات

التقرير الختامي بشأن

مراقبة انتخابات مجلس الأمة 2009م

صدر في نوفمبر 2009م

الفهرس

الصفحة	الموضوع
5	شكر وتقدير
7	المقدمة
9	التمهيد
11	المفوضية العليا لشفافية الانتخابات
17	الملخص التنفيذي
25	المقترعون والدوائر الانتخابية
29	الجزء الأول – الاستعداد للانتخابات
31	(1) موعد الانتخابات
32	(2) مراسيم لا تحتمل التأخير
34	(3) المرشحون
38	(4) الحرمان من الترشح للانتخابات
39	(5) وزراء مرشحون
41	(6) الخدمات الحكومية للمرشحين
43	(7) دور العبادة
45	(8) شراء الأصوات
48	(9) الانتخابات الفرعية
54	(10) الطائفية
56	(11) العنف الانتخابي
59	(12) الجماعات السياسية
62	(13) البرامج الانتخابية
64	(14) القوائم الانتخابية
66	(15) مقار المرشحين والدعاية الانتخابية
68	(16) شفافية الانتخابات
74	(17) المنظمات الأهلية



الصفحة	الموضوع
83	الجزء الثاني – الاقتراع والفرز
85	ملاحظات عامة على يوم الاقتراع والفرز
87	نتائج الانتخابات
93	الطعون في النتائج
95	الأحكام القضائية – ينجح واحد
97	التوصيات
103	الملاحق
105	أسماء المتطوعين لمراقبة الانتخابات 2009م
107	استمارة تطوع
109	نموذج "تقرير يوم الاقتراع"
111	تقارير المفوضية الأسبوعية التسعة
138	معايير المرشح الصالح (5x5) + 5
139	تقرير بشأن مراقبة انتخابات المجلس البلدي 2009م

شكر وتقدير

- إلى أعضاء الهيئة الرقابية في " المفوضية العليا لشفافية الانتخابات " الذين أدوا هذه المسؤولية الشاقة والهامة، وهم السيدات والسادة الآتية أسماؤهم:
 - د.فيصل عبدالوهاب الفهد
 - اعتدال حمد مبارك العيار
 - أ.د.معصومة أحمد محمد ابراهيم
 - سحر عبدالله الحملي
 - ماجد مفرج محمد المطيري
 - دلال خالد عبدالله البدر
- وإلى المتطوعين في أعمال المفوضية¹.
- وإلى مدير موقع الجمعية على الانترنت عبدالحميد علي عبدالمنعم.
- وإلى رؤساء تحرير الصحف المحلية الذين نشروا تقارير المفوضية أولاً بأول.

أتقدم إلى كل هؤلاء، بالشكر والتقدير على أفكارهم وجهدهم في مراقبة انتخابات مجلس الأمة 2009م.. متمنيا
لهم حياة تغمرها الصحة وتملؤها السعادة.

صلاح محمد الغزالي

رئيس جمعية الشفافية الكويتية

رئيس المفوضية العليا لشفافية الانتخابات

¹ انظر قائمة الأسماء في الملاحق.



المقدمة

تعتبر "الديمقراطية" أسلوباً أمثل للحكم في المجتمعات المعاصرة، فمن خلالها يشارك المجتمع في إدارة الدولة، وبواسطتها يعبر الشعب عن إرادته، وفي تفاصيلها يضمن الشعب أن يلبي التشريع احتياجاته وتحقق الرقابة أهدافها، لذلك حدد الدستور الكويتي مجالات ممارسة الديمقراطية في دولة الكويت، فكان في مقدمتها اختيار الشعب لممثليه في السلطة التشريعية.

ولكي تحقق الديمقراطية أهدافها من خلال الانتخابات العامة، لا بد أن تتوفر في تلك الانتخابات مجموعة من المعايير، يأتي في مقدمتها النزاهة والشفافية وحياد السلطة التنفيذية، فضلاً عن الإدارة الكفوة للعملية الانتخابية.

من هنا تأتي أهمية مراقبة تنظيم العملية الانتخابية، لكي نضمن، كمنظمات أهلية وأفراد في هذا المجتمع المدني، توفر تلك المعايير المطلوبة في سير العملية الانتخابية.. وأن مشاركة المجتمع في التصويت لاختيار ممثليه قد تمت بالشكل الذي يضمن أن تعبر نتائجه تعبيراً حقيقياً لإرادة الناخبين في إطار الدستور والقوانين المنظمة للانتخابات.

من هذا المنطلق قامت جمعية الشفافية الكويتية بتشكيل "المفوضية العليا لشفافية الانتخابات" لمراقبة ورصد العملية الانتخابية لاختيار أعضاء مجلس الأمة في فصله التشريعي الثالث عشر، والتأكد من توفر كافة معايير النزاهة والشفافية وحياد الحكومة وكافة الجهات العامة.

جمعية الشفافية الكويتية

التمهيد

رفع سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر محمد الأحمد الصباح استقالة حكومته إلى حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح – أمير الكويت، يحفظه الله، ثم صدر مرسوم أميري رقم 85 لسنة 2009 بحل مجلس الأمة وفقاً للمادة (107) من الدستور بحل مجلس الأمة في يوم الأربعاء 2009/3/18م، على أن يصدر مرسوم أميري في وقت لاحق بالدعوة إلى انتخابات مجلس الأمة للفصل التشريعي الثالث عشر.

في هذه الأجواء، ورغبة من جمعية الشفافية الكويتية في ممارسة دورها الأهلي في مراقبة شفافية ونزاهة الانتخابات، فقد تقرر في يوم 2009/3/19م تشكيل الهيئة الرقابية في "المفوضية العليا لشفافية الانتخابات" لينعقد اجتماعها الأول في يوم السبت الموافق 2009/3/21م، ثم تم صدور تقرير المفوضية الأول عن مراقبة الانتخابات في يوم الاثنين 2009/3/23.

ومع صدور مرسوم حل مجلس الأمة حلا دستورياً، يكون الموسم الانتخابي قد بدأ، حيث إن الانتخابات ستجرى خلال شهرين فقط من تاريخ حل المجلس، فكانت هناك مجموعة من التصريحات الحكومية المبشرة بالخير بأن العملية الانتخابية ستجرى بكل شفافية ونزاهة، وأن الحكومة من خلال أجهزتها في وزارات "الداخلية" و"الإعلام" و"البلدية" و"العدل" و"الأوقاف والشؤون الإسلامية" و"الشؤون الاجتماعية والعمل" ستعمل على تطبيق القوانين والأنظمة المتعلقة بانتخابات مجلس الأمة.

إن نزاهة الانتخابات البرلمانية في الكويت تمر بمرحلتين هامتين:

المرحلة الأولى وهي الممتدة من يوم الإعلان عن الانتخابات إلى يوم الاقتراع، وهي التي تقع فيها كل التجاوزات وكثير من الجرائم الانتخابية، والتي قد تؤدي في نهاية المطاف إلى توفير فرص النجاح لعدد كبير من أعضاء البرلمان بطرق ووسائل غير قانونية.

أما المرحلة الثانية وهي يوم الاقتراع، فهي مرحلة تدار من قبل القضاء الكويتي المشهود له بالنزاهة وبوجود عدد كبير من وكلاء المرشحين، مع ضرورة الانتباه لعمليات الفرز وعد الأصوات وتجميعها.

وبناء على ما جاء في الدستور الكويتي، المواد (82/81/80) بشأن السلطة التشريعية، وعلى قانون الانتخاب رقم 35 لسنة 1962م والقوانين المعدلة له، فقد قامت "المفوضية العليا لشفافية الانتخابات" بمتابعة ورصد العملية الانتخابية لمعرفة مدى نزاهتها وشفافيتها ومطابقتها للدستور والقانون، والإعلان عن نتائج ذلك الرصد في مختلف وسائل الإعلام وللجمهور.. ما يتعلق منها بالأجهزة الحكومية والجماعات السياسية والمرشحين وكل الأطراف التي تتعاطى وعملية الانتخابات.

وفيما يلي خلاصة عملية الرصد خلال هذا الموسم الانتخابي، أملين أن يساهم هذا التقرير بتطوير العملية الانتخابية في المرات القادمة.

المفوضية العليا لشفافية الانتخابات

رغبة من جمعية الشفافية الكويتية في القيام برصد ومراقبة انتخابات مجلس الأمة للفصل التشريعي الثالث عشر 2009م وفق أسس منهجية ومعايير علمية، وانطلاقاً من تجربة الجمعية في مراقبة انتخابات مجلس الأمة عام 2006م وعام 2008م، فقد تم اعتماد الجوانب التالية في عمل المفوضية:

(1) الاختصاصات

تقوم "المفوضية" برصد ومراقبة انتخابات مجلس الأمة للفصل التشريعي الثالث عشر 2009م والتأكد من نزاهتها وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة، وعلى وجه الخصوص رصد ما يلي:

- (1) رصد ما يتعلق بسجل الناخبين وحصانته.
- (2) رصد ظاهرة الانتخابات الفرعية والتبليغ عنها.
- (3) رصد ظاهرة شراء الأصوات والتبليغ عنها.
- (4) رصد مخالفات قانون تنظيم الحملات الانتخابية والدعاية الإعلانية.
- (5) رصد حيادية الجهات الحكومية والمسئولين فيها وعدم تقديم تسهيلات خدمية لمعاملات غير قانونية أو مخالفة للوائح والأنظمة.
- (6) رصد تمويل الحملات الانتخابية للمرشحين.
- (7) رصد العنف أثناء الانتخابات.
- (8) تدريب المراقبين الانتخابيين.
- (9) مراقبة نزاهة وانسيابية الاقتراع داخل المراكز وحولها.

(2) أسس ومعايير مراقبة الانتخابات وقواعد سلوك المراقبين المتطوعين

على "المفوضية" الالتزام بمجموعة من الأسس والمعايير المعنية بمراقبة الانتخابات الواردة أدناه، وهي بمثابة قواعد سلوك يجب على الأفراد المتطوعين في "المفوضية" الالتزام بها، وهي على النحو التالي:

- الحيادية: ممارسة رصد الانتخابات بتجرد ودون انحياز إلى أي من المرشحين، وعدم الارتباط المالي أو التنظيمي أو الإداري لأعمال "المفوضية" بأي من الجماعات السياسية أو الفئات الاجتماعية.
- الشمولية: الأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل المتعلقة بأي من العمليات الانتخابية أثناء عملية المراقبة، وتوضيح الجوانب التي تمكنت من رصدها، والدوائر والمناطق التي شملتها عملية رصد الملاحظات، وأن تغطي الملاحظات كافة الجوانب الإيجابية والسلبية.
- المؤسسية: يجب أن تصدر أية تصريحات حول سير العمليات الانتخابية من قبل الشخص المخول بالحديث نيابة عن "المفوضية" وليس الأفراد المتطوعين في أعمالها.
- الشفافية: الإفصاح عن طرق رصد المعلومات المتعلقة بمراقبة الانتخابات، والتحليلات التي اعتمدت عليها، والمنهجية المتبعة في ذلك.

- الدققة: الاعتماد على معلومات دقيقة وغير مشكوك فيها في عملية المراقبة.
- المهنية: الالتزام بمبادئ العمل المهني والموضوعي، دون الشخصي، والعمل بعيداً عن العشوائية والانتقائية في تقويم سير العملية الانتخابية.
- الالتزام بالقوانين: يحترم جميع المتطوعين في "المفوضية" سيادة القانون والحفاظ على النظام العام بالإضافة إلى تنفيذ أحكام القوانين والأنظمة.
- تجنب تعارض المصالح: يجب على كل متطوع في "المفوضية" الإفصاح في أول يوم لتطوعه عن أي تعارض محتمل للمصالح بين تطوعه وبين أي من المرشحين في الانتخابات، ويتم الإفصاح بتعبئة الاستمارة المخصصة لذلك، وتقديمها إلى رئيس الجمعية، وعلى المتطوع - في هذه الحالة - عدم المشاركة في أي نشاط أو تقويم يتعلق بحالة ينطبق عليها "تعارض المصالح".

(3) الهيئة الرقابية

يدير أعمال "المفوضية العليا لشفافية الانتخابات" هيئة رقابية تتكون من الأشخاص التالية أسماؤهم:



أ.د.معصومة احمد ابراهيم



اعتدال حمد مبارك العيار



د.فيصل عبدالوهاب الفهد



صلاح محمد الغزالي



دلال خالد عبدالله البدر



سحر عبد الله الحملي



ماجد مفرج محمد المطيري

(4) أنشطة المفوضية :

في سبيلها لتحقيق أهدافها، نظمت المفوضية مجموعة من الأنشطة طوال فترة الموسم الانتخابي، وفيما يلي موجز لتلك الأنشطة:

أ- التقرير الأسبوعي:

أصدرت المفوضية أول تقاريرها الأسبوعية في يوم الاثنين 2009/3/23 واستمرت بتنظيمه بشكل أسبوعي، حيث تنقل للصحافة المحلية ملاحظاتها الأسبوعية على مراقبة الانتخابات ، وقد صدر عن المفوضية تسعة تقارير أسبوعية.



جريدة القبس - 2009/4/14م

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

للإبلاغ عن فساد انتخابي

المفوضية العليا لشفافية الانتخابات

تدعو الجمهور الكريم للإبلاغ عن أي حالات فساد انتخابي ومنها:

- 1) التلاعب بسجل الناخبين.
- 2) الانتخابات الفرعية.
- 3) التلاعبات الانتخابية.
- 4) تقويض الانتخابات.
- 5) شواذ أصوات الناخبين.
- 6) العنف الانتخابي.
- 7) تحيز الإعلام الحكومي.
- 8) معاذات الإعلانات والقرت.
- 9) استخدام بور العبدة بور الفهر.
- 10) استخدام أسواق ومشار المجتمعات والشفافية.

للإبلاغ:

www.transparency-kuwait.org
ت: 25358901/2
ف: 25358903

القبس 2009/4/12م

جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

دعوة للتطوع لرقابة الانتخابات

المفوضية العليا لشفافية الانتخابات

تستقبل المتطوعين والمتطوعات لمراقبة انتخابات مجلس الأمة 2009

يحمل المتطوع على تصريح خاص بعد التدريب وتعهده بالالتزام بمدونة قواعد سلوك المراقب الانتخابي

للتسجيل:

www.transparency-kuwait.org
ت: 25358901/2
ف: 25358903

القبس 2009/4/12م

- ب- دعوة الجمهور للإبلاغ عن أي حالات فساد انتخابي:
- تمت دعوة الجمهور للإبلاغ عن أي حالة من حالات الفساد التي تم تحديدها في الإعلانات الصحفية التي تم نشرها في عدد من الصحف المحلية، وفي موقع الجمعية على الإنترنت، حيث يتم استقبال البلاغات بأكثر من وسيلة ومنها:
- الإنترنت، موقع الجمعية.
 - الاتصال على أرقام هواتف الجمعية.
 - البلاغات عبر الفاكس.
- ت- دعوة واستقبال المتطوعين:
- تمت دعوة المواطنين للتطوع في أعمال المفوضية لتأهيلهم كمراقبين محليين للانتخابات وفقا للمعايير وقواعد السلوك المتعارف عليها دوليا، وذلك بهدف مراقبة مخالفات الانتخابات ورصدها وإبلاغ المفوضية عنها للتعامل معها، وتقديم كافة المعلومات التي تساعد على تقويم نزاهة الانتخابات.
- ث- تأهيل وتدريب المتطوعين:
- استقبلت المفوضية ما يقارب مئة وخمسين متطوعا ومتطوعة، للعمل معها في مراقبة الانتخابات، بعضهم من أعضاء الجمعية وبعضهم من المتطوعين من الجمهور، وقد تم استقبالهم وتدريبهم وتوزيعهم على أعمالهم، وقد شارك في التدريب:
- السيد صلاح الغزالي، رئيس الجمعية.
 - الدكتور فيصل الفهد، عضو المفوضية العليا.
 - السيدة الكساندرا أشير، المعهد الديمقراطي الوطني - واشنطن.

تم إصدار إعلان في الصحف اليومية وفي موقع الجمعية على الإنترنت، عن فتح الدعوة لتسجيل مراقبين للانتخابات، وتم استلام طلبات التسجيل والتأكد من توقيع كل متطوع على نموذج "تجنب تعارض المصالح" وقد سجل (150) متطوعاً ومتطوعة.	التسجيل
تم عقد عدة دورات تدريبية للمتطوعين حول مراقبة الانتخابات تضمنت آلية العمل وكيفية التعرف على المخالفات.	التدريب
تم توزيع المراقبين على الدوائر الخمس مع تعريفهم برئيس كل مجموعة لضمان انسيابية وصول المعلومات.	التسكين
منح كل مراقب هوية تطوع تثبت انتسابه لأعمال المفوضية.	هوية التطوع



الدورة الثانية

ج- العلاقة مع اللجنة الاستشارية المشرفة على سير انتخابات مجلس الأمة:
من أهم عوامل نجاح العملية الانتخابية في أي دولة حول العالم هو مدى تحقق الشفافية في تلك العملية، ومقدار ثقة منظمات المجتمع المدني والجمهور بشكل عام بنزاهة الانتخابات، لذلك قامت الجمعية في 2009/4/6م بمقابلة رئيس المجلس الأعلى للقضاء المستشار راشد عبدالمحسن الحماد بهدف شرح دور جمعية الشفافية الكويتية عموماً ودور المفوضية العليا لشفافية الانتخابات، وطلب المفوضية السماح لها بدخول مقر اللجان الانتخابية في يوم الاقتراع. وقد وافق المجلس الأعلى للقضاء مشكوراً على طلب الجمعية، ووجه كتاباً بهذا المعنى إلى اللجنة الاستشارية المشرفة على سير انتخابات مجلس الأمة، ولكن اللجنة – بكل أسف – رفضت ذلك، وقد بينا تفاصيل ما حدث في (الجزء الأول – 15/ شفافية الانتخابات).

ح- موقع الشفافية على الإنترنت:

موقع جمعية الشفافية الكويتية على الانترنت من المواقع الإلكترونية المهمة لرصد الشفافية والنزاهة محلياً ودولياً، ويرتاد هذا الموقع 1000 شخص بشكل يومي، وقد ارتفع عدد الزوار في الموسم الانتخابي إلى 1500 زائر ويصل أحياناً إلى 2000 زائر يومياً، لذلك كان مهماً أن يواكب هذا الموقع الهام أحداث مراقبة الانتخابات، وأن يسלט الضوء عليها أولاً بأول، مع نشر فوري لكافة تقارير المفوضية، لذلك استحق مدير الموقع عبدالحامد علي عبدالمعمر تكريماً خاصاً في حفل الختام مع الفريق المعاون.



موقع جمعية الشفافية على الانترنت

خ- مراقبة يوم الاقتراع :

تم تخصيص غرفة عمليات لمدة 12 ساعة وهي مدة الاقتراع، وذلك لاستقبال كافة الملاحظات بشأن سير العملية الانتخابية، من خلال تخصيص خط ساخن للتواصل المستمر مع كل المراقبين في كافة الدوائر الانتخابية.

د- استقبال الوفود الدولية:

استقبلت جمعية الشفافية الكويتية العديد من الوفود الدولية للإطلاع على التجربة الكويتية في الانتخابات، حيث حضر وفد من الجمعية البحرينية للشفافية، ومجموعة من ممثلي الدول العربية الأعضاء في المعهد الديمقراطي الوطني ومقره واشنطن.

تكريم المراقبين :

تم تنظيم حفل لتكريم المتطوعين والمتطوعات الذين شاركوا في مراقبة الانتخابات، حيث قدم رئيس جمعية الشفافية الكويتية ورئيس المفوضية العليا لشفافية الانتخابات صلاح الغزالي الشكر والتقدير على المشاركة الإيجابية، كما تم الاستماع إلى الملاحظات والتوصيات من المتطوعين، كذلك شارك أعضاء الهيئة الرقابية في المفوضية في توزيع الشهادات التقديرية على المتطوعين، وأعقب ذلك دعوة الحضور إلى بوفيه العشاء.



حفل تكريم المتطوعين

المخلص التنفيذي

بعد صدور المرسوم الأميري رقم 85 لسنة 2009 بحل مجلس الأمة وفقا للمادة (107) من الدستور في يوم الأربعاء 2009/3/18م ، فقد كان معلوما أن الانتخابات ستجري خلال شهرين، وبالفعل صدر مرسوم أميري بتحديد موعد انتخابات مجلس الأمة للفصل التشريعي الثالث عشر في يوم السبت الموافق 16 مايو 2009م

واعتبارا من تاريخ حل مجلس الأمة، فإن أهم بند كان على جنول أعمال اجتماعات مجلس الوزراء هو موضوع إدارة الانتخابات بشكل شفاف ونزيه يضمن الوصول إلى الإرادة الحقيقية للناخبين في اختيار من يمثلهم في السنوات الأربع القادمة من عمر السلطة التشريعية.

وفي تلك الأوضاع، قامت جمعية الشفافية الكويتية بإعادة تشكيل "المفوضية العليا لشفافية الانتخابات" استعدادا لمتابعة ومراقبة مدى شفافية الانتخابات والتزام كافة الأطراف المعنية بالقوانين والنظم المتبعة في تلك العملية الانتخابية.. حيث بدأت الجمعية بإصدار تقرير اسبوعي ينشر من خلال وسائل الاعلام المتنوعة للكشف عن الإيجابيات والسلبيات في إدارة وتنظيم والمشاركة في العملية الانتخابية، بناء على معايير موضوعية ووسائل قياس وتحليل علمية، تعتمد في جوهرها على الأمور المعلنة الظاهرة في العملية الانتخابية، مع التحليل المنطقي للحدث بعد الإحاطة بجوانبه الأخرى.

وفي تقرير المفوضية الأول الذي صدر في 2009/3/23م لاحظنا أن الصحف تناولت رغبة سمو رئيس مجلس الوزراء بأن تكون انتخابات مجلس الأمة 2009 نموذجا للانتخابات النزيهة، كما كرر وزير الداخلية التوجه ذاته، وبين استعداد الوزارة لمنع أي جرائم انتخابية وإحالة المتسببين فيها إلى النيابة العامة، وهذا موقف جيد يحسب للحكومة، وهو مؤشر مبكر على نوايا حسنة من المهم ترجمتها على أرض الواقع، وقد توقعنا في هذا التقرير من الحكومة برئاسة سمو الشيخ ناصر المحمد أن تقدم في ختام أعمالها – خاصة وأن المؤشرات باتجاه تكليف سمو ولي العهد بتشكيل الوزارة الجديدة – نموذجا متميزا لإدارة انتخابات نزيهة وشفافة وملتزمة بالقوانين مع مختلف الأطراف والفئات وجميع المرشحين.

وفي كل الأحوال فإنه يمكن تقييم شفافية ونزاهة انتخابات مجلس الأمة 2009م وفق مرحلتين:

المرحلة الأولى – من يوم حل مجلس الأمة إلى اليوم الذي يسبق الاقتراع:

وهي مرحلة هامة جدا نلخصها بما يلي:

1- مجلس الوزراء:

أشرف مجلس الوزراء على كافة الاستعدادات التي قامت بها مختلف الأجهزة التابعة له في تنظيم ومتابعة سير الانتخابات لاختيار أعضاء مجلس الأمة، وقد اتخذ الكثير من المواقف والقرارات، وفيما يلي تعليق على بعضها:

أ- حل مجلس الأمة:

تقدمت الحكومة باستقالتها إلى حضرة صاحب السمو أمير الكويت، ثم بعد ذلك قامت الحكومة برفع مرسوم بحل مجلس الأمة، وقد تم حل المجلس بناء على المرسوم المرفوع من الحكومة المستقبلية، التي قبلت استقالتها وتم تكليفها بتصريف العاجل من الأمور، ولا شك أن مرسوم حل مجلس الأمة ليس من العاجل من الأمور، والحكومة المستقبلية لا يجوز لها أن توصي بحل مجلس الأمة.

ب- مراسيم الضرورة:

كان بإمكان الحكومة معالجة بعض المسائل المتعلقة بتنظيم الانتخابات من خلال مراسيم الضرورة، ولكنها لم تفعل، ومنها: تمكين عدد من الشرائح من ممارسة حقهم بالانتخاب، والسماح لشريحة كبيرة من الناخبين في بعض المناطق السكنية من ممارسة حقهم الانتخابي، الذين حرّموا بسبب عدم ضم تلك المناطق لأي من الدوائر الخمس. أما إصدار مراسيم بقوانين تربط ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة والمستقلة للسنة المالية 2009 / 2010 فإن ذلك لا ينطبق عليها نص المادة (71) ، حيث رسم المشرع الدستوري طريقاً لمواجهة حالات اعتماد الموازنة العامة وهو العمل بالموازنة السابقة إلى حين إقرار الموازنة الجديدة.

ت- وزراء مرشحون:

في 2009/4/6م قبلت الحكومة استقالة وزير العدل ووزير الأوقاف والشئون الإسلامية حسين الحريتي وكذلك وزير الصحة روضان الروضان، وقد بقي الوزيران في منصبيهما رغم إبدانهما رغبتهما في الترشح، لمدة 19 يوماً من فترة الشهرين، أي ما يعادل ثلث المدة تقريباً.

ث- الخدمات الحكومية للمرشحين:

أصدر ديوان الخدمة المدنية تعميماً إلى الجهات الحكومية بشأن وقف التعيينات وشغل الوظائف الإشرافية والنقل والندب خارج الجهة اعتباراً من 16 مارس 2009 وحتى تاريخ تشكيل الحكومة الجديدة، ولنن كان هذا التوجه محموداً باعتباره يحد من استغلال المنصب العام لتحقيق أغراض شخصية ويمنع المرشحين من تمرير معاملات مخالفة للقانون من خلال علاقاتهم مع المسؤولين، إلا إن هذا التوجه يعني عدم قدرة الجهات العامة على تطبيق القانون خلال تأديتها لواجباتها وإنفاذها لاختصاصاتها، فتلجأ إلى وقف أعمالها خشية وقوع التجاوزات، وفي ذلك إضرار كبير بمصالح المواطنين.

2- وزارة الداخلية:

تتولى وزارة الداخلية العبء الأكبر في إدارة العملية الانتخابية ، ابتداءً من انطلاق الموسم الانتخابي ويستمر شهرين ومروراً بيوم الاقتراع وانتهاء بإعلان النتائج وتسليم صناديق الاقتراع الى مجلس الأمة. لذلك سنتناول دور الوزارة وتقويمنا له، في الجوانب الآتية:

أ- الانتخابات الفرعية:

قانون انتخابات أعضاء مجلس الأمة رقم 1962/35 يجرم وبشكل واضح الانتخابات الفرعية بين القبائل أو الطوائف، كذلك يجرم القانون الإعلان عن عقد اجتماعات تشاورية بشأن الانتخابات، وقد أكد وزير الداخلية والوزارة في أكثر من مناسبة عزمهم على تطبيق القانون بحزم في منع الانتخابات الفرعية، ولكن ذلك لم يحدث، حيث اعتصمت الوزارة أسلوب ترك الانتخابات تمر، مع رصد لمنظمي تلك الانتخابات تمهيدا لإحالتهم إلى النيابة العامة.

وقد تفشت بشكل واضح الانتخابات الفرعية التمهيدية داخل القبيلة الواحدة، حيث يقوم "الفخذ" أو الفرع داخل القبيلة بإجراء انتخابات فرعية ليدخل الفائز في الانتخابات الفرعية للقبيلة، كما قامت إحدى العوائل الحضرية بإجراء انتخابات فرعية، وهكذا اتسع خطر الانتخابات الفرعية دون أي رادع أو توعية.

ولم تنجح وزارة الداخلية في نهاية الأمر في منع الفرعيات، حيث كان معظم القبائل قد أنجزت انتخاباتها، ووصل إلى قاعة عبدالله السالم 17 نائباً ممن خاضوا الانتخابات الفرعية، معظمهم تمت إحالته إلى النيابة العامة، وقد ابتليت الدائرتان الرابعة والخامسة بهذه المخالفة للقانون ولقيم المواطنة.. ويبقى الأمل في الأحكام القضائية التي ستصدر نتيجة تحويل وزارة الداخلية لعدد غير قليل من المتهمين إلى النيابة العامة، بأن تكون تلك الأحكام رادعة لمن يخطط لإجرائها مستقبلاً.

ب- شراء أصوات الناخبين:

رغم تجريم القانون لعمليات شراء الأصوات إلا أن الوزارة لم تقم بأي دور يذكر في توعية الناخبين حول خطورة هذه الجريمة، كما لم تعمل على منع مرتكبيها وإحالتهم إلى جهات التحقيق، فقد بدأ شراء الأصوات في الانتخابات الفرعية داخل القبيلة، وحذرنا من استفحال عمليات شراء الأصوات في الفترة التالية من الموسم الانتخابي، ولكن عمليات شراء الأصوات انتشرت بشكل لافت، رغم أن عدد المرشحين الذين يشترون الأصوات لم يتجاوز الخمسة في كل دائرة.

ت- شراء المرشحين:

ولم يتوقف الأمر عند شراء أصوات الناخبين، بل تطور إلى موضوع استخدام المال السياسي في شراء المرشحين ذاتهم، حيث يطوف بعض المتنفذين بأنفسهم أحياناً وبوسطاء غالباً، على عدد من المرشحين، ويمنحونهم مبالغ مالية كبيرة، لا تقل عن مائة ألف دينار، دعماً للمرشحين في حملتهم الانتخابية، بهدف التنسيق معهم بعد نجاحهم

لتحقيق أجندة محددة لهؤلاء المتنفذين، وهم شريحة من الشخصيات تتوزع ما بين سياسيين واقتصاديين من فئات اجتماعية متنوعة.

ث- شطب مرشحين:

أنجزت وزارة الداخلية في وقت مبكر موضوع شطب المرشحين الذين لا تتوافر فيهم شروط الناخب والمرشح، بعد أن عرضت الوزارة كشفًا بالأسماء المتوقع شطبها على إدارة الفتوى والتشريع، فتم شطب ثلاثة مرشحين بعد التأكد من عدم توافر الشروط المطلوبة فيهم، فالوزارة انتهت من ذلك في وقت كافٍ للمشطوبين للتقدم بطعونهم على قرار الشطب حتى يحصلوا على أحكام قبل يوم الاقتراع بوقتٍ يكفي لإعادة إدراج أسمائهم في قائمة المرشحين.. لذلك لم نشهد في هذه الانتخابات أي ردود أفعال قانونية لأي من المشطوبين، مما وفر جواً من الحرية في الترشح لكل من له الحق بذلك.

3- وزارة الإعلام:

تألفت الوزارة في ادائها خلال انتخابات هذا العام، ومن ذلك:

- أ- وقوف أجهزتها التلفزيونية والإذاعية على الحياد بين المرشحين، فلم يسجل أي تحيز في هذا الجانب.
- ب- كان لتلفزيون الكويت دور إيجابي في توعية الناخبين من خلال إعداد أفلام إعلانية (فلاشات) بالتعاون مع جمعية الشفافية الكويتية حول معايير المرشح الصالح.

فلوزير الاعلام الشيخ صباح خالد الحمد الصباح ولوكيل الوزارة الشيخ فيصل المالك خالص الشكر والتقدير ولكل العاملين في يومي الانتخابات والفرز من أبناء الوزارة المخلصين.

4- بلدية الكويت :

تميزت بلدية الكويت بشكل لافت في انتخابات هذا العام 2009 من خلال ترخيص إقامة المقرات الانتخابية والإعلانات في الأماكن العامة، بالرغم من تجاوزات عدد كبير ممن يرغبون بالترشح، فينشرون الإعلانات ويقومون المقرات الانتخابية أو يحجزون أماكنها بشكل غير قانوني قبل فتح باب الترشح، ولئن كان هناك بعض التجاوزات في يوم الاقتراع من بعض المرشحين في وضع المقرات والبصاات ونشر الإعلانات، إلا أن البلدية عملت على إزالة المخالفات بأسرع وقت ممكن.

فلوزير د.فاضل صفر وللمدير العام للبلدية الأخ أحمد الصبيح والفرق المعاونة له كل الشكر والتقدير على الجهود المضنية طوال شهري الموسم الانتخابي.

5- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية:

إن الخطاب الديني السليم مؤثر بدرجة عالية في تنظيم موسم انتخابي جيد وفي توجيه الناخبين لممارسة دورهم في اختيار السلطة التشريعية، من خلال وسائل متعددة كالتوعية العامة وخطب يوم الجمعة وإقامة الندوات وإعداد المطبوعات التوعوية.

وقد نجحت الوزارة في منع استخدام دور العبادة للأغراض الانتخابية لصالح بعض المرشحين الأفراد أو لصالح جماعات سياسية محددة.

أما في الدور الإيجابي للوزارة فقد كان بإمكانها القيام بدور أفضل لحث الناخبين على ممارسة دورهم بشكل صحيح، والتنبيه على الناخبين بالابتعاد عن مخالفة القوانين وتطبيق النظم الخاصة بالانتخابات، ولكن دورها كان مفقوداً في موضوع الانتخابات الفرعية القائمة على العصبية البغيضة، كما أن دورها متواضع في التحذير من الرشوة الانتخابية، وكذلك كان دورها في التنبيه على اختيار المرشح الصالح يأتي على استحياء.

6- الجماعات السياسية:

تعتبر الجماعات السياسية البديل الحضاري للفئات الاجتماعية القائمة على العصبية، وذلك من خلال تأكيدها على التزامها بقوانين الانتخابات، وأن تقدم برامج انتخابية يتم انتخابهم على أساسها، وأن تمارس الشفافية في تمويل الحملات الانتخابية.

ولكن لوحظ خوض عدد من الجماعات السياسية للانتخابات الفرعية على أسس قبلية، مثل كتلة العمل الشعبي والحركة الدستورية الإسلامية (حديس) والتجمع الإسلامي السلفي، كما لوحظ أن معظم المرشحين المنتمين لجماعات سياسية فضلوا الترشح مستقلين، واكتفوا بعلاقاتهم الاجتماعية وسيرتهم التاريخية دون أن يلزموا أنفسهم ببرامج انتخابية، كما لوحظ أن الجماعات السياسية لم تقدم برامج عمل يمكن انتخابهم على أساسها، فبعضهم قدم أفكاراً عامة، وبعضهم قدم برنامجاً ثم تراجع عنه وجعله اختيارياً بالنسبة لممثليه.

كما كان لافتاً نزول بعض الجماعات السياسية دون تنسيق مع جماعات أخرى قريبة منها فكرياً، مثل: الحركة الدستورية الإسلامية (حديس) والتجمع الإسلامي السلفي، وكذلك المنبر الديمقراطي مع التحالف الوطني الديمقراطي، في حين استمر التنسيق بين التحالف الإسلامي الوطني وتجمع الميثاق الوطني.

7- القبلية:

بالرغم من أن القانون يجرم الانتخابات الفرعية القائمة على العصبية والطائفية، إلا أن انتخابات 2009م شهدت انتخابات فرعية قبلية واسعة، شملت كل القبائل التي يمكن أن توصل مرشحاً واحداً على الأقل، كما شهدت بعض تلك القبائل أكثر من انتخابات على مرحلتين، وبعضها شهد عمليات شراء أصوات، وإنجاز معاملات على أقل تقدير، قابل ذلك تراخ من الدولة في منع تلك الانتخابات.

كما شهدت الساحة الانتخابية حادثتين شغلنا الرأي العام بدرجة كبيرة، كادت أن تؤدي إلى "العنف الانتخابي"، الحادثة الأولى، قيام أحد المرشحين - ولم يكن قد فتح باب الترشح حينها - في الدائرة الخامسة بتحدي وزارة الداخلية في أن تمنع الانتخابات الفرعية للقبيلة التي ينتمي إليها من خلال خروج مجاميع في عدة مناطق تتصدى لها، مما دفع



حضرة صاحب السمو الأمير إلى الاجتماع مع مجلس الوزراء لمعالجة مثل هذا التحدي.. وبناء على ذلك، تم اعتقال المرشح والتحقيق معه في وزارة الداخلية، ثم إحالته إلى النيابة العامة. والحادثة الثانية قيام مرشح آخر – ولم يكن فُتح باب الترشح حينها – في الدائرة الرابعة بالهجوم اللفظي الشخصي على النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، بعد أن انتشرت أقاويل باحتمال تكليفه من قبل حضرة صاحب السمو بتشكيل ورئاسة الحكومة القادمة بعد الانتخابات، وقد أدى ذلك إلى زيادة الشحن السلبي الكبير في نفوس الناخبين وغيرهم.. فتم اعتقاله والتحقيق معه لعدة أيام في وزارة الداخلية ثم إحالته إلى النيابة العامة.

8- الطائفية:

كذلك يجرم القانون الانتخابات الفرعية القائمة على أسس طائفية، وعلى الرغم من أننا لم نشاهد أي انتخابات تمهيدية طائفية، إلا أن معظم القوائم الانتخابية قد تشكلت فيها القوائم الانتخابية من طائفة واحدة إما سنية وإما شيعية.

9- المنظمات الأهلية:

مارست معظم تلك المنظمات دورها بشكل إيجابي وكبير حيث شكلت جماعات ضغط على المرشحين لإقناعهم ببرامج عمل محددة تخدم المجتمع المدني.. كما تجنبت تلك المنظمات – باستثناء الاتحاد الوطني لعمال وموظفي الكويت – أي استغلال لها لمصلحة تيار سياسي أو قبلي أو أي مرشح، وفق ما يحظره القانون.

المرحلة الثانية – يوم الاقتراع:

وهي المرحلة الأهم، وقد تعامل مع هذه المرحلة كل من الحكومة ممثلة بأكثر من وزارة، والقضاء:

1- الحكومة:

كان أداء الحكومة في هذا اليوم متفاوتاً، وفق ما يلي:

أ- وزارة الداخلية:

بذل رجال ونساء وزارة الداخلية دوراً كبيراً ومميزاً في يوم الاقتراع لتنظيم الانتخابات على مستوى الدوائر الخمس، لذا لا يسعنا إلا توجيه الشكر الجزيل للجان التي أدارت الانتخابات في يوم الاقتراع على تلك الجهود المميزة، كما نخص بالشكر مدير إدارة شئون الانتخابات الأخ علي مراد على جهوده المميزة في إنجاح هذا الموسم الانتخابي.

ب- وزارة الاعلام:

قامت بتغطية الانتخابات في يوم الاقتراع في جميع الدوائر الانتخابية، وفي متابعتها لعمليات فرز وعد الأصوات، وكانت النتائج تعلن أولاً بأول.

ج- مراقبة المجتمع المدني لعملية الانتخابات:

تحرص دول العالم المتحضر على شفافية الانتخابات ومشاركة وسائل الاعلام المحلية والدولية في تغطية الانتخابات، كما تحرص دول العالم على مشاركة المجتمع المدني في مراقبة الانتخابات في كافة مراحلها، بل ذهب بعض الدول إلى إشراك المجتمع المدني في عملية الإدارة اليومية لعملية الانتخابات ثقة منها بدورها الذي تقوم به وتأكيداً على سلامة إجراءاتها.

بينما في الانتخابات الكويتية تحاول كل جهة حكومية إلقاء مسؤولية الرد على طلبات المجتمع المدني في مراقبة الانتخابات على الأطراف الأخرى، لذلك ينبغي على مجلس الوزراء أن يكون له موقف واضح من السماح لمنظمة أهلية أو أكثر بمراقبة الانتخابات، خاصة بعد توجهات المجلس الأعلى للقضاء بالسماح للمنظمات الأهلية بتلك المراقبة (انظر البند التالي (2) من هذا الملخص التنفيذي).

2- اللجنة الاستشارية المشرفة على سير انتخابات مجلس الأمة لعام 2009م:

تعتبر مشاركة المجتمع المدني في رقابة ومتابعة العملية الانتخابية إحدى سمات الديمقراطيات الحديثة في العالم، كما أن الدول التي تسمح للمجتمع المدني بمراقبة الانتخابات فيها تعتبر دولاً متحضرة تحترم المجتمع وتعمل بشفافية وحرية على أن تظهر دولها بمظهر النزاهة.

من هذه المنطلقات خاطبت الجمعية رئيس المجلس الأعلى للقضاء المستشار راشد عبدالمحسن الحماد بطلب مراقبة الانتخابات في يوم الاقتراع والفرز، وقد وافق المجلس الأعلى للقضاء على طلب الجمعية مشكوراً، وأرسلت الموافقة

إلى اللجنة الاستشارية المشرفة على سير انتخابات مجلس الأمة لعام 2009م، ولكن المفوضية فوجئت بما نشر في بعض الصحف لاحقا من رفض اللجنة السماح لجمعية الشفافية الكويتية بمراقبة الانتخابات.. وأمام هذا الموقف المستغرب تدارست المفوضية اتخاذ موقف تجاه هذا الرفض، فطرحت عدة بدائل، ليستقر الرأي على الاحتجاج الرمزي من خلال مقاطعة رئيس الجمعية لممارسة حقه بالانتخاب، من دون دعوة أعضاء الجمعية والمفوضية والجمهور لمثل هذه المقاطعة، ليتم الاكتفاء بردة الفعل من دون تصعيد تقديراً للموقف الإيجابي للمجلس الأعلى للقضاء.

وأخيراً، نود الإشادة بكافة أعضاء المجلس الأعلى للقضاء، ونخص بالتقدير والشكر الأخ الكبير رئيس المجلس المستشار راشد عبدالمحسن الحماد، وعضو المجلس الأخ الفاضل المستشار فيصل المرشد على إيمانهم بالمجتمع المدني وقناعتهم بالشفافية وتعاونهم مع الجمعية في أكثر من مناسبة.

3- المحصلة النهائية لنتائج انتخابات مجلس الأمة 2009م هي:

استطاعت الجماعات السياسية بكل أطرافها، سواء ترشحوا مستقلين أو ضمن قائمة، أن تحصد مقعدين في الدائرة الأولى، وثلاثة مقاعد في الدائرة الثانية، وأربعة مقاعد في الدائرة الثالثة، ومقعدين في الدائرة الرابعة، ومقعدين في الدائرة الخامسة.. أي 13 مقعداً نيابياً من أصل 50 مقعداً، بنسبة بلغت 26%. وقد استطاع أن يصل الى مقاعد مجلس الأمة ممن فاز في الانتخابات الفرعية 17 مرشحاً، بنسبة مئوية بلغت 34%.

4- الطعون الانتخابية:

بعد الانتهاء من فرز أوراق الاقتراع وإعلان النتائج، فُتح باب الطعون لمدة خمسة عشر يوماً، تقدم خلالها الى المحكمة الدستورية إثني عشر طعناً انتخابياً، توزعت على الدوائر الخمس، وكانت أهم الأحكام في هذه النتائج:

- نجاح المرشح خالد سالم عدوه العجمي بدلا عن المعلن عن فوزه سابقا بادي الدوسري، وهذا الحكم يؤكد استمرار إشكالية آليات الفرز والعد، وضرورة دراسة حلول حديثة وآمنة مناسبة لهذا الموضوع الهام.
- تأكيد حق النساء في الانتخاب والترشح سواء ممن يرتدين الحجاب أو من غيرهن.

آملين الاستفادة من هذا التقرير لتطوير إدارة العمليات الانتخابية مستقبلاً.

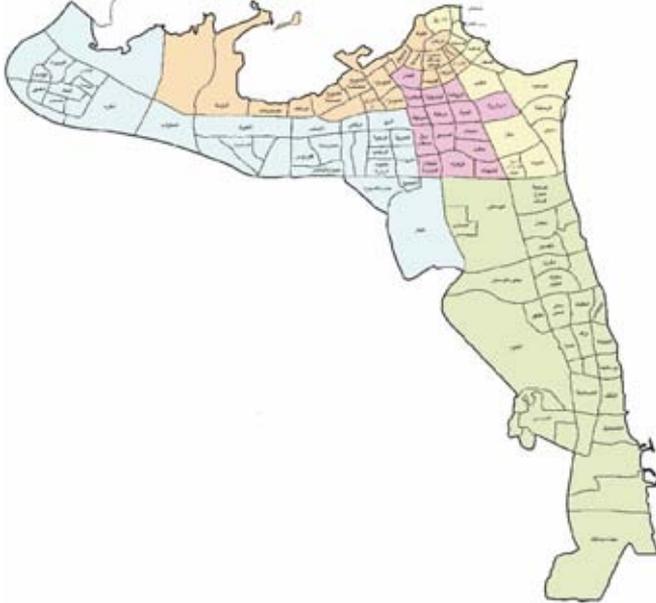
المفوضية العليا لشفافية الانتخابات

المقترعون والدوائر الانتخابية

فيما يلي أعداد الناخبين ذكورا وإناثا موزعين على الدوائر الانتخابية الخمس:²

الدائرة	الذكور	الإناث	المجموع
الأولى	31613	37519	69132
الثانية	20380	23093	43473
الثالثة	27754	34833	62587
الرابعة	43552	56330	99882
الخامسة	52380	57336	109716
الإجمالي	175679	209111	384790

والخريطة التالية تبين توزيع المناطق داخل الدوائر الانتخابية الخمس:³



وفيما يلي المناطق السكنية وغير السكنية موزعة حسب الدوائر الانتخابية الخمس:⁴

² موقع وزارة الداخلية على الانترنت.
³ جريدة الجريدة

اسم الدائرة	المناطق التي تشملها الدائرة
الدائرة الانتخابية الأولى	الشرق، الدسمة، المطبة، دسمان، بنيد القار، الدعية، الشعب، جزيرة فيلكا وسائر الجزر، حولي، النقرة، ميدان حولي، بيان، مشرف، السالمية، البدع، الراس، سلوى، الرميثية، ضاحية مبارك العبدالله الجابر.
الدائرة الانتخابية الثانية	المرقاب، ضاحية عبدالله السالم، القبلة، الشويخ، الشامية، القادسية، المنصورية، الفيحاء، النزهة، الصليبخات، الدوحة، غرناطة، القيروان.
الدائرة الانتخابية الثالثة	كيفان، الروضة، العدلية، الجابرية، السرة، الخالدية، قرطبة، اليرموك، أبرق خيطان، خيطان الجديدة، السلام، الصديق، حطين، الشهداء، الزهراء.
الدائرة الانتخابية الرابعة	الفروانية، الفردوس، العمرية، الراية، الرقعي، الأندلس، جلبب الشيوخ، ضاحية صباح الناصر، الشدادية، صيهد العوازم، الرحاب، العضيلية، العارضية، اشبيلية، ضاحية عبدالله المبارك، الجهراء الجديدة، الصليبية والمسالك الحكومية، مدينة سعد العبدالله، الجهراء ومناطق البر الممتدة من حدود دولة الكويت مع العراق شمالا وغربا وحدود الكويت مع المملكة العربية السعودية حتى مركز المتياهة جنوبا.
الدائرة الانتخابية الخامسة	الأحمدي، المقوع، وارة والصبيحية والجعيان حتى حدود الكويت مع المملكة العربية السعودية غربا، هدية، الفنتاس، المهبولة، أبو حليفة، الفنيطيس والمسيلة وضاحية صباح السالم، الرقة، الصباحية، الظهر، العقيلة، القرين، العدان، القصور، مبارك الكبير، ضاحية فهد الأحمد، ضاحية جابر العلي، الفحيحيل، المنقف، ضاحية علي صباح السالم، ميناء عبدالله، الزور، الوفرة وتشمل المنطقة الجنوبية حتى حدود الكويت مع المملكة العربية السعودية جنوبا.

في إبريل 2005 كان عدد السكان الكويتيين 880.774 من أصل عدد السكان الذي بلغ 2.213.403 نسمة، وفي 30 يونيو 2007 وصل عدد الكويتيين الى 1.038.598 من أصل عدد السكان الذي بلغ 3.328.136 نسمة تقريباً (حسب الإدارة المركزية للإحصاء) أي أن نسبة الكويتيين تزيد أكثر من 15% كل سنتين، وهذا يعني أن عدد الكويتيين في مايو 2009م قرابة 1.2 مليون.

في المقابل نجد أن عدد الناخبين هو 384790 أي ما يعادل 32% من عدد الكويتيين، فهل هذه النسبة المتواضعة لمن يحق لهم المشاركة تعبر عن الوجه الديمقراطي للدولة؟ علما بأن هناك عدد غير قليل من نسبة الثلث الذين يحق لهم التصويت لا يمارسون حقهم في التصويت، وهذا يقودنا الى مجموعة من النقاط الهامة:

⁴ من القانون 2006/42 بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية لمجلس الأمة.

شرائح محرومة من حقها بالتصويت قسراً:

(1) تحديد سن الناخب:

لا يبدو سن 21 عاماً باعتباره سناً انتخابياً متوافقاً مع تجارب دولية رائدة، كما أنه لا يتوافق مع الأحكام القانونية الكويتية الأخرى، فعلى سبيل المثال يلزم الكويتي بخدمة التجنيد الإلزامي، ويستحق العقوبات الجنائية كاملة، ويمكنه الزواج، وقيادة السيارة في سن الثامنة عشرة من العمر؛ ومن جانب آخر فإن تخفيض سن الناخبين يزيد من القاعدة الانتخابية، ويرفع نسبة المشاركين في العملية الديمقراطية، ويزيد من الوعي العام.

(2) حرمان العسكريين من حق التصويت:

حرم قانون الانتخابات في مادته الثالثة رجال القوات المسلحة والشرطة من حق التصويت في الانتخابات، علماً بأن هذا المنع يخالف المعايير الدولية في حق التصويت، في الوقت الذي لم يشمل هذا المنع العسكريين من الحرس الوطني، كما ظهرت حالة استثنائية أخرى وهي وجود عدد من العسكريات الإناث، وهن شريحة يحق لها التصويت لأن نص المادة 3 موجه للرجال فقط: "يوقف استعمال حق الانتخاب بالنسبة الى رجال القوات المسلحة والشرطة" .. ولا بد من الإشارة إلى أن وجود هذه الفوضى في التعامل مع شريحة الناخبين من العسكريين جدير بالمعالجة بحيث يضمن مساواتهم جميعاً، فمع ثبات عدم وجود ما يدعو للخوف من استخدام العسكريين لحقهم في التصويت والترشيح، وهذا ما أثبتته مشاركة رجال الحرس الوطني في الانتخابات، فقد بات معالجة هذا الملف وتطبيق نصوص الدستور بالمساواة بين جميع أبنائه أمراً ضرورياً.

ان هذا الحرمان للعسكريين من ممارسة حقهم في التصويت، يعني حرمان ما يقارب 40 ألف كويتي في وزارتي الدفاع والداخلية، وهي نسبة كبيرة جداً.

(3) مناطق سكنية غير مدرجة في جداول الناخبين:

حدد القانون 2006/42 الخاص بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة المناطق السكنية التابعة لكل دائرة انتخابية، وهذا يعني أن أي منطقة سكنية جديدة يتم عمرانها وسكنها فهي غير مدرجة في جدول الدوائر الانتخابية، فيكون أمام سكان تلك المنطقة إما الحرمان من حق التصويت، أو أن تكون بطاقتهم المدنية على عنوان مختلف عن سكنهم الحقيقي ليمارسوا حق التصويت، والبدل الأول غير دستوري والبدل الثاني غير قانوني. ان القانون المشار إليه بوضعه الحالي حرم قرابة 20 ألف ناخب من حقهم بالتصويت.

شرائح تواجه صعوبات من ممارسة حقها بالتصويت:

(4) ذوو الاحتياجات الخاصة:

تشير الأرقام إلى وجود 23 ألف كويتي من أصحاب الاحتياجات الخاصة، يصعب عليهم المشاركة في الانتخابات في ظل وضع مراكز الاقتراع في المدارس بوضعها الحالي، مما يؤدي الى عزوف نسبة كبيرة منهم.

(5) الطلبة والعاملون في الخارج:



أعداد الطلبة الدارسين في الخارج وحدهم يقدر بعشرات الآلاف منتشورين حول العديد من دول العالم، فضلاً عن العاملين والمقيمين خارج دولة الكويت، حيث لا يوجد ترتيب لتوفير السبل المناسبة لهؤلاء وتمكينهم من ممارسة حقهم بالتصويت.

(6) المرضى والسجناء:

يوجد أعداد كبيرة من السجناء الذين يحق لهم التصويت، كما يوجد مئات المرضى في المستشفيات ولا يوجد أي ترتيب لهم لممارسة حقهم بالتصويت.

شرائح غير مستحقة تشارك بالتصويت:

في المقابل هناك شرائح غير مستحقة وتشارك بالتصويت، وهي شريحة عرفت باسم "مزدوجي الجنسية" ممن لديهم جنسية أخرى إلى جانب جنسيتهم الكويتية، فهؤلاء الذين سعوا إلى الحصول على الجنسية الأجنبية باختيارهم رغم أنهم كويتيون، أو كانت لديهم جنسية أجنبية قبل حصولهم على الجنسية الكويتية ولم يسقطوها رغم أنهم قادرون على إسقاطها، يجب إسقاط جنسيتهم الكويتية ومن ثم حرمانهم من التصويت بالانتخابات.. والحديث هنا عن جميع الجنسيات وليس جنسيات دول محددة.

علماً بأن الأرقام المعلنة بالصحافة عن أعداد مزدوجي الجنسية تشير إلى نفس عدد المقترعين! أي أن أعدادهم كبيرة جداً، وهو أمر يجب على السلطات المعنية معالجته بأقصى سرعة، وبكل حكمة، وبالتنسيق مع الدول الصديقة، باعتباره ملفاً أمنياً شامكاً ومتشابكاً مع ملفات عديدة كالصحة والتعليم والإسكان.

الجزء الأول - الاستعداد للانتخابات

(1) موعد الانتخابات

كان واضحاً أن خيارات التعامل مع المشاكل القائمة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية غير محسومة، وأن هناك أطرافاً عديدة تسعى إلى تخفيف الأضرار الناتجة عن تلك العلاقة السيئة بين السلطتين، فقد رفع سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر محمد الأحمد الصباح استقالة حكومته إلى حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير الكويت - يحفظه الله، ثم بعد ذلك قامت الحكومة برفع مرسوم إلى حضرة صاحب السمو بحل مجلس الأمة، وقد تم حل المجلس بناء على المرسوم المرفوع من الحكومة المستقيلة - مرسوم أميري رقم 85 لسنة 2009 بحل مجلس الأمة وفقاً للمادة (107) من الدستور، صدر في يوم الأربعاء 2009/3/18م - حيث استقالت الحكومة من قبل وقبيل استقالته وتم تكليفها بتصريف العاجل من الأمور، ولا شك أن مرسوم حل مجلس الأمة ليس من العاجل من الأمور، والحكومة المستقيلة لا يجوز لها أن توصي بحل مجلس الأمة.

**المرسوم الأميري بدعوة الناخبين
لانتخاب أعضاء مجلس الأمة**

نشرت جريدة الكويت اليوم في ملحق خاص المرسوم الأميري رقم 98 لسنة 2009 بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الأمة في 16 مايو المقبل.

وفيما يلي نص المرسوم:

مرسوم رقم 98 لسنة 2009 بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الأمة.

- بعد الاطلاع على الدستور.

- وعلى القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة والقوانين المعدلة له.

- وعلى القانون رقم 42 لسنة 2006 بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة.

- وعلى المرسوم رقم 85 لسنة 2009 بحل مجلس الأمة.

- وبناء على عرض وزير الداخلية.

- وبعد موافقة مجلس الوزراء.

رسمنا بالآتي:

مادة أولى: يدعى الناخبون لانتخاب أعضاء مجلس الأمة في يوم السبت 21 جمادى الأولى 1430 هجرية الموافق 16 مايو 2009م.

مادة ثانية: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا المرسوم وينشر في الجريدة الرسمية.

جريدة الأنباء - 2009/4/16م

وبناء على مرسوم أميري بتحديد موعد انتخابات مجلس الأمة للفصل التشريعي الثالث عشر في يوم السبت الموافق 16 مايو 2009م، تم فتح باب الترشيح في يوم الخميس 16 ابريل لمدة عشرة أيام، حتى يوم السبت 25 ابريل، كما تم اعتماد الجنسية الأصلية بدلاً من البطاقة الانتخابية للتحقق من شخصية الناخب وتمكينه من الإدلاء بصوته.

(2) مراسيم لا تحتمل التأخير

تنص المادة (71) من الدستور الكويتي على أنه يجوز للأمير أن يصدر مراسيم يكون لها قوة القانون فيما بين أدوار انعقاد مجلس الأمة أو في فترة حله إذا كان هناك ما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير، لذلك تناولت تقاريرنا الأسبوعية رصد هذا الموضوع والتعليق عليه، خاصة وأن هذه المراسيم تتبع من رغبة مجلس الوزراء، وقد يكون بعضها فيه تدخل في العملية الانتخابية بصورة سلبية.

ومن ذلك، شاعت أقاويل كثيرة في الأسبوع الأول من الموسم الانتخابي حول تداول الحكومة في موضوع تعديل الدوائر الانتخابية، باستخدام ما سمي بأداة مرسوم الضرورة، لذلك أكدنا في تقرير المفوضية الأول بتاريخ 2009/3/23م أن في هذا التوجه أخطاء كثيرة، منها أن قانون الدوائر أقر بالتراضي بين الحكومة ومجلس الأمة، كما أن تعديل الدوائر في ظل غياب مجلس الأمة يعني التدخل بإرادة الناخبين وفي ذلك إساءة كبيرة للكويت خارجياً، فضلاً عن الشبهات الدستورية المتعددة لمثل هذا التفكير، وانعكاسات سياسية سلبية على الساحة الانتخابية، بخلاف ما يمكن أن يترتب على نتائج الانتخابات من طعون.. وتمنينا في نهاية التقرير الأسبوعي أن تحسم الحكومة هذا الموضوع بعدم التدخل فيه.

وبالفعل لاحظنا في تقريرنا الأسبوعي الثاني الصادر في 2009/3/30م أن الحكومة قررت صرف النظر عن الموضوع والإبقاء على الدوائر بصيغتها الحالية التي تم إقرارها من قبل مجلس الأمة وموافقة الحكومة في حينه.. وهذا شيء جيد خاصة وأن الحسم تم سريعاً.

في المقابل هناك عدد من المواضيع ناشدنا الحكومة الانتباه إليها لتنظيم موسم انتخابي ناجح، حيث طالبنا في أكثر من تقرير أن تبادر الحكومة إلى معالجتها من خلال أداة مراسيم الضرورة، ومنها: تعديل قانون انتخابات أعضاء مجلس الأمة رقم 1962/35 لتمكين عدد من الشرائح من ممارسة حقهم بالانتخاب، مثل: ذوي الاحتياجات الخاصة، والمرضى في المستشفيات، والطلبة والعاملين خارج الكويت، والسجناء الذين يحق لهم الانتخاب.

كما طالبنا بحسم موضوع عدم السماح لشريحة كبيرة من الناخبين في بعض المناطق السكنية من ممارسة حقهم الانتخابي، بسبب عدم ضم تلك المناطق لأي من الدوائر الخمس، وذلك بإصدار تعديل على قانون الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة رقم 2006/42 والجدول المرافق للقانون.

ولكن للأسف لم يحدث شيء من ذلك.

في المقابل ، صدر أكثر من مرسوم ضرورة لعدد من المواضيع، كان أبرزها مرسوم بقانون بشأن تعزيز الاستقرار المالي في الدولة، وهو مما ينطبق عليه حالة وجوب اتخاذ تدابير لا تحتتمل التأخير، لأنه موضوع يتعلق بالأمن الاقتصادي.. لذلك أكدنا في تقريرنا الثالث الصادر في 2009/4/6م على سلامة هذه الخطوة الهامة.

في حين بيّنا أن إصدار مراسيم بقوانين يربط ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة والمستقلة للسنة المالية 2009 / 2010 لا ينطبق عليها نص المادة (71) ، حيث رسم المشرع الدستوري طريقا لمواجهة حالات اعتماد الموازنة العامة وهو العمل بالموازنة السابقة إلى حين إقرار الموازنة الجديدة.

(3) المرشحون

إجراءات الترشيح لمجلس الأمة 2009م⁵

- وفقاً لأحكام القانون رقم (35 لسنة 1962) في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة والقوانين المعدلة له.
- وبناء على المرسوم رقم (98 لسنة 2009) بدعوة الناخبين لإنتخاب أعضاء مجلس الأمة والمنشور في الجريدة الرسمية (الكويت اليوم) ملحق العدد رقم (918) الصادر يوم الأربعاء الموافق 2009/4/15.
- يفتح باب الترشيح لإنتخاب أعضاء مجلس الأمة إعتباراً من صباح يوم الخميس الموافق 2009/4/16 ويستمر حتى نهاية الدوام الرسمي ليوم السبت الموافق 2009/4/25.

شروط الترشيح: يشترط في من يريد ترشيح نفسه أن تتوافر فيه الشروط التالية:

- (1) أن يكون كويتي الجنسية بصفة أصلية وفقاً للقانون.
- (2) أن يكون اسمه مدرجاً في احد جداول الانتخاب.
- (3) ألا تقل سنه يوم الانتخاب عن 30 سنه ميلادية.
- (4) أن يجيد قراءة اللغة العربية وكتابتها.
- (5) ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

كيفية الحصول على طلب الترشيح وتقديمه:

- (1) يتقدم طالب الترشيح إلى إدارة شؤون الانتخابات في المقر الكائن بمنطقة الشويخ السكنية (ب) مقابل الجمعية، وذلك إعتباراً من الساعة السابعة والنصف صباحاً وحتى الساعة الواحدة والنصف ظهراً، لاستلام طلب الترشيح الذي أعد لهذا الغرض، مصطحباً معه شهادة الجنسية الأصلية وعدد (2) صوراً شخصية.
- (2) يتولى طالب الترشيح كتابة البيانات المبينة بطلب الترشيح ويوقع عليه.
- (3) يدفع طالب الترشيح مبلغ التأمين المنصوص عليه في المادة (21) من القانون رقم (35 لسنة 1962) في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة. وقدره خمسون ديناراً مقابل حصوله على إيصال بالسداد.
- (4) يتوجه طالب الترشيح أثناء ساعات الدوام الرسمي خلال الفترة المحددة لفتح باب الترشيح إلى مخفر الشرطة الواقع بمقر الدائرة الانتخابية التي يريد ترشيح نفسه فيها ليُقدم الطلب إليها.

كيفية التنازل عن الترشيح: للمرشح الحق في التنازل عن الترشيح بطلب يقدمه كتابة إلى مخفر الشرطة الذي قدم فيه طلب الترشيح. وذلك في موعد أقصاه قبل ميعاد الانتخاب سبعة أيام على الأقل.

لا يجوز أن يرشح أحد نفسه في أكثر من دائرة انتخابية ، وإذا تبين انه مرشح في أكثر من دائرة وجب عليه التنازل عن ترشيح نفسه فيما زاد عن دائرة واحدة قبل إغلاق باب الترشيح ، فإذا لم يفعل ذلك اعتبر ترشيحه في جميع الدوائر كأن لم يكن.

إذا كان من يريد ترشيح نفسه من الفئات المبينة أدناه، فعليه مراعاة المادة (23) من القانون رقم (35 لسنة 1962) في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة والقوانين المعدلة له والمادة (3/13) من القانون رقم (53 لسنة 2001) في شأن الإدارة العامة للتحقيقات بوزارة الداخلية:

- 1- متولي الوظائف العامة لا يجوز لهم ابتداء من اليوم التالي لقفل باب الترشيح حتى انتهاء عملية الانتخابات ممارسة أي اختصاص من اختصاصات وظيفتهم.
- 2- الوزراء ورجال القضاء، والنيابة العامة، وأعضاء الإدارة العامة للتحقيقات لا يجوز لهم ترشيح أنفسهم إلا إذا استقالوا مقدماً من وظائفهم.
- 3- رؤساء لجان قيد الناخبين وأعضائهم وأقربائهم من الدرجة الأولى لا يجوز لهم ترشيح أنفسهم في دوائر عمل هذه اللجان ما لم يكونوا قد تنحوا عن الاشتراك في أعمالها.

إذا كان من يريد ترشيح نفسه من رجال الجيش أو الشرطة، فعليه أن يقدم ما يثبت انتهاء خدمته العسكرية عند تقديم طلب الترشيح .

⁵ موقع وزارة الداخلية على الانترنت : www.moi.gov.kw

وفيما يلي أسماء المرشحين في انتخابات مجلس الأمة، وعدد المنسحبين:

- الدائرة الأولى: المنسحبون عددهم (8) مرشحين، وإجمالي المرشحين في الدائرة (45) منهم (43) رجلا و(2) نساء:

أحمد حاجي علي عبدالله لاري	سعود عبدالعزيز طاهر المطوع	عيسى حجي موسى
احمد خليفه راشد محمد الشحومي	صالح ابراهيم نصار محمد الشمري	فاضل ابراهيم فاضل احمد الجميلي
بدر سعود ناصر شحيتاوى العازمي	صالح أحمد حسن عاشور	فاطمه حجي خضر محمد عبدلي
جاسم علي محمد شريف أحمد	عادل عباس حسين شعبان الخضاري	فوزي سلمان علي السلطان الخواري
حزام محمد حزام حسين الخالدي	عبدالله احمد كرم ابراهيم	فيصل سعود صالح الدويسان
حسن جعفر عبدالوهاب القطان	عبدالله اسماعيل محمد الكندري	مبارك سالم مبارك ناصر الحريص
حسن عبدالله أحمد جوهر	عبدالله محمد عبدالله صالح المنن	محمد حسن يوسف علي الكندري
حسن نصير قمير محمد جعفر	عبدالله محمد عبدالرحمن الطريجي	محمد حمد فالح حمدحمود الرشيد
حسين حبيب علي محمد الصفار	عبدالله موسى خليفه عبدالله المسلم	مخلد راشد سعد غريب العازمي
حسين علي القلاف البحراني	عبدالله يوسف عبدالرحمن الرومي	معصومه صالح محمد المبارك
حسين غلوم محمد حسن جمال	عبدالواحد محمود محمد العوضي	وسمي خالد ناصر الواسمي
حسين ناصر محمد ناصر الحريتي	عدنان سيد عبدالصمد أحمد سيد زاهد	وليد أحمد يعقوب يوسف
حمد طاهر سلمان علي بوحمود	عدنان عبدالرحمن ابراهيم الحمود	وليد عبدالرضا علي مرتضى الصفار
خالد سريع سعد حصرم الهاجري	علي حسين غلوم حيدر البلوشي	يوسف سيدحسن سيد علي الزلزله
خالد عجبل طرقي شعيب العنزري	عوض راشد عوض الجويسري	يوسف مفلح حمود الصويلح

- الدائرة الثانية: المنسحبون عددهم (6) مرشحين، وإجمالي المرشحين في الدائرة (45) منهم (43) رجلا و(2) نساء:

أحمد مرزوق مجيد ضيدان الضفيري	راشد سلمان محمد الهبيده	علي حسين محمد علي دشتي
أحمد حسين حجي رضا فيروز	رشدان راشد جليل رشدان البذالي	علي فهد راشد علي الراشد
احمد محسن عباس حسين الشطبي	سعد صالح ناصر محمد الخنه	عوده عوده بشيت هجيج الرويعي
انور علي نقي حجي علي النقي	سعود خليفه راشد محمد الشحومي	فهد سعود عبدالعزيز عبدالله الجمعه
بهاءالدين ميرزا علي موسى السليمي	سلوى عبدالله عبداللطيف الجسار	محمد براك عبدالمحسن محمد المطير
جاسم محمد عبدالمحسن الخرافي	عادل محمد حمد محمد الجمعه	محمد سالم حمد راشد المرى
جاسم محمد حبيب حسين المتروك	عبدالرحمن فهد مشاري العنجري	محمد عبدالله خالد العبدالجادر
جمال محمد يعقوب اليوسف	عبداللطيف عبدالوهاب العميري	محمد عزيزان مبارك الهاجري
جمعان ظاهر ماضي الحربش	عبدالله عادل عبدالله سعود الاحمد	محمد عبدالغفار عبدالصمد الصفار
جواد مبارك سعود الحسن	عبدالله متعب مسفر مرزوق العراده	محمود غلوم محمد جعفر
حمد محمد جاسم محمد المطر	عبدالله محمد عبدالرحمن النيجاري	مرزوق عايض مرزوق فهد البنيان
خالد سلطان بن عيسى	عبدالواحد محمد شعبان حبيب خلفان	مرزوق علي محمد ثنيان الغانم
خالد عبدالرحمن المضاحكه	عبيد محمد عبيد نهار الشمري	منال احمد محمد عبدالرزاق
خلف دميثير عجاج جازع العنزري	عدنان ابراهيم طاهر حجي المطوع	منصور أحمد حمود محارب الهيني
خلف مبارك فريج الهاجري	علي ابراهيم حاجي الطباخ	نواف شايع صباح شوردي ابوشيبه

- الدائرة الثالثة: المنسحبون عددهم (13) مرشحاً، وإجمالي المرشحين في الدائرة (53) منهم (45) رجلاً و (8) نساء:

أحمد عبدالعزيز جاسم السعدون	عابده عبدالله شامي احمد القاسم	محمد راشد عبدالله الحقيتي
أحمد عبدالله أحمد جوهر	عبدالرحمن علي عبدالله شمس الدين	محمد سالم اجويهل محمد الجويهل
أحمد عبدالمحسن تركي المليفي	عبدالعزيز حمد محمد صالح الشايجي	محمد سعود عيد الهدية
احمد يوسف احمد محمد ابراهيم	عبدالعزيز خليفه حبيب غلوم جمعه	محمد عبدالقادر الجاسم
اسيل عبدالرحمن حجي تقي العوضي	عبدالله علي محمد حاجيه شمساه	محمد عبدالكريم ناصر السندي
جمال حسين فهد عمر العمر	عبدالله يوسف رجب المعيوف	محمد ناصر عبدالله محسن الجبري
حمد عبدالعزيز ابراهيم الناشي	عبدالله راشد احمد عبدالله الهاجري	ناجي عبدالله يوسف العبدلهادي
روضان عبدالعزيز العبدالله الروضان	عبدالمجيد عبدالحميد عبدالكريم فرج	ناصر محمد علي الطبيخ
رولا عبدالله علي حاجيه دشتي	عبدالوهاب علي سعد فرحان الرومي	نامي يوسف عبدالله عثمان النامي
زيد علي سبتى الشطى	على ابراهيم يوسف ابراهيم العلى	نصار طالب عبداللطيف العبدالجليل
سالم جواد حسين محمد النصر	علي صالح محمد صالح العمير	نعيمه أحمد عبدالله حاي الحاي
سامى مساعد احمد حسين الجزاف	عيسى عبدالله عيسى فرج الفرج	نوال احمد على احمد العلى
سعود على سعود صنيان العراده	غازى ايوب محمد فتح الله	نوال سليم صاهود المقيحط
شيخه عيسى فهد غانم الغانم	فيصل علي عبدالله المسلم العتيبي	هاتى امير محمد احمد على النجاهه
صالح محمد ملا صالح محمد الملا	قصى عمر احمد عبدالله	هشام حسين عبدالله طاهر البغلي
صلاح سعد ناصر العريفي	ماضى عبدالله ماضى الخميس	وليد حمد محمد موسى السيف
عائشه سالم فهد الرشيد القروي	محمد حسين على العميري	وليد مساعد السيد ابراهيم الطبطناني
عادل عبدالعزيز عبدالله الصرعوي	محمد حسين محمد حسين الدلال	

- الدائرة الرابعة: المنسحبون عددهم (40) مرشحاً، وإجمالي المرشحين في الدائرة (35) منهم (32) رجلاً و (3) نساء... ويرجع السبب في ارتفاع عدد المنسحبين الى أن الانتخابات الفرعية للقبائل جرت بعد فتح باب الترشيح:

أيمن علي محمد علي الخرس	صالح عبدالعزيز علي البديوي	مانع صنيهييت متعب شرار المطيري
ثامر سعد غيث غانم السويط الظفيري	صالح عثمان مزعل السعيد	مبارك بنيه متعب فهد الخرينج
جمال عبدالله هيكل معاشي العنزي	ضيف الله فضيل ضيف الله أبورميه	مبارك محمد كنيفذ مرزوق الوعلان
جمال مبارك عبدالهادي النصافي	ضيف الله نهار مسفر نهار العتيبي	محمد خليفه مفرج الخليفه
حسين جليعب حسين دعيم السعدي	طلال منيزل جاسر فجري العنزي	محمد عبدالله حذيان حصوان العجمي
حسين مزيد عويس هادي الديحاني	عادل عبدالله عبدالعزيز المسلم	محمد هايف سلطان عريج المطيري
خضير عقله صياد سحيمان العنزي	عباس عبدالله اسماعيل عبدالله مراد	مسلم محمد حمد ناصر البراك
ذكري سعود مبارك شريده المجذلي	عسكر عويد عسكر بقان العنزي	مطر طلبحان لهيلم قتيان الشمري
ذكري عايد عوض بطي الرشدي	علي دخيل شافي جزاع العنزي	ناصر غويزي العويد المطيري
سعد حمد رويشد العازمي	علي سالم الجعيلان الدقباسي	نوره جاسم محمد درويش الدرويش
سعد علي خالد خنפור الرشدي	فواز فهد هادي مترك العدواني	يوسف سيد مهدي سيد يوسف جعفر
شعيب شباب قديقان المويزري	ماجد موسى عبدالرحمن المطيري	

- الدائرة الخامسة؛ والمنسحبون عددهم (8) مرشحين، وإجمالي المرشحين في الدائرة (32) منهم (31) رجلا و (1) امرأة:

أحمد عطاالله محمد قصاب الفريش	سعد رغيان سعود فهيد الشريع	فلاح مطلق هذال الصواغ العازمي
الصيفي مبارك الصيفي حزام العجمي	سعد زنيفر سعد على العازمي	فهد عياد عويض سودان المطيري
بادي حسيان محمد الوطيب الدوسري	سعدون حماد عبيد مزعل العتيبي	فيصل محمد أحمد حسن الكندري
بدر فرج احمد الفرغ	سلوى محمل ضيف الله المطيري	قاسم خليل منشد حسن الهندال
حمود محمد ناصر أحمد الحمدان	سميح ابراهيم صالح مدن القلاف	لافى سامح سليمان عجيل الشمري
خالد حيدر مرداس مجلى الهزاع	صقر عبدالرزاق عباس العنزي	محمد هادي هايف عبدالله الحويله
خالد سالم عبدالله عدوه العجمي	طلال سعد جلال سعود السهلي	محمد حسين على صالح الحداد
خالد مشعان منيخر طاحوس	عبدالصمد صالح محمد مصبح دشتي	مناحي رجا عبدالله الحجاج العازمي
دليهي سعد راشد ناصر الهاجري	على حسن محمد حسن الانتصاري	ناصر عبدالمحسن محمد على المري
سالم نملان مدغم مرزوق العازمي	غانم على فلاح على حزام الميع	نوري خلف شاوي عبدالله القلاف
سالم عبدالحليم سالم سلطان عبدالله	فايز اسباع دعيج خليفه الدبوس	

(4) الحرمان من الترشح للانتخابات

يشترط في المرشح أن تتوفر فيه شروط الناخب الواردة في قانون الانتخاب، وفي المادة (2) من القانون حُرْم المرشح والناخب المحكوم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف والأمانة من التصويت أو الترشح إلى أن يرد إليه اعتباره، وقد كان لتأخر وزارة الداخلية في انتخابات 2008م في حسم رأيها في منع ترشح عدد من الشخصيات بناء على هذه المادة، أن حدثت أخطاء كثيرة بالشطب، استطاع معها أكثرية المشطوبين كسب قضيتهم أمام المحاكم بإعادة قيدهم، وهذه أدت إلى صعوبات في إعداد أوراق الاقتراع نفسها، لذا طالبنا في التقرير السادس للمفوضية الصادر في 2009/4/27م بضرورة حسم موضوع شطب المرشحين وفقاً للقانون في وقت مبكر لتمكين المرشحين المشطوبين من اللجوء إلى القضاء وحسم الموضوع في وقت كافٍ قبل يوم الاقتراع.

كما أيدنا في تقرير المفوضية السابع الصادر في 2009/5/4م إجراءات الحكومة في الأخذ برأي إدارة الفتوى والتشريع بقائمة أسماء المتوقع شطبهم فذلك يعطي موضوع الشطب الوقت الكافي للدراسة والفحص حتى لا تتكرر أخطاء انتخابات 2008م في الموضوع، لذلك ناشدنا الحكومة في التقرير السابع حسم قرار الشطب من عدمه خلال أسبوع، حتى يتمكن من تشطب أسماؤهم من الطعن أمام القضاء وصدور الأحكام قبل الاقتراع بوقت كافٍ لطباعة أسماء المرشحين.

وبالفعل أنجزت وزارة الداخلية في وقت مبكر موضوع شطب المرشحين الذين لا تتوافر فيهم شروط الناخب والمرشح، بعد أن عرضت الوزارة كشفاً بالأسماء على إدارة الفتوى والتشريع، فتم شطب ثلاثة مرشحين بعد التأكد من عدم توافر الشروط، فالوزارة انتهت من ذلك في وقت كافٍ للمشطوبين للتقدم بطعونهم على قرار الشطب حتى يحصلوا على أحكام قبل يوم الاقتراع بوقتٍ يكفي لإعادة إدراج أسمائهم في قائمة المرشحين.. لذلك لم نشهد في هذه الانتخابات أي ردود أفعال قانونية لأي من المشطوبين، مما وفر جواً من الحرية في الترشح لكل من له الحق بذلك.

(5) وزراء.. مرشحون

لقد نيهنا في الانتخابات السابقة 2008م إلى خطورة استمرار الوزير في منصبه وهو يخطط للترشح في الانتخابات، وأن بعضهم استغل المنصب لتحقيق أغراض شخصية لنفسه أو تياره أو جماعته، وقد ثبت بعد ذلك أن بعضهم استغل المنصب بالفعل فأوقع الحكومة بحرج كبير، وقد تكرر هذا الخطأ في هذه الانتخابات، فقد أعلن وزراء في الحكومة عن رغبتهم بالترشح في الانتخابات واستمروا على رأس عملهم مدة ليست بقصيرة، حيث أشرنا في أكثر من تقرير أسبوعي إلى وجود معلومات مؤكدة أن منهم من يستغل منصبه في تمرير الكثير من المخالفات داخل وزارته، وبعضهم يقوم بإجراء اتصالات بمسؤولين في وزارات أخرى ويستخدم صفته الوزارية لتمرير معاملات عبر الهاتف، وكنا نتمنى أن يبادر سمو رئيس الحكومة بسرعة البت في استقالة هؤلاء الوزراء.

١٠
10
مطيات

١٢ ربيع الآخر ١٤٣٠ هـ الموافق ٧ أبريل ٢٠٠٩ م العدد ١١٤١ / ٢٣٨٦ السنة ٤٨

الوطن

مرسومان أميريان على خلفية رغبة الحريتي والروضان الترشح لعضوية البرلمان

صباح الخالد لتصرف شؤون العدل والأوقاف وموضي الحمود للصحة

 <p>• موضي الحمود</p> <p>شؤون وزارة الصحة وذلك في حين تشكيل الحكومة الجديدة. مادة ثانية</p> <p>على رئيس مجلس الوزراء تفقد هذا المرسوم ويتسفر في الجريدة الرسمية.</p> <p>أمير الكويت صباح الاحمد الصباح</p> <p>رئيس مجلس الوزراء</p> <p>بالتبعية جابر مبارك الحمد الصباح</p>	 <p>• حسين الحريتي</p> <p>العضوية رغبة في الترشح التي عضوية مجلس الأمة.</p> <p>- وينشاء على عرض رئيس مجلس الوزراء</p> <p>رسماً بالاتي</p> <p>مادة لولي</p> <p>عهد السي .د. موضي</p> <p>عبدالعزيز الحمود وزيرة الدولة لشؤون الإسكان ووزارة الدولة لشؤون التنمية - بالأضافة التي عضوا - لتصرف العاجل من</p>	 <p>• يوزان الروضان</p> <p>العاجل من شؤون وزارة الصحة - بعد الاطلاع على الدستور.</p> <p>- وطى المرسوم رقم 1 لسنة 2009 بتشكيل الوزارة</p> <p>على الامر الاسمي الصادر بتاريخ 16 مارس 2009 بقول</p> <p>اسئلة رئيس مجلس الوزراء</p> <p>- وعلى ايداء السيد حسين</p> <p>تاسير الحريتي - وزير العدل ووزراء الاوقاف والشؤون الاسلامية رغبة في الترشح التي عضوية مجلس الأمة.</p> <p>- وينشاء على عرض رئيس مجلس الوزراء</p>	 <p>• صباح الخالد</p> <p>الجريدة الرسمية.</p> <p>أمير الكويت صباح الاحمد الصباح</p> <p>رئيس مجلس الوزراء</p> <p>بالتبعية جابر مبارك الحمد الصباح</p> <p>(المرسوم الثاني)</p> <p>نص مرسوم رقم 96 لسنة 2009 بتكليف وزير بتصريف</p>	<p>1 - وطى المرسوم رقم 1 لسنة 2009 بتشكيل الوزارة</p> <p>على الامر الاسمي الصادر بتاريخ 16 مارس 2009 بقول</p> <p>اسئلة رئيس مجلس الوزراء</p> <p>- وعلى ايداء السيد حسين</p> <p>تاسير الحريتي - وزير العدل ووزراء الاوقاف والشؤون الاسلامية رغبة في الترشح التي عضوية مجلس الأمة.</p> <p>- وينشاء على عرض رئيس مجلس الوزراء</p> <p>رسماً بالاتي</p> <p>مادة لولي</p> <p>عهد السي صباح الخالد</p> <p>العضوية وزير الاعلام بالأضافة التي له تصريف العاجل من شؤون وزارة العدل والارواقف والشؤون الاسلامية وذلك في حين تشكيل الحكومة الجديدة.</p> <p>على رئيس مجلس الوزراء تفقد هذا المرسوم ويتسفر في</p>	<p>العضوية سمو أمير البلاد الصباح صباح الاحمد الجابر خليفة ايداء وزير العدل ووزير الاوقاف والشؤون الاسلامية حسين الحريتي ووزير الصحة يوزان الروضان الترشح التي عضوية مجلس الأمة. عهد في الاول معلوماً الى وزير الاعلام الصباح صباح الخالد بالأضافة على تصريف العاجل من شؤون وزارتي العدل والارواقف في حين عهد في الثاني الى وزيرة الإسكان ووزارة التنمية موضي الحمود بالأضافة التي عضوا تصريف العاجل من شؤون وزارة الصحة وقبياً في نص المرسومين القابضين صندراً على قبول اسئلة الوزيرين الروضان والحريتي.</p> <p>نص مرسوم رقم 95 لسنة 2009 بتكليف وزير بتصريف العاجل من شؤون وزارتي العدل والارواقف والشؤون الاسلامية - بعد الاطلاع على الدستور.</p>
---	---	---	--	--	--

جريدة الوطن - 2009/4/7

في 2009/4/6م قبلت الحكومة استقالة وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية حسين الحريتي وكذلك وزير الصحة روضان الروضان، وقد بقي الوزيران في منصبهما رغم إعلان رغبتهما بالترشح ، لمدة 19 يوماً من فترة الشهرين، أي ما يعادل ثلث المدة تقريباً، وهي أطول من مدة العام الماضي التي بلغت ربع المدة.

وقد ورد لمفوضية الكثير من المعلومات والبيانات عن تجاوزات كثيرة حدثت في كل من وزارة العدل ووزارة الصحة، نشرت الصحف المحلية بعضاً منها.

الحريتي يودع العدل به قرارات مخالفة!

الخدمة المدنية

٦٣ مخالفة لـ ٤ جهات حكومية خلال أربعة أسابيع

ومخالفات كل جهة بمقتضى مخالفتها وتبلغ من القرار المخالف
من جهة الخدمة المدنية
١٠ قرارات والتشؤون الإسلامية
١٠ قرارات الحريتي أصدر ٩ قرارات
مخالفة في أطروم على له في
وزير العمل
ومخالفات مصدر مستخرج من
القرارات فتمت بإصدار عدد ٣٣
المخالفين إلى العمل فتمت قد
صدرت بمقتضى قرارات فصل
تعيينهم من العمل مدة طويلة
تتجاوز التسريح به.
وحسب المصدر فإن نطاق
القرارات المخالفة في الوزارة
يتم عددها بشأن هذه القرارات
المخالفة لقراراتها إلى داخل
الوزارة تمهيدا لإحالتها إلى
وزير الإعلام ووزير العدل
وزير الأوقاف والتشؤون الإسلامي
صياح الختام نظرها واتخاذ
ما يلزم بشأنها.

وخلال في التبريد بينما كان
مخالفات ١٠ مخالفات
والعدل ١٠ مخالفة.
وأضاف أن المخالفين رفعوا
مخالفاتهم التي الديوان
لنقلها إلى التقرير الدوري
الذي يصدر كل ٦ أشهر،
مشيرا إلى أن الأكبر نهى من
إعداد تقريره الدوري وسلمه
إلى مجلس الوزراء الأسبوع
الماضي.
ولفت إلى أن هناك قياديين
في بعض الجهات يعملون إلى
تقليل عدد المخالفات من خلال
مخاطبة الوزراء بالموافق من
قراراتهم المخالفة موضحا في
الوقت ذاته أن بعض المخالفات
تكون غير مقصودة من قبل
القياديين ولا تؤخذ بعين
الاعتبار.
وأشار إلى أن المخالفين
جاهزون لرفع تقرير عن قرار
العمل بالقرار التي مجلس
الوزراء يتكلمن بتجاوزات

كتبت يوسف الخطيري
ومحمد السلامة

أعد مصدر في ديوان الخدمة
المدنية أن مراقبي شؤون
الوظائف الشايعين لشؤون
مستورون في رصد المخالفات
في جميع الوزارات والجهات
المستورين، موضحا أن عدد
المخالفات من الوزارات المستفيدة
يبلغ ٦٣ مخالفة تقريبا في ٦
جهات حكومية.
وقال المصدر أن مراقبي
شؤون الوظائف طبقوا تعميم
الديوان الأخير بشأن وقف
القطر والقياديين والتمريض
والتشريعات في الجهات
الحكومية عددها ١٠ من
مارس حتى تتلقى المعلومات
إلزاما إلى النهج رصدوا خلال
هذه الفترة ١٨ مخالفة في
وزارة الإعلام، ١٢ في الشؤون،
وخمسة مخالفات في الصحة.

جريدة القبس - 2009/4/13م

كذلك يتداول الكويتيون وجود تحالف قوي بين
مرشحين اثنين في إحدى الدوائر الانتخابية، أحدهما وزير،
والآخر له أخ يتولى مسؤولية في الوزارة نفسها، فتم
تمرير الكثير من الملفات في إدارة العلاج بالخارج، وإن
كنا لا نملك دليلا على هذا القول، لذا نتمنى تقديم سؤال
برلماني حول العلاج في الخارج في كل من وزارات
الصحة والدفاع والداخلية، لمعرفة عدد القرارات المتخذة
في فترة الانتخابات، ومن تقدم بالمعاملات من المرشحين.
كما أشرنا في تقريرنا الرابع الصادر في
2009/4/13م إلى وجود تجاوزات للقوانين واللوائح،
نشرت بعض الصحف المحلية عشرات منها رصدها ديوان
الخدمة المدنية، وكثير منها في الوزارات التي ترشح
وزراؤها للانتخابات.. لذلك طالبنا بعدم الاكتفاء بالغاء
التجاوزات وتصحيح الأوضاع، بل لابد من محاسبة
المخطئ.

(6) الخدمات الحكومية للمرشحين

حاول بعض المرشحين لانتخابات مجلس الأمة تسهيل الحصول على خدمات الناخبين في عدد من الجهات العامة وذلك عن طريق مخالفة القوانين والإجراءات المتبعة، بواسطة تعاون وتساهل مسؤولين حكوميين مع بعض المرشحين دون غيرهم، وقد أصدر رئيس ديوان الخدمة المدنية تعميماً إلى الجهات الحكومية بشأن وقف التعيينات وشغل الوظائف الإشرافية والنقل والندب خارج الجهة اعتباراً من 16 مارس 2009 وحتى تاريخ تشكيل الحكومة الجديدة، وقد أشارت وسائل الإعلام إلى تجاوزات تحدث في عدد من الجهات العامة، وحسناً فعل وزير الشئون الاجتماعية والعمل وكذلك وزير التجارة والصناعة بالتراجع عن قرارات إدارية خاطئة.

وقد طالبنا مجلس الوزراء في التقرير الأسبوعي الثاني الصادر في 2009/3/30م أن يبادر إلى تكليف لجنة حكومية محايدة، لمتابعة القرارات التي يتخذها الوزراء والمسؤولون في الجهات العامة خلال الموسم الانتخابي، للتأكد من مدى مطابقة جميع تلك القرارات للقانون، تفادياً لأي شبهات كالتى وقعت في الانتخابات الماضية، حيث رصدت الجهات الحكومية وديوان المحاسبة وديوان الخدمة المدنية حينها منات التجاوزات.

حرصاً من مجلس الوزراء على حياد الجهات العامة في العملية الانتخابية فقد قرر وقف الكثير من المعاملات في الجهات العامة، منها ما يتعلق بالتوظيف والموظفين ومنها ما يتعلق بالعلاج وغيرها الكثير، ولنن كان هذا التوجه محموداً باعتباره يحد من استغلال المنصب العام لتحقيق أغراض شخصية ويمنع المرشحين من تمرير معاملات مخالفة للقانون من خلال علاقاتهم مع المسؤولين، إلا إن هذا التوجه يعني عدم قدرة الجهات العامة على تطبيق القانون خلال تأديتها لواجباتها وإنفاذها لاختصاصاتها، فتلجأ إلى وقف أعمالها خشية وقوع التجاوزات، وفي ذلك إضرار كبير بمصالح المواطنين.. لذا يجب إصلاح النظام الإداري في الجهات العامة مستقبلاً حتى تسير خدمات الدولة بشكل طبيعي، مع رصد لمن يتسبب بمخالفة القانون أو يتجاوز اللوائح أو يضر بمراجعين آخرين، ومعاينة كل شخص يتسبب بذلك التجاوز، بدءاً من الوزير وحتى أصغر موظف في وقت الانتخابات وطوال العام.

كما ورد إلى المفوضية الكثير من المعلومات حول قيام مرشحين بتمرير معاملات وأخذ تأشيرات – أحياناً – بالموافقة على أن يتم التنفيذ بعد انتهاء الانتخابات، ويقوم بتمريرها مسؤولون في الوزارات من درجة وكيل وزارة أو أقل، طمعاً في رضا هذا المرشح، بحسب قوة فرص فوزه.

أكثرها الداخلية ثم الأوقاف والمدل
١٨٥ مخالفة في الجهات الحكومية في شهر

**إحصائية عديدة بمتابعة تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم ٢٠٠٩/٢٢٢
من تاريخ ٢٠٠٩/٢/٢٢ حتى تاريخ ٢٠٠٩/٤/١٢**

رقم	اسم الجهة	عدد المخالفات	النسبة	عدد القرارات	عدد القرارات
١	وزارة الدفاع	١٠	٥.٤	١	١
٢	وزارة العدل	١٠	٥.٤	١	١
٣	وزارة الداخلية	١٠	٥.٤	١	١
٤	وزارة الإعلام	١٠	٥.٤	١	١
٥	وزارة الأوقاف	١٠	٥.٤	١	١
٦	وزارة الزراعة	١٠	٥.٤	١	١
٧	وزارة الاتصالات	١٠	٥.٤	١	١
٨	وزارة الصحة	١٠	٥.٤	١	١
٩	وزارة المالية	١٠	٥.٤	١	١
١٠	وزارة الخارجية	١٠	٥.٤	١	١
١١	وزارة التعليم العالي	١٠	٥.٤	١	١
١٢	وزارة الشؤون العامة	١٠	٥.٤	١	١
١٣	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	١٠	٥.٤	١	١
١٤	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	١٠	٥.٤	١	١
١٥	الهيئة العامة للغذاء والدواء	١٠	٥.٤	١	١
١٦	الهيئة العامة للغذاء والدواء	١٠	٥.٤	١	١
١٧	الهيئة العامة للغذاء والدواء	١٠	٥.٤	١	١
١٨	الهيئة العامة للغذاء والدواء	١٠	٥.٤	١	١
١٩	الهيئة العامة للغذاء والدواء	١٠	٥.٤	١	١
٢٠	الهيئة العامة للغذاء والدواء	١٠	٥.٤	١	١
٢١	الهيئة العامة للغذاء والدواء	١٠	٥.٤	١	١
٢٢	الهيئة العامة للغذاء والدواء	١٠	٥.٤	١	١
٢٣	الهيئة العامة للغذاء والدواء	١٠	٥.٤	١	١
٢٤	الهيئة العامة للغذاء والدواء	١٠	٥.٤	١	١
٢٥	الهيئة العامة للغذاء والدواء	١٠	٥.٤	١	١
٢٦	الهيئة العامة للغذاء والدواء	١٠	٥.٤	١	١
٢٧	الهيئة العامة للغذاء والدواء	١٠	٥.٤	١	١
٢٨	الهيئة العامة للغذاء والدواء	١٠	٥.٤	١	١
٢٩	الهيئة العامة للغذاء والدواء	١٠	٥.٤	١	١
٣٠	الهيئة العامة للغذاء والدواء	١٠	٥.٤	١	١
٣١	الهيئة العامة للغذاء والدواء	١٠	٥.٤	١	١
٣٢	الهيئة العامة للغذاء والدواء	١٠	٥.٤	١	١
٣٣	الهيئة العامة للغذاء والدواء	١٠	٥.٤	١	١
٣٤	الهيئة العامة للغذاء والدواء	١٠	٥.٤	١	١
٣٥	الهيئة العامة للغذاء والدواء	١٠	٥.٤	١	١
٣٦	الهيئة العامة للغذاء والدواء	١٠	٥.٤	١	١
٣٧	الهيئة العامة للغذاء والدواء	١٠	٥.٤	١	١
٣٨	الهيئة العامة للغذاء والدواء	١٠	٥.٤	١	١
٣٩	الهيئة العامة للغذاء والدواء	١٠	٥.٤	١	١
٤٠	الهيئة العامة للغذاء والدواء	١٠	٥.٤	١	١
٤١	الهيئة العامة للغذاء والدواء	١٠	٥.٤	١	١
٤٢	الهيئة العامة للغذاء والدواء	١٠	٥.٤	١	١
٤٣	الهيئة العامة للغذاء والدواء	١٠	٥.٤	١	١
٤٤	الهيئة العامة للغذاء والدواء	١٠	٥.٤	١	١
٤٥	الهيئة العامة للغذاء والدواء	١٠	٥.٤	١	١
٤٦	الهيئة العامة للغذاء والدواء	١٠	٥.٤	١	١
٤٧	الهيئة العامة للغذاء والدواء	١٠	٥.٤	١	١
٤٨	الهيئة العامة للغذاء والدواء	١٠	٥.٤	١	١
٤٩	الهيئة العامة للغذاء والدواء	١٠	٥.٤	١	١
٥٠	الهيئة العامة للغذاء والدواء	١٠	٥.٤	١	١

**حظر نقل وتدابير التوظيف
المدنيون**

أكثر من ١٨٥ مخالفة

الهيئة العامة للغذاء والدواء

١٠

٥.٤

١

١

جريدة القبس – 2009/4/28م

يقوم ديوان الخدمة المدنية بدور جيد في تطبيق قرار مجلس الوزراء بشأن وقف النقل والندب والترشيح في الجهات الحكومية، وقد استطاع رصد 185 مخالفة في 23 جهة حكومية خلال شهر واحد، بواسطة مراقبي شؤون التوظيف التابعين للديوان، فيما تم سحب نصف تلك القرارات تقريباً، والشئ المؤسف في الموضوع أن أكثر وزارتين لديهما مخالفات هما وزارة الداخلية ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

**عمادي: "الأوقاف"
ملتزمة بوقف التعيينات
في الوظائف الإشرافية**

أكد وكيل وزارة الأوقاف المساعد للشؤون المالية والإدارية فهد أحمد عمادي التزام الوزارة بمجلس الوزراء وتعميم ديوان الخدمة المدنية بشأن وقف التعيينات وسنل الوظائف الإشرافية ونقل والندب خارج الهيئة الحكومية خلال الفترة من 15 مارس وحتى تاريخ تشكيل الحكومة الجديدة.

وأوضح عمادي في تصريح صحفي بأن الوزارة سحبت القرارات الإدارية التي أصدرتها 2009 قراراً قبل صدور قرارات مجلس الوزراء وتعميم ديوان.

وبين عمادي أن الوزارة قامت خلال فترة النظر مسافة أكثر بأصدار 151 قراراً إدارية، يتضمنون التنازحاً فيما يخص التغيير التسمي الوظيفي لبعض الموظفين أمثالاً إلى أن قرار مجلس الوزراء وتعميم ديوان سألني فذكر أنه بعد ذلك يتنازل وضع وصريح لتغيير التعيينات الوظيفية، مشيراً إلى أن القرارات الإدارية تضمنت ندب بعض موظفيها لتقوم بالترسية إلى المساهم بأعمال بعض شائش الوظائف الإشرافية بسعة موقفة وذلك اعتماداً إلى أن قرار الحكومة وتعميم ديوان حذرا فقط لسنل الوظائف الإشرافية الشارة دون التفرغ إلى حظر سنل الوظائف الإشرافية غير الشارة بسعة موقفة مؤكداً عدم وجود أية مخالفة في ذلك.

القرارات لقرار مجلس الوزراء وتعميم ديوان التوجه عميد.

وذكر عمادي أن هذا النوع من القرارات تفرش حلة التنازل بعد التعميم لحدود معين بعودة صاحب الوظيفة الأساسي حيث أنه من غير التعميم تعطيل عمل وظيفة بما للعملة بوزارة دولة مثلاً، مشيراً إلى أن الوزارة قامت بقرء على كتاب ديوان الخدمة المدنية بتكليفه بتسليم ما أوردته من القرارات وأنها بانتظار رد الديوان على ما أوضحته بتكليفه بتسليم ما أوردته من قرارات وتعميم ديوان لقراره وتكليفه على مخالفة الوزارة فيما قامت به من قرارات منقول الوزارة لقراره لقراره مجلس الوزراء وتعميم ديوان بمسبب القرارات التعميم لنقل إليها وأما فيما يتعلق لم نقل ونقلها ما يتربط عليها من آثار.

جريدة السياسة – 2009/5/10م

وفي تقريرنا الثامن الصادر في 2009/5/11م أشرنا إلى الاتصال الذي وردنا من وكيل وزارة الداخلية المساعد للشؤون المالية والإدارية أكد فيه أنه لا توجد الا مخالفة واحدة تجري معالجتها، وأن هناك جهازاً عسكرياً في الوزارة لا يخضع للوائح ديوان الخدمة المدنية، وأن الوزارة حريصة على الالتزام بقرارات مجلس الوزراء.. كما أشرنا إلى الاتصال الذي وردنا من وكيل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية أكد فيه أن القرارات المخالفة عددها 25 قراراً وأنه تم سحب 20 قراراً والباقي 5 فقط وهي لا يشملها حظر مجلس الوزراء لأنها قرارات للمتسكين في مناصب إشرافية لفترة مؤقتة وليست دائمة وأن الوزارة على استعداد لإلغائها إذا طلب الديوان منها ذلك.

(7) دور العبادة

يحظر قانون الانتخابات 1962/35 استخدام دور العبادة في الحملات الانتخابية ويعتبرها أحد أنواع الجرائم كما جاء في المادة (45) وأن هناك عقوبات بالسجن والغرامة أو أحدهما لمن استخدم دور العبادة أو دور العلم للدعوة إلى التصويت لمصلحة مرشح معين أو الإضرار به، ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية هي المعنية بالتأكد من عدم استغلال دور العبادة بما يسيء للعملية الانتخابية، مقابل ذلك، يجب أن يكون للوزارة دور إيجابي في ممارسة الناخبين لدورهم الوطني الهام، كالتحذير من المال السياسي ومن الانتخابات الفرعية، كما يجب تبيان ضرورة المشاركة في التصويت لاختيار من يصلح للتشريع والرقابة بشكل عام وليس بتوصيف لا ينطبق معه الحال إلا على مرشح معين أو تيار فكري محدد.

أصدرت هيئة الفتوى في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية مجموعة من النصائح العامة المتعلقة بالانتخابات وما تشهده من ظواهر سلبية، مثل نقل الأصوات بين الدوائر وشراء الأصوات والتنازع بين المرشحين، والتوجيه بحسن الاختيار من الكفاءات ممن يصلح لمهام عضو مجلس الأمة.

هيئة الفتوى: لا يجوز للناخب القسم لمرشده بمنحه الصوت

على الناخب عبداً أو ميثاقاً أو...
وهداهم الصراط المستقيم...
لا بد من المرشحين أو الناخبين...
التزوير وهو حرام... ولا يجوز لأي...
من المرشحين أن يفري أحداً من...
الناخبين أو يبي منة لغيره... كما...
لا يجوز لأي من الناخبين لمطالبة...
سوته... لأن ذلك رخصة محرمة...
لحديث الثومان قال: لعن رسول...
الله صلوات الله عليه وسلم الرائي...
والمرئسي والرائش: (يعني...
الذي يمشي يهيماً) رواه أحمد...
ولا ينبغي للمرشح أن يأخذ...



فتوى الشريعة

نقل القيد إلى دائرة أخرى مسؤولاً حرام

كتب ناقل الحميمين...
أسسها إدارة الأفتاء برئاسة...
بإسم هيئة الفتوى بالوسط...
الشرعية للانتخاب والترشح وفق...
مدير إدارة الأفتاء تركي عيسى...
الطبري... أنه ينبغي على كل من له...
حق الانتخاب، والترشح أن يلتزم...
بمبادئ الشريعة الإسلامية التي...
ومفاهيم المصالح العامة عليها...
وهذه أمانة الله تعالى في أمانتهم...
ولا يتربحون من المسؤولية أمام...
الله تعالى إلا بالقيام بما على...
الوجه الصحيح لقوله تعالى: فإن...
الله يامركم أن تؤدوا الأمانات إلى...
أهلها وإن كنتم مسلمين بين الناس إن...
حكموا بالعدل إن الله نعماً يحكمكم...
فيه إن الله كان سديماً بصيراً...
(58) سورة التوبة والآيات...

جريدة الوطن - 2009/4/26

عمل نوعي يتواءم مع ثقافة المنظمات الرباعية

«الثقافة الإسلامية» تطرح فلاش تلفزيوني

«نتنافس بس هم احنا حبايب»

(م. الراي - 2009/4/27)

جريدة الراي - 2009/4/27

كما أنتجت ادارة الثقافة الاسلامية في وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية فلاش (اعلان) تلفزيوني توعوي قيمى عن التنافس الإيجابي تحت عنوان: "نتنافس بس هم احنا حبايب" ، وقد قامت الإدارة بتعميم الفلاش على المحطات التلفزيونية الحكومية والخاصة مجاناً ليثب بين فقراتها بهدف توعية الجمهور بأهمية التنافس لخدمة الوطن مع صفاء النفوس وعدم تشاحننا.

(8) شراء الأصوات

استطاعت وزارة الداخلية في انتخابات مجلس الأمة 2008م رصد عمليات شراء أصوات في دائرتين، وأحالتهما إلى النيابة العامة، وقد صدر في القضيتين بالدرجة الأولى أحكام بالإدانة⁶، وقد كان لوقوع هاتين الحالتين أثر إيجابي في تراجع آخرين عن الترشح في الانتخابات - حينذاك - ممن عرف عنهم شراء الأصوات، كما كان لهذا الدور الإيجابي لوزارة الداخلية أثر جيد في انتخابات 2009م، حيث تراجع آخرون عن الترشح للانتخابات ممن عرف عنهم شراء الأصوات.. وفي ذلك نجاح كبير في محاصرة استخدام المال السياسي بحسب لوزارة الداخلية والمسؤولين فيها في العام 2008م.

وقد تمنينا في المفوضية أن تستمر وزارة الداخلية في هذا النجاح في تلك الانتخابات، وناشدنا الوزارة في معظم تقاريرنا الأسبوعية أن تحقق نجاحا ملموسا في هذا الملف الهام، وأن تتمكن الوزارة من ضبط حالات شراء أصوات تأخذ أشكالا أخرى غير الشراء النقدي، ومنها ترميم الديونيات وتقديم الأجهزة الإلكترونية والتأثيث للمنازل، حتى تضيف الوزارة إنجازا جديدا بحسب لها.

وفي تقريرنا السادس الصادر في 2009/4/27م أشرنا الى انتشار كلام كثير ومتواتر بشأن شراء الأصوات في الانتخابات الفرعية، ولكن لم تقع بين أيدينا أدلة ثابتة، حيث كان من المتداول بين الناس قيام بعض المرشحين بشراء أصوات داخل القبيلة، وهو أمر يستفيد منه الراشي لصغر العينة التي يتم شراؤها مقابل عدد أكبر في الانتخابات العامة، وتمكن الراشي من سرية إجراءات الرشوة، وانخفاض تكلفتها لقلّة الطلب داخل الانتخابات الفرعية بالمقارنة مع الانتخابات العامة.. علماً بأن عمليات شراء الأصوات ستتسع في الفترة المتبقية من الموسم الانتخابي، وهو ما يجب أن تعمل وزارة الداخلية على مكافحته، لاسيما وأن محاربة شراء الأصوات عليها إجماع شعبي بعكس تجريم الانتخابات الفرعية.



القبس 2009/4/17م

أما موضوع قيام أحد المرشحين في الدائرة الثالثة بعرض مبلغ مالي لأي مرشح يرغب بالترشح في الدائرة الثالثة، ففي تقديرنا أن هذا التصرف شخصي لا يجرمه القانون، وهو لا يعدو كونه من باب الفكاهاة والتندر ولا يجب منعه أو مواجهته بإجراءات قانونية ما دام يتم خارج المقررات الرسمية للدولة، خاصة مع غياب أي معايير قانونية لدعم وتمويل المرشحين للانتخابات.

⁶ صدر حكم محكمة الاستئناف في تاريخ 2009/4/23م - أثناء الموسم الانتخابي - ببراءة أحدهما.

كما أن الصحف المحلية تنشر وبشكل شبه يومي أحوال شراء الأصوات في مختلف الدوائر الانتخابية، في محاولة منها للضغط على وزارة الداخلية للقيام بدورها في مكافحة هذه الآفة، وفيما يلي بعض الأمثلة الصحفية:

جريدة السياسة 2009/4/22م

جريدة الدار - 2009/4/4م

جريدة الرؤية - 2009/5/9م

جريدة الجريدة - 2009/5/8م

ورغم ان الناطق الرسمي لوزارة الداخلية أكد على استعدادات وزارة الداخلية لمحاربة ظاهرة شراء الأصوات ، ولكن بكل أسف فإن أبناء شراء الأصوات لم تستثن أي دائرة انتخابية، حيث انطلقت عمليات الشراء في الانتخابات

الفرعية في الأيام الأولى، ثم بدأت بعدها عمليات الشراء على مستوى الانتخابات العامة، ولا يوجد لوزارة الداخلية أي عذر في عدم تمكنها من رصد جرائم شراء الأصوات، فالمرشحو الذين يقومون بهذه الجرائم أعدادهم قليلة لا تتجاوز في أسوأ الأحوال عن خمسة مرشحين في كل دائرة انتخابية.

جريدة القبس - 2009/4/30م

كما طالبنا وزارة الداخلية إعلان خط هاتف ساخن لاستقبال شكاوى المواطنين وبلاغاتهم بشأن عمليات شراء الأصوات، والتعامل معها بكل جدية وسرعة، حتى لا تنتهم الوزارة بالتواطؤ، ولكن للأسف لم يحدث ذلك.



جريدة السياسة – 2009/5/7م

نشرت جريدة (الرؤية) يوم الأحد 2009/5/3 صورة لشيك باسم أحد المرشحين يتلقى قرابة مليون دينار من شخصية خليجية، كما نشرت صحف أخرى أبناء عن الموضوع نفسه وموضوع مرشح آخر، وناشدنا الجهات المعنية في وزارة الداخلية والبنك المركزي أن تتبع الموضوعين وتعمل على تأكيده أو نفيه، لأن هذا يشكل خطرا حقيقيا على الأمن الوطني للدولة.

وقد بادر أحد هذين المرشحين بنفي تلقيه تمويلاً خارجياً لحملته الانتخابية، وبين أن مبلغ المليون المحوّل إليه من عملية بيع بالأجل قبل عامين لإبل والآن تسلم قيمتها، فيما يتحدث الناخبون عن ضعف حالته المادية، وكذلك ضعف حالة والده المادية.. في حين أن المرشح الآخر في الدائرة الخامسة الذي أشارت إليه بعض الصحف الذي تسلم مبلغا من جهة خارجية قيمته أربعمائة ألف دينار لم يصدر منه أي تعليق.

وهذا يقودنا الى موضوع استخدام المال السياسي في مختلف الدوائر الانتخابية بشراء المرشحين ذاتهم، حيث يطوف بعض المتنفذين بأنفسهم أحيانا ويوسطاء غالبا، على عدد من المرشحين، ومنحهم مبالغ مالية كبيرة، لا تقل عن مائة ألف دينار، دعماً للمرشحين في حملتهم الانتخابية، بهدف التنسيق معهم بعد نجاحهم لتحقيق أجندة محددة لهؤلاء المتنفذين، وهم شريحة من الشخصيات تتوزع ما بين سياسيين واقتصاديين من فئات اجتماعية متنوعة.. والمحزن في الأمر، أن بعض المرشحين يتحدثون فيما بينهم دون استحياء عن المبالغ التي استلموها، ويسأل كل منهم الآخرين عن المبلغ الذي حصلوه من هذا المتنفذ أو ذاك للتأكد من أنهم لم يستلموا مبالغ أقل!!

وأمام هذا الحجم من الفساد، كان هناك بارقة أمل في أبناء هذا الوطن، حيث بادر عدد من العسكريين الغيورين على الوطن من جهات معنية بمحاربة تلك الجريمة البشعة بالاتصال بالمفوضية للمساعدة في ضبط بعض عمليات شراء الأصوات، وسبب مبادرتهم هو حالة التراخي التي تعيشها تلك الأجهزة في مواجهة هذه الجريمة، وقدرتهم على ضبطها حين تصدر لهم تعليمات، ولكن المفوضية اعتذرت عن التنسيق مع العسكريين التزاما منها بدورها المدني.. فكل التحية والتقدير والحب لأولئك العسكريين الشرفاء.

وأخيرا، فرغم الدور المتواضع والسلبى لوزارة الداخلية في موضوع منع الانتخابات الفرعية المجرمة قانونا، إلا أننا توقعنا منها دورا أكثر إيجابية في موضوع منع جريمة شراء الأصوات، الذي يحظى بقبول كبير من مختلف فئات المجتمع، باستثناء الشخصيات الفاسدة من المرشحين وغيرهم ممن يقومون بعمليات تمويل وشراء الأصوات، وقد شهدت الدوائر الخمس عمليات واسعة لشراء الأصوات، ولكن كان موقف الوزارة سلبيا للغاية.

(9) الانتخابات الفرعية

لا يخفى على أحد تجريم القانون للانتخابات الفرعية بين القبائل أو الطوائف وفقاً للمادة (45) من قانون انتخابات أعضاء مجلس الأمة رقم 1962/35، حيث تجرم تلك المادة فعل كل من نظم أو اشترك في تنظيم انتخابات فرعية أو دعا إليها لاختيار واحد أو أكثر من بين المنتمين للقبيلة أو الطائفة، على أن يحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة بين 2000 – 5000 دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين، أما القانون 2008 / 4 بشأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة، فقد زاد على ذلك بالنص على حظر الإعلان عن عقد اجتماعات تشاورية لإجراء انتخابات فرعية، لذا ناشدنا في التقرير الثاني للمفوضية الصادر في 2009/3/30م وزارة الداخلية التحرك السريع والفوري لردع أي محاولات لإجراء تلك الانتخابات الفرعية، وإحالة المحرضين والمشاركين في هذه الجريمة لجهات الاختصاص للتحقيق معهم.

وقد أشدنا في التقريرين الثاني والثالث بوزير الداخلية والوزارة الذين أكدوا في أكثر من مناسبة عزمهم تطبيق القانون بحزم في منع الانتخابات الفرعية، فهل قامت الوزارة بدورها في تطبيق القانون مع حالات الانتخابات الفرعية؟



جريدة الراي – 2009/4/4م

لاحظنا في الأسبوع الثالث من الموسم الانتخابي تردد أعداد لا بأس بها من مثقفي القبائل في خوض الانتخابات الفرعية أو المشاركة فيها، لأنها تفتقد لأدنى اعتبارات العملية الديمقراطية في إجراءاتها وتنظيمها والمشاركين فيها وإفرازاتها، فضلاً عن عدم التزام كثير

من الفائزين فيها بقسمهم فيتحالفون سرا مع مرشحين آخرين من خارج القبيلة التي تعهدوا لها بالالتزام، وبشكل عام، يمكن ملاحظة عزوف مثقفي القبائل عن خوض الانتخابات الفرعية لأسباب شرعية وأخرى قانونية.



جريدة الراي – 2009/4/7م

وهذا التوجه لدى عدد من أبناء القبائل كان يمكن استثماره ودعمه من خلال حملات التوعية الإعلامية والدينية الحكومية لمنع تلك الجريمة الانتخابية التي لها انعكاساتها على قيم المواطنة على المديين القريب والبعيد.. ولكن وزارة الداخلية – مع الأسف – اعتمدت أسلوب ترك الانتخابات الفرعية تمر، مع رصد لمنظمي تلك الانتخابات تمهيدا لإحالتهم إلى النيابة العامة، وقد تم إحالة أعداد من المواطنين إلى النيابة العامة للتحقيق معهم في تنظيم انتخابات تخص المجلس البلدي التي جرت في نهاية شهر مايو 2009م، مثل انتخابات فرعية إحدى قبائل الجهراء في الدائرة الرابعة، وإحدى قبائل الفروانية في ذات الدائرة، علما بأن تجارب الوزارة السابقة تؤكد على فشل تجميع أدلة الإدانة رغم أن المشاركين في الانتخابات الفرعية بعشرات الألوف.



جريدة الدار – 2009/4/4م

إذن، كانت البداية في مرور فريعات انتخابات المجلس البلدي، ولو شعر الناس بجديّة منها – في حينها – لتردد كثير منهم في المشاركة في تنظيم فريعات مجلس الأمة، فكان هذا هو الضوء الأخضر الأول في السماح بإتجاز الفريعات، ثم كان الضوء الأخضر الثاني وهو تمرير فريعات أفخاذ عدد من القبائل لانتخابات مجلس الأمة التي أنجزت دون أي عوائق، علما بأن

الصحف كانت تنشر أخبارها، وهذا مما يعنى سلبية الانتخابات الفرعية، حيث تزيد من حدة المشكلة العصبية وأثرها السلبي على المجتمع، فبعد تقسيم المجتمع إلى قبائل، صارت القبيلة مجزأة الى أفخاذ، وفي النهاية كانت الرسالة واضحة لمنظمي الانتخابات الفرعية: إن تجاوز القانون في تنظيم الانتخابات الفرعية مسموح به.



جريدة الراي – 2009/4/2م

وقد بدأت الصحف المحلية تنشر أخبار انتخابات الفريعات للقبائل في الدائرتين الرابعة والخامسة، مواعيدها والمنظمين لها وأشكال التنظيم، في حين وقفت وزارة الداخلية مكتوفة الأيدي، فبداننا نشاهد الوطن – وبكل أسف – يتمزق قبليا على رأى من أبنائه.



جريدة السياسة – 2009/4/4م

فالدائرة الخامسة مثلاً، احتشدت فيها صفوف أكبر قبيلتين لكي تحصد كل منهما أربعة مقاعد – من أصل عشرة مقاعد – للحفاظ على ما حققتها في الانتخابات الماضية، مع سعي إحدهما للحصول على مقعد خامس، وفي الدائرة الرابعة أيضا احتشدت صفوف قبيلتين لكي تحصد كل منهما أربعة مقاعد، مع سعي إحدهما للحصول على مقعدين إضافيين من خلال مستقليها، فيما نجد في الدائرتين أن القبائل الصغيرة تجمع صفوفها لكسر سيطرة القبيلتين الكبيرتين، أما العائلات بمختلف فئاتها فتشعر أن فرصة فوز الكفاءات من أبنائها منعدمة، وتأثيرهم في التصويت لا وزن له، مما يدفعهم إلى مقاطعة الانتخابات.



جريدة النهار – 2009/4/16م

جريدة الراي – 2009/4/15م

انتشرت في الصحف خلال الأسبوع الخامس - قبل 2009/4/20م - بيانات التزكية التي ينشرها أصحابها للإشارة إلى حصولهم على التزكية من القبيلة، وهي إعلانات غير صحيحة، فالتزكية تتم بالإجماع على شخصية واحدة أو بالامتناع عن المنافسة، ولكن الصحيح هو أن هؤلاء قد خاضوا الانتخابات الفرعية التي يجرها القانون وفازوا فيها باقتراع شمل العديد من المرشحين المتنافسين في مراكز اقتراع موزعة على أكثر من منطقة سكنية.



جريدة الوطن - 2009/5/12م

ولم تقتصر الانتخابات الفرعية على القبائل فقط، بل امتدت إلى بعض العوائل الحضرية، ومنهم عائلة الكندري، حيث تم تنظيم انتخابات فرعية في الدائرة الأولى لتصفية أعداد المرشحين الكنادرة، مما دفع عدداً كبيراً من أبناء الكنادرة إلى إصدار بيان صحفي يرفضون فيه إجراء انتخابات فرعية كما يرفضون مخرجاتها، إصراراً منهم على قيم المواطنة، وقد نشروا البيان في أكثر من جريدة يومية وبمساحة كبيرة، وتم توقيعه من عدد كبير من شخصيات العائلة، وقد أفضى ذلك إلى عدم نجاح أي من المرشحين الكنادرة الثلاثة، رغم حصول د.محمد حسين الذي لم يدخل التصفية العائلية على المركز الحادي عشر في الدائرة الأولى.

نتائج الفريعات:

- أنجزت قبيلة مطير في الدائرة الرابعة انتخاباتها الفرعية، حيث اختارت كلاً من: حسين مزيد، محمد هايف، ماجد موسى، مبارك الوعلان.. وقد عاد هايف والوعلان فقط من الأربعة الفائزين في فرعية 2008م.
- أنجزت قبيلة عنزة في الدائرة الرابعة انتخاباتها الفرعية، حيث اختارت كلاً من: طلال منيزل، علي دخيل، جمال العلاطي، خضير عقله.. علماً بأن القبيلة لم تجر انتخابات فرعية في عام 2008م.
- أنجزت قبيلة عتيبة انتخاباتها الفرعية في الدائرة الخامسة، وقد أسفرت النتائج عن فوز سعدون حماد، عايض أبوخوصة، علماً بأن القبيلة اختارتها في فرعية 2008م.
- كما أنجزت قبيلة العوازم انتخاباتها الفرعية في الدائرة الخامسة، حيث أسفرت عن فوز كل من: سالم نملان، سعد زنيفر، فلاح الصواغ، غانم الميع.. وقد خسر جميع الفائزين في فرعية القبيلة في عام 2008م.
- كما أنجزت قبيلة مطير انتخاباتها الفرعية في الدائرة الخامسة، حيث فاز فيها فهد عياد، وهو يفوز لأول مرة.. واختارت قبيلة الدواسر بادي الدوسري ، وهو يفوز لأول مرة، كما اختارت قبيلتا السهول والسبيعي طلال الجلال، وهو يفوز لأول مرة، وأنجزت قبيلة قحطان وبني هاجر انتخاباتها الفرعية التي أسفرت عن فوز دليهي سعد، وهو يفوز لأول مرة.
- أنجزت قبيلة الظفير انتخاباتها الفرعية فاختارت اثنين من أبنائها هما: حسين جليعيب السعيد وثمر سعد السويط.
- كما أنجزت قبيلة العجمان في الدائرة الخامسة انتخاباتها الفرعية، حيث اختارت كلاً من: خالد العدوة، محمد الحويلة، خالد الطاحوس، الصيفي مبارك.. وقد عاد الحويلة فقط من الأربعة الفائزين في فرعية 2008م.



دعوة المتحدون

4






دعونا نلجأ إلىكم لتزكية
دكتور فهد المطيري / دكتور فهد المطيري / دكتور فهد المطيري / دكتور فهد المطيري

09987797 09912210 05145550 09987772

يتكلم أعضاء قوائمنا (المتحدون) بدعوتكم لتصور
افتتاح مقرهم الانتخابي الأول على الطابق الخامس مقابل صوامع الناظر
وذلك مساء يوم الأحد الموافق 3/2009م - والدعوة عامة

2009

إعلان

4

لتزكية ودعم وتأييد
تعلن قبيلة الظفير عن
تزكيتهما ودعمها وتأييدها لكل من

الدكتور
و المهندس
حسين جابح السعيد و نامر سعد السويط

لتمثيل القبيلة في الانتخابات لمجلس الأمة 2009 في الدائرة الرابعة
ولتقدم المرشحين
د. حسين جابح السعيد و
د. نامر سعد شيبة السويط
بدراسة التشهير ومخالفه الامتثال الى اربنا والدائرة الرابعة معاذلة
وقبيلة الظفير خاصة على هذه التزكية والتأييد

اللجنة الاعلامية

دعوة

4

إذولنا أبناء الطفرة الرابطة
تتشرف قاعة « **منازلون** » بدعوتكم لتصور
حفل افتتاح مقرهم الانتخابي الثاني

بندوة تحت عنوان (الرابعة سهوم 22)

وذلك في تمام الساعة الثامنة من مساء يوم - السبت - الموافق 2/2009م في مدينة الجاهليين، بالقرب من بلدية مدينة الصليبية
والدعوة عامة






عبدالله العتيق / د. فهد المطيري / د. فهد المطيري / د. فهد المطيري

منازلون

اللجنة الاعلامية: 99099722 - 00000022 - 66700004 - 69410106

المتفائلون

5

دعونا نلجأ إلىكم لتزكية
دكتور فهد المطيري / دكتور فهد المطيري / دكتور فهد المطيري / دكتور فهد المطيري

09987797 09912210 05145550 09987772

إعلان تزكية

تعلن
قبيلة العوازم هي الدائرة الخامسة
من تزكيتهما لمرشحيها لانتخابات مجلس الأمة 2009
ومساندتها لهم



**سعد
زيدعشر
الغازي**



**سالم
فضلان
العامري**



**حاتم
مسيح
المسيح**



**خالد
مطلق
الصواغ**

مؤكدة من حرصنا على العمل لما فيه مصلحة الكويت
والمحافظة على ثوابتنا الوطنية والدستورية
والدعوى والتوثيق ...

التمهيد الاعلامية: 33957777 / 33800007 / 33988222 / 88002224

إعلان تزكية

تعلن اللجنة المشاورية لقبيلة الرابطة في الدائرة الرابعة من تزكيته مرشحيها لعضو
الانتخابات مجلس الأمة لعام 2009



**مهزلة بلخيه
الخرينج**



**عيسى سالم
القيطاني**



**شعيب ثويان
الناويزي**



**سعد علي
الخطيبون**

ولتدعوا لانتخابهم ومقرهم وحضور الدورة
المقامة اليوم الأربعاء الموافق 5/3/2009م بعد صلاة العشاء
مقابل صالة الفرح الرياضية

الكويت... وطن وامة

هاتف: 99888833 - 80318733 - 87711871 - 82032000 - 82032000

تساويرات الخامسة عبرت ...

○ معاذلة من تعارض التظليل في تشاورية العوازم... تزكية زبير وسمون
والتصاوغ وحاتم المبيج وخرج راعي الفهداء، ومرزوق الجبيني وفهد المبيج
○ سعدون حناج مرشح الثقبان... والشواويراقر، ولبيني

عبر على 300 سياره
من مراكبه 4000 سياره
إزديت وشاويرات العوازم
التي كانت في انتظاره
من مراكبه 4000 سياره
من مراكبه 4000 سياره
من مراكبه 4000 سياره

في تمام الساعة الثامنة من مساء يوم - السبت - الموافق 2/2009م في مدينة الجاهليين، بالقرب من بلدية مدينة الصليبية
والدعوة عامة

الانتخابات الضريبية

هي الدائرة الخامسة من دون تدخل حكومي!

تعلن اللجنة المشاورية لقبيلة الرابطة في الدائرة الرابعة من تزكيته مرشحيها لعضو
الانتخابات مجلس الأمة لعام 2009

ولتدعوا لانتخابهم ومقرهم وحضور الدورة
المقامة اليوم الأربعاء الموافق 5/3/2009م بعد صلاة العشاء
مقابل صالة الفرح الرياضية

الكويت... وطن وامة

هاتف: 99888833 - 80318733 - 87711871 - 82032000 - 82032000

- بقي التماسك الاجتماعي والتعاقد السياسي بين قبيلتي العجمان والمرة لسنوات طويلة، ولكن الانتخابات الفرعية فرقتهما أخيراً، فقد دفع إصرار قبيلة العجمان على اختيار 4 شخصيات من قبيلتهم لتمثيل القبيلتين دفع أبناء قبيلة المرة لاختيار من يمثلهم بعيداً عن العجمان.. وهذه واحدة من سلبيات الانتخابات الفرعية التي يجرمها القانون.
- حسناً فعلت قبيلة العوازم في الدائرة الأولى حينما قررت عدم تنظيم انتخابات فرعية، خاصة مع تجربة انتخابات 2008 حينما اختارت الدائرة ابن القبيلة المرشح حسين الحريتي وهو لم يخض الانتخابات الفرعية، فيما لم ينجح ممن انتخبتهم فرعية القبيلة إلا واحد من أربعة، وهذا ما يعزز اللحمة الوطنية بين أهل الكويت حضراً وقبائل.



جريدة النهار - 2009/4/27م.

ومع صدور التقرير السادس للمفوضية بتاريخ 2009/4/27م انتهى موسم الانتخابات الفرعية لهذا العام بعد إتمام قبيلة الرشيدة لانتخاباتها الفرعية، حيث استطاعت جميع القبائل التي رغبت بتنظيم انتخابات فرعية إتمامها دون أي عوائق تذكر، وكان الملاحظ في انتخابات 2009 أن وزارة الداخلية لم تمارس أي دور في محاولة لمنع الجريمة الانتخابية، واكتفت برصدها ومحاولة جمع الأدلة وتقديمها إلى النيابة العامة، وهو أسلوب لا يمكن الحكم على جدواه إلا من خلال الأدلة التي قامت وزارة الداخلية بتجميعها ومدى الأخذ بها حين النظر فيها أمام القضاء⁷.

علماً بأن النيابة العامة أمرت بضبط وإحضار المرشحين والمشاركين في الانتخابات الفرعية لمعظم القبائل، في الدائرة الرابعة، وفي الدائرة الخامسة، فتم التحقيق معهم جميعاً والإفراج عنهم بكفالة مالية.

وفي حكم لمحكمة الجنايات يعتبر الأول من نوعه، صدر في 2009/5/10م قضت المحكمة بوقف نظر دعوى انتخابات فرعية قبيلة المطران المتهم فيها 17 مواطناً، وقررت المحكمة إحالة القضية إلى المحكمة الدستورية للفصل فيها، بعد أن رأت جدية الدفع بعدم دستورية المادة 45 البند 5 من القانون رقم 1962/45 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة.. وقد بنى الدفاع مرافعته على محورين: الأول مجموعة من النصوص الدستورية مثل المواد 6 و 7 و 8 و 9 و 30 و 44 ، والثاني تقرير جمعية الشفافية الكويتية الذي صدر بالتعاون مع المنظمة الدولية لتقارير الديمقراطية والذي يدعم رأي الدفاع.. وبذلك فإن المجتمع سينتظر قرار المحكمة الدستورية في مدى دستورية تجريم الانتخابات الفرعية.

وفيما يلي ملاحظات عامة على النتائج:

- وصل إلى قاعة عبدالله السالم 17 نائباً ممن خاضوا الانتخابات الفرعية، معظمهم تمت إحالتهم إلى النيابة العامة، وجميعهم في الدائرتين الرابعة والخامسة.

⁷ صدرت في شهر نوفمبر 2009م عدد من الأحكام بالبراءة في شأن تنظيم الانتخابات الفرعية.

- لم يتم إجراء أي انتخابات فرعية في الدوائر الثلاث الأولى، وبالرغم من ذلك فاز في تلك الدوائر عدد من أبناء القبائل، ومنهم اثنان في الدائرة الأولى من قبيلة العوازم وهما: حسين الحريتي ومخلد العازمي، بالرغم من أن ناخبي القبيلة يشكلون أقلية، كما نجح اثنان من قبيلة عنزة في الدائرة الثانية من دون تنظيم فرعية، وهما: خلف دميثير وجمعان الحربش، وهذا يؤكد على اللحمة الوطنية وقبول البرنامج الانتخابي والعلاقات الحسنة عوضاً عن العصبية.
- استطاع أكثر من مرشح في الدائرة الرابعة الفوز بالانتخابات من دون الدخول في فرعية قبائلهم، وهم مسلم البراك و د.ضيف الله بورمية من قبيلة مطير فيما خسر واحد من الأربعة الذين اختارتهم القبيلة، ونجح عسكر العنزي فيما خسر الأربعة الذين اختارتهم قبيلة عنزة.

(10) الطائفية

كما أشرنا في الجزء الخاص بالانتخابات الفرعية، فإن القانون ينص على تجريم الانتخابات الفرعية بين القبائل أو الطوائف وفقاً للمادة (45) من قانون انتخابات أعضاء مجلس الأمة رقم 1962/35، وكذلك فإن القانون 2008 / 4 بشأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة، ينص على حظر الإعلان عن عقد اجتماعات تشاورية بشأن الانتخابات.

ولئن كانت الساحة الانتخابية لم تشهد أي انتخابات فرعية قائمة على أسس طائفية والله الحمد، ولكن من الملاحظ وجود مؤشرات طائفية عديدة من شأنها أن تؤثر على النسيج الوطني الاجتماعي، نستعرضها تباعاً.



جريدة النهار - 2009/4/5م

– فبسبب إجراء القبائل لانتخابات فرعية في كل من الدائرتين الرابعة والخامسة، حيث من المتوقع أن تفوز قبيلتان في المقاعد العشرة جميعها في الدائرة الرابعة رغم أن نسبة أصواتهم جميعاً لا تصل 25% من أصوات الدائرة، ومن المتوقع أن تفوز قبيلتان في تسعة مقاعد من المقاعد العشرة المخصصة للدائرة الخامسة رغم أن نسبة أصواتهم تزيد على 20% بقليل، وحيث يقطن الكثير من الحضر السنة والشيعية إلى جانب قبائل أخرى صغيرة، أدى ذلك إلى تفكير جدي بين هذه الشرائح لتشكيل قوائم انتخابية بناء على أسس طائفية وحضرية لمواجهة قوائم القبائل التي تريد احتكار المقاعد لنفسها.

– وجه مرشح يمثل تجمع ثوابت الأمة اتهاماً غير مقبول للجنة إزالة التعديلات على أملاك الدولة قال فيه: أن "اللجنة تستعين بعمالين من الشيعة لهدم مساجد السنة" وهذا قول مرفوض بكل الاعتبارات وأقل ما يقال فيه أنه تصريح غير مسؤول، ويشكل جريمة، فهو إن كان صحيحاً فلا يجوز التلطف به لأن العاملين بلجنة الإزالة من أهل الكويت ويأترون بأوامر الدولة، ويرأس اللجنة الفريق المتقاعد محمد البلدر والمنسق العام العميد المتقاعد سعود الخترش، فلا يجوز إثارة الثغرات الطائفية بين أبناء المجتمع حيث يتنافى ذلك مع أبسط المفاهيم الدستورية والقانونية والشرعية.



جريدة الدار - 2009/4/12م

- من الملاحظات "الطائفية" قيام إحدى الصحف اليومية بنشر السيرة الذاتية لعدد من المرشحين في جميع الدوائر الانتخابية، لا يجمع بينهم سوى الانتماء للطائفة الشيعية، وهو أمر نتمنى أن تتجنبه صحافتنا الكويتية.



جريدة الدار - 2009/5/16م.



جريدة الأنباء - 2009/5/3م

- برزت ظاهرة جديدة في ظل الدوائر الخمس، وهي المناطقية، كرديف للقبليّة والطائفية، فقد شكل بعض أهالي محافظة الجهراء "لجنة مناصرة مرشحي محافظة الجهراء" تدعو الناخبين إلى توجيه أصواتهم إلى المرشحين من أهل الجهراء، وقد نشأت هذه الظاهرة بسبب مباشر لقانون الدوائر الانتخابية الخمس الذي ضم محافظتين في دائرة واحدة، وكان نصيب محافظة الجهراء في انتخابات 2008م مقعد واحد من المقاعد العشرة التي سيطر عليها تسعة من سكان محافظة الفروانية.

- وعموما، لوحظ عزوف كامل عن القوائم الانتخابية المختلطة طائفيا، حتى المنبر الديمقراطي والتحالف الوطني الديمقراطي المعروف عنهما تنوع تكوينهما ثقافيا واجتماعيا خلّت قائمة الأول من هذا التنوع واشتملت قائمة الثاني مستقلين جميعهم سنّة، وكذلك الحال مع كتلة العمل الشعبي التي لم يبق فيها إلا السنّة بعد خروج الشيعة عن صفوف الكتلة في المجلس المنحل، أملين تحقق المزيد من الانسجام بين أبناء الشعب الواحد في الانتخابات القادمة.

(11) العنف الانتخابي

لقد جرمت المادة (45) من القانون رقم 1962/35 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة كل من أخل بحرية الانتخاب أو بنظامه باستعمال القوة أو التهديد، أو بالاشتراك في تجمهر أو صياح أو مظاهرات.

وإذا كانت انتخابات 2009م لم تشهد - والله الحمد - مثل الأحداث التي شهدتها انتخابات 2008م والمتعلقة بالتدخل العسكري للتصدي للانتخابات الفرعية وردود الأفعال من الطرف الآخر، إلا أن الساحة الانتخابية شهدت ثلاثة أحداث كادت أن تؤدي إلى "العنف الانتخابي" شغلت الرأي العام بدرجات متفاوتة.



جريدة الجزيرة - 2009/4/8م

- عقد المرشح خالد الطاحوس في الدائرة الخامسة ندوة قبل فتح باب الترشيح، تحدى فيها وزارة الداخلية أن تمنع الانتخابات الفرعية للقبيلة التي ينتمي إليها، وقال: "لدينا مجاميع قبلية منظمة سوف تتصدي لأي محاولة حكومية في هذا الشأن"، وقد كان وقع هذا التصريح التهديدي صاعقاً على أهل الكويت جميعاً الذين لم يعتادوا تحدي الدولة أو تهديدها بمجاميع منظمة إذا حاولت تطبيق القانون، مما أدى لاحقاً إلى ردادات فعل متعددة.



جريدة القبس - 2009/4/11م

و كتبت جريدة القبس في صدر صفحاتها الأولى يوم 2009/4/11م افتتاحية بعنوان: (لغة التصعيد لا تفيد)، عكست الخوف من جر البلد إلى منزلق خطير لأسباب انتخابية ومصالحة شخصية.



جريدة القبس - 2009/4/13م

بينما التقى حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد بمجلس الوزراء يوم 2009/4/12م في لقاء هام أكد خلاله وجوب تطبيق القوانين وحفظ الدولة والمجتمع من أي نزاعات فئوية بغضه بدأت تلوح في أفق الساحة الانتخابية، كما منح هذا اللقاء غطاءً وسنداً لوزارة الداخلية بالتحديد للقيام بدورها كاملاً وفقاً للقانون.

وبناء على ذلك، تم اعتقال المرشح الطاحوس من قبل أجهزة وزارة الداخلية، وقد أثنينا في التقرير الرابع للمفوضية الصادر في 2009/4/13م على ما قامت به وزارة الداخلية بالتعامل مع هذا التهديد من خلال إحالة من أطلقه إلى النيابة العامة، كما أكدنا على ضرورة الالتزام بالقانون في كل المراحل التي يتم فيها التعامل مع المرشح.

علما بأن المرشح بقي محجوزا على ذمة التحقيق لعدة أيام، حتى أفرج عنه بكفالة مالية، جرت خلالها الانتخابات الفرعية لقبيلة العجمان التي ينتمي إليها المرشح، وقد فاز في تلك الانتخابات.



جريدة القيس 2009/4/17م



جريدة القيس - 2009/4/18م

- وفي قضية أخرى، شن المرشح د.ضيف الله بورمية هجوما شخصيا على النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح، بعد أن انتشرت أقاويل باحتمال تكليفه من قبل حضرة صاحب السمو بتشكيل ورئاسة الحكومة القادمة بعد الانتخابات، وقد استخدم عبارات خرجت عن تقييم أداء الرجل إلى تقييم شخصه بأوصاف قد تحط من مكانته، كما أن تكليف رئيس مجلس الوزراء هو من اختصاص سمو الأمير وحده، وكان أسلوب المرشح غير مقبول ويؤدي إلى زيادة الشحن السلبي في نفوس الناخبين وغيرهم.

لذلك استنكرنا تصريح المرشح بورمية في تقرير المفوضية الخامس الصادر في 2009/4/20م، كما استنكرنا في المقابل رد فعل الحكومة المبالغ فيه، حيث تم ضبط المرشح في يوم الخميس وإحالته إلى أمن الدولة

لعرضه على النيابة العامة يوم الأحد للتحقيق معه، كما استنكرنا التوسع في تكييف جرائم الرأي لتصبح جرائم أمن دولة، ومنع أي اتصال بين المرشح وذويه خاصة وأنه مصاب بمرض السكر، باعتبار أن ردة فعل الحكومة فيها تعسف في استخدام الحق، وقد أدت هذه الأحداث إلى تجمهر مؤيدي المرشح في ديوانه وعند مبنى أمن الدولة لأيام متتالية، كذلك أكدنا على وجوب تمكين د.بورمية من تسجيل نفسه في كشوف المرشحين لدى إدارة شؤون الانتخابات.. حيث لا يجوز منع أي مواطن تنطبق عليه الشروط من الترشح إلا بحكم محكمة بات ونهائي.

وبالفعل تم تمكين د.ضيف الله بورمية من الترشح رسميا للانتخابات في مكان اعتقاله في مبنى أمن الدولة، حيث انتقل إليه موظف مختص من إدارة شؤون الانتخابات في وزارة الداخلية، وقد تم الإفراج عن بورمية في وقت لاحق ونجح في الانتخابات بعد ذلك.



جريدة القبس – 2009/4/20م

- وفي قضية ثالثة، تم اعتقال عضو المجلس البلدي الذي ينوي الترشح لانتخابات مجلس الأمة خليفة الخرافي لنقده للأسرة الحاكمة، وقد جرى الاعتقال بأجواء نموذجية هادئة، وهذا الاعتقال يقطع الطريق على من يحاول أن يصور الحكومة بأنها تتعامل مع فئات المجتمع الكويتي بتمييز، وقد بقي الخرافي محجوزا في مبنى أمن الدولة، وقد تمكن من الترشح قبل الاعتقال، فتم الإفراج عنه بعد التحقيقات، وقد أثر الانسحاب من الانتخابات.

والملاحظ في هذه الأحداث عموما، أن بعض المرشحين يستخدم هذا الأسلوب باعتباره "برنامج انتخابي" يحصل فيه على التعاطف والتأييد ليتم انتخابه عوضا عن تقديم برنامج انتخابي حقيقي تنموي يخدم الوطن والناخبين.

(12) الجماعات السياسية

الجماعات السياسية الكويتية موجودة منذ ما قبل الاستقلال، لذلك فقد أكد الدستور الكويتي على وجودها في المادة (56) وما جاء في المذكرة التفسيرية بشأن هذه المادة، حيث أضيف الدستور الكويتي على الجماعات السياسية شرعية كبيرة حين أكد على ضرورة تشاور رئيس الدولة – قبل تكليف رئيس مجلس الوزراء بتشكيل الحكومة – مع كل من رؤساء مجلس الأمة السابقين ورؤساء مجلس الوزراء السابقين ورؤساء الجماعات السياسية.

لذلك، وبعد تجريم الانتخابات الفرعية القائمة على أساس عنصري قبلي أو طائفي، فإن الجماعات السياسية تعتبر هي البديل الأفضل والحضاري لحوض الانتخابات البرلمانية وغيرها، وهذا يؤكد على الدور الكبير المنطوق بالجماعات السياسية لترشيد العمل السياسي الكويتي وتطويره.. للانطلاق نحو الدولة الحديثة بدلا مما عليه الحال حيث تتقدم العصبية على الدولة.

ومن خلال رصدنا لأداء الجماعات السياسية الكويتية خلال الموسم الانتخابي، فقد لاحظنا مجموعة من الأمور التي من المناسب الانتباه إليها، نذكر بعضها هنا، وبعضها الآخر نذكره في (13 – البرامج الانتخابية) ، وكذلك في (14 – القوائم الانتخابية).

في التقرير الثاني للمفوضية الصادر في 2009/3/30م طالبنا الجماعات السياسية، بأن تؤكد على التزامها بقوانين الانتخابات، فلا يخوض ممثلوها الانتخابات الفرعية القبلية، وأن تمارس الشفافية في تمويل الحملات الانتخابية، حتى تقدم نموذجا إيجابيا للمرشحين عامة، وأن تدعم الحكومة في تطبيقها للقانون، وتدينها في حال تقصيرها في هذا المجال.

– قامت كتلة العمل الشعبي بدعم وتشجيع المرشح خالد الطاحوس في الدخول إلى الانتخابات الفرعية التي نظمتها قبيلة العجمان في الدائرة الخامسة، في حفل افتتاح مقر انتخابي – رغم عدم فتح باب الترشيح – وذلك من خلال حضور ناطق الكتلة الرسمي مسلم البراك في هذا الافتتاح وإلقاء كلمة بهذه المناسبة واستماعه لإصرار المرشح على خوض الانتخابات الفرعية وتحدي الدولة بمنعها.. كما شارك عضو الكتلة مرزوق الحبيني في الانتخابات الفرعية لقبيلة العوازم في ذات الدائرة، وحينما خسرها لم يخض انتخابات مجلس الأمة العامة التزاما منه بقرار القبيلة.. فيما ترشح أحمد السعدون مستقلا في الدائرة الثالثة، ومسلم البراك لم يخض انتخابات فرعية قبيلة مطير في الدائرة الرابعة، ومحمد الخليفة ترشح مستقلا في الدائرة الرابعة.

– شاركت الحركة الدستورية الإسلامية (حدس) في فرعية قبائل عنزة بالرابعة (خضير عقله العنزي – لم ينجح بالفريقية) ، والعوازم (فلاح الصواغ – نجح بالفريقية) والعجمان (مبارك صندوح – لم ينجح بالفريقية) في الخامسة، في حين قررت (حدس) نزول مرشحيتها مستقلين في الدائرتين الأولى (عبدالله اسماعيل الكندري – لم ينجح) والثالثة

عبدالعزیز الشایجی ومحمد الدلال – لم ینجحا) .. بینما اختارت النزول فی الدائرة الثانية فی قائمة واحدة ضمت د.جمعان الحربش (نجح) و د.حمد المطر (لم ینجح).

– أعلن التجمع الإسلامي السلفي عن ممثليه فی عدد من الدوائر، وهم: فی الدائرة الأولى: محمد الكندري (لم ینجح) ، فی الدائرة الثانية: خالد السلطان (نجح) وعبداللطيف العميري (لم ینجح) ، فی الدائرة الثالثة: د.علي العمير (نجح) ونصار العبدالجلیل (لم ینجح) ، ولم ینزل علی قوائم التجمع أحد فی الدائرتين الرابعة والخامسة.. علماً بأن ممثل التجمع علي دخيل العززي شارك مستقلاً فی الانتخابات الفرعية لقبيلة عنزة فی الدائرة الرابعة (لم ینجح) فلم یشارك فی الانتخابات العامة التزاماً منه بقرار القبيلة.

– قرر حزب الأمة عدم خوض الانتخابات لهذا العام فی بیان له نشره فی الصحافة المحلية، وعللوا ذلك بوصول العملية السياسية إلى طريق مسدود.. علماً بأن الحزب حقق نتائج متواضعة للغاية فی انتخابات 2008م.

– حسم المنبر الديمقراطي ممثليه فی الدائرة الثانية، وهما عبدالله النیباري ومحمد العبدالجادر (لم ینجحا) ، وترشح عن المنبر فی الدائرة الثالثة صالح الملا (نجح)، وكان اللافت فی هذه الانتخابات ضعف التنسيق مع التحالف الوطني الديمقراطي الذي قرر أن یترشح أعضاؤه مستقلاً.



جريدة القبس – 2009/4/13م

– بینما قرر التحالف الوطني الديمقراطي نزول مرشحيه فی الدائرتين الثانية والثالثة مستقلاً من دون قوائم معلنه، حيث ترشح علي الراشد مستقلاً (نجح) علماً بأنه تقدم باستقالته من التحالف فی وقت سابق، كما ترشح عبدالرحمن العنجري مستقلاً (نجح) ، فی حين ترشحت د.أسيل العوضي فی الدائرة الثالثة مستقلة (نجحت) .

– تشكل أول تحالف بين أكثر من تيار سياسي فی الدائرة الانتخابية الأولى هما "التحالف الإسلامي الوطني" ويمثله عدنان سيد عبدالصمد وأحمد لاري، و "تجمع الميثاق الوطني" ويمثله د.يوسف حسن الزلزلة، وهو استمرار للتحالف بينهما فی انتخابات 2008 مع تغيير ممثل التجمع.. ثم انضم إليهم تحت "قائمة الائتلاف" مرشح رابع هو حمد طاهر بوحمدة عن "الحسوية أو الشيخية" .

(13) البرامج الانتخابية

تتراجع أهمية البرامج الانتخابية التي يجب أن يتم اختيار الناخبين على أساسها في ظل انتخابات تنتشر فيها العصبية، لذا وجدنا أن معظم المرشحين في هذه الانتخابات قد قاموا ببناء حملتهم الانتخابية على مواضيع لا تخدم بناء الدولة الحديثة، وكثير منها ينطلق من جزئيات، مثل: النقد غير العلمي لمرسوم الاستقرار الاقتصادي والمطالبة بإسقاط القروض ورفض هدم المساجد المتهالكة والمبنية من دون ترخيص، وهي مواضيع لو حسمت في الجلسة الأولى لمجلس الأمة القادم فليس هناك موضوعات يمكن لهؤلاء المرشحين تبنيها فينتهي دورهم، وفي مقابل هؤلاء المرشحين مجموعة أخرى لديهم برنامج عمل يصلح لأربع سنوات قادمة هي عمر مجلس الأمة.

وفي الدائرتين الرابعة والخامسة، سيطر الاستقطاب العصبى على البرامج الانتخابية، وهذا مما يزيد من خطورة الانتخابات الفرعية، فهي لا تقوم على الفكر ولا على البرنامج وإنما تقوم على أسس عائلية، حيث تبدأ التصفيات من العوائل الصغيرة ثم تمتد الى الأفاخذ لتنتهي في التصفيات القبلية، وهي غالباً ما تكون لصالح "الذرية" الأكبر لكل مرشح، ولا قيمة للبرامج.. وفي حالات قليلة صار اختيار الأشخاص نوعاً من "الفرزة" مثل حالتين أمينيتين لمرشح بالدائرة الرابعة وأخرى بالدائرة الخامسة.. يقابل ذلك نموذج جيد لبرنامج انتخابي أعده المرشح ناصر المري في الدائرة الخامسة وقام بنشره في وسائل الاعلام، وهي حالة نادرة.



جريدة القبس - 2009/5/6م.

أما في الدوائر الثلاث الأولى، فقد وجدنا أن معظم المرشحين المنتمين لجماعات سياسية فضّلوا الترشح مستقلين، واكتفوا بعلاقاتهم الاجتماعية وسيرتهم التاريخية دون أن يلزموا أنفسهم ببرامج انتخابية، وهكذا وجدنا ثقافة الاختيار على أساس برنامج انتخابي قد تراجعت بعد أن كانت أفضل في انتخابات 2008م.. أما الجماعات السياسية التي رشحت ممثلين عنها فقد تفاوتت في تقديم البرامج.

فالمنبر الديمقراطي أعد برنامجاً انتخابياً متكاملًا تم نشره في وسائل الإعلام يحتوي على الكثير من مجالات العمل التي يعتزم الاهتمام بها في حال نجاح مرشحيه بالانتخابات، ولكن ما لبث أن تم التراجع عن هذا البرنامج، وصدر بيان من المنبر يؤكد على عدم الزامية البرنامج لمرشحيه الثلاثة.. ولكن رغم هذا التراجع عن البرنامج الا أن محاولة إصداره كانت جيدة ومطلوبة.

كما أشرنا في تقرير المفوضية الثالث المنشور في 2009/4/6م إلى نفس التحريض الذي ينتهجه بعض المرشحين الذين يعزفون على أوتار الفئوية القبلية أو الطائفية مما يسهم في تفتيت الوحدة الوطنية، وهو ما يشكل جريمة من الجرائم التي نصت عليها القوانين الكويتية، مثل قانون الجزاء وقانون المطبوعات والنشر، ولا يجب التهاون في منعه أو المجاملة له على حساب الوحدة الوطنية، كما يجب إحالة من يعمل على تفتيت الوحدة الوطنية إلى النيابة العامة تطبيقاً لأحكام القوانين المشار إليها.

(14) القوائم الانتخابية

بالرغم من أن النظام الانتخابي الجديد الذي يقسم الكويت إلى خمس دوائر انتخابية، ويعطي للناخب حق اختيار أربعة مرشحين، وما يوفره ذلك من فرصة جيدة لتشكيل القوائم الانتخابية على أساس من البرامج العملية والفكرية، إلا أنه لوحظ أن الجماعات السياسية قد تراجعت بشكل كبير في الدوائر الثلاث الأولى وفضلت نزول مرشحينها في الانتخابات بصفة مستقلة، فكان نصيب القوائم في الدائرة الأولى (30%) وفي الدائرة الثانية (20%) وفي الدائرة الثالثة (10%) .. فيما حققت القوائم نتائج كبيرة ومهمة في الدائرتين الرابعة (70%) والخامسة (100%) حيث كانت القوائم قبلية.

وقد تشكلت القوائم الانتخابية على النحو التالي⁸:

الدائرة الأولى:

ظهر في هذه الانتخابات قائمتان فقط ، وقد كانت سبع قوائم في انتخابات 2008م، والقائمتان هما:

- الائتلاف: عدنان عبدالصمد⁹، أحمد لاري، ديوسف الزلزلة، حمد بوحمد.
 - الأولى: صالح عاشور، حسن نصير.
- وقد كانت نسبة الناجحين من القوائم الانتخابية 30% وباقي الناجحين شخصيات مستقلة.

الدائرة الثانية:

شارك في هذه الدائرة أربع قوائم انتخابية، والباقيون ترشحوا مستقلين وإن كان بعضهم ينتمي إلى تيارات

سياسية، والقوائم هي:

- التجمع الإسلامي السلفي: خالد سلطان ، عبداللطيف العميري.
 - حدس: ديجمعان الحريش، د.حمد المطر.
 - المنبر الديمقراطي: عبدالله النيباري، محمد العبدالجادر.
 - قائمة تحالف تضم: مرزوق البنيان و د.عوده العوده وخلف الهاجري وهم من سكان الصليبيخات والدوحة.
- وقد كانت نسبة الناجحين من القوائم الانتخابية 20% والباقيون شخصيات مستقلة.

الدائرة الثالثة:

بالرغم من أن التيارات السياسية نشطة جدا في الدائرة الثالثة إلا أن معظم مرشحينها فضلوا خوض الانتخابات

مستقلين، فبعد أن شاركت سبع جماعات سياسية في 2008م، كانت هناك قائمة واحدة في 2009م.

- التجمع الإسلامي السلفي: د. علي العمير، نصار العبدالجليل.

⁸ تم ترتيب القوائم الانتخابية في الدوائر الخمس وفق معيارين: الأول إن القائمة التي فاز فيها عدد أكبر من المرشحين، والثاني إذا تساوى أكثر من قائمة في عدد المقاعد فيتم الترتيب وفقا لترتيب الحروف (أ، ب، ت، ث...).

⁹ الأسماء التي تحتها خط فازت بالانتخابات.

وقد كانت نسبة الناجحين من القوائم الانتخابية 10% والباقيون شخصيات مستقلة.

الدائرة الرابعة:

- ظهرت في هذه الدائرة قوائم قبلية وأخرى فكرية، ولكن الغلبة كانت للقوائم القبلية، والقوائم هي:
- قبيلة الرشادية: علي الدقباسي، سعد الخنفور، شعيب المويزي، مبارك الخرينج.
 - قبيلة مطير (المتحدون): محمد هايف، حسين مزيد، مبارك الوعلان، ماجد موسى.
 - الرابعة للجميع : تحالف رباعي بين قبائل العجمان والعداوين وشمرو والسعيد، وضم في عضويته محمد عبدالله العجمي ، فواز فهد العواني، مطر طليحان الشمري، صالح عثمان السعيد.
 - المتوكلون : تحالف رباعي بين قبائل الظفير وعتيبة والعوازم، وضم في عضويته د.حسين جليبيب الظفيري ، ثامر السويط الظفيري، ضيف الله نهار العتيبي، سعد الرويشد العازمي.
 - قبيلة عنزة (ملتزمون): جمال عبدالله، خضير عقله، طلال منيزل، علي دخيل.
- وقد كانت نسبة الناجحين من القوائم الانتخابية 70% فيما نجح اثنان مستقلان من قبيلة مطير وواحد مستقل من قبيلة عنزة.

الدائرة الخامسة:

- استطاعت قبائل صغيرة أن توجد لها موطن قدم في هذه الدائرة التي تسيطر عليها عدديا قبيلتنا العوازم والعجمان، فيما لم يستطع الحضر ولا المرشحون المستقلون الفوز بأي مقعد.
- قبيلة العوازم: سالم نملان، فلاح الصواغ، سعد زنيفر، غانم اللميع.
 - قبيلة العجمان (المتفائلون): د.محمد الحويلة، الصيفي مبارك، خالد الطاحوس، خالد العدوه.
 - لأجلكم: تحالف رباعي بين ممثلي أربع قبائل وهم: سعدون العتيبي، دليهي الهاجري، بادي الدوسري، فهد المطيري.
 - محافظون: تحالف يضم اثنين من الحضر واثنين من القبائل، وهم صقر عبدالرزاق العنزي، طلال الجلال السهلي، فيصل محمد الكندري ، حمود محمد الحمدان.

وقد كانت نسبة الناجحين من القوائم الانتخابية 100% .

- لوحظ أن هناك ظاهرة "ذكورة" القوائم الموجودة في الساحة، حيث إن القوائم الانتخابية لم تشمل أي عنصر نسائي.

(15) مقار المرشحين والدعاية الانتخابية



جريدة الراي - 2009/4/20م

نظم القانون رقم 2008/4 الصادر في 2008/1/29م والخاص بتعديل قانون انتخابات أعضاء مجلس الأمة، موضوع المقار الانتخابية للمرشحين، حيث جاء فيه تكليف إدارة الانتخابات بوزارة الداخلية بالتنسيق مع وزارة التربية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل خلال فترة الحملة الانتخابية بتخصيص مساحات المدارس وقاعات تنمية خدمة المجتمع وصالات الأفراح لعقد الندوات الانتخابية لكل من يطلب ذلك من المرشحين وبالسوية بينهم، كما جاء في هذا القانون تكليف بلدية

الكويت بإصدار ترخيص لكل مرشح بإقامة مقرين انتخابيين أحدهما للذكور والآخر للإناث يسمح فيه بإجراء الندوات الانتخابية للمرشح والدعوة إليها، وذلك اعتباراً من تاريخ نشر المرسوم أو القرار بالدعوة للانتخابات في الجريدة الرسمية.



جريدة الوطن - 2009/5/12م

وقد لوحظ في الأسبوع الثاني من موسم الانتخابات قيام مرشحين وهميين بوضع لوحات لحجز بعض الساحات لإقامة مقار انتخابية، وهي حجوزات وهمية لغير المرشحين بهدف بيعها لاحقاً لمن يدفع أكثر، لذا كان على البلدية الانتباه إلى ذلك ومنعه.

لقد كان جلبنا دور بلدية الكويت الإيجابي في التعامل مع المقار الانتخابية والإعلانات، حيث كانت ترخص المقار الانتخابية، وتراقبها في حال وجود أي تجاوزات لشروط

المقار، كما كان عليها جهد كبير في مراقبة الإعلانات بالطرق وحول مقار المرشحين، فأبليت في واجباتها بلاء حسناً.

وكذلك نظمت بلدية الكويت إمكانية استخدام المنازل السكنية كمقار انتخابية، على أن تعامل معاملة المقار الانتخابية، وفقاً لضوابط وشروط قانون الانتخابات رقم 2008/4 وهذا التنظيم أنهى التلاعب الذي حدث في انتخابات 2008 حيث كان بعض المرشحين يحصل على مقرين اثنين وفقاً للقانون وعدد كبير من المنازل السكنية باعتبارها ليست مقاراً انتخابية.



جريدة الراي - 2009/4/9م

وأمام هذا الإنجاز المميز فقد أشدنا في تقارير المفوضية بدور الفريق الخاص بمتابعة الانتخابات في بلدية الكويت برئاسة وزير الدولة لشئون البلدية د.فاضل صفر، حيث أكدت بلدية الكويت على وجوب التزام جميع المرشحين بالنظام الخاص بالمقار الانتخابية التي بدأ ترخيصها بعد فتح باب الترشيح، وأن إعلانات المرشحين خارج المقار الانتخابية، والإعلانات الأخرى على المنازل سيتم إزالتها جميعها ومخالفة أصحابها.. وقد فعلت، كما كان للبلدية دور إعلامي مميز في رصد المخالفات والإفصاح عنها مما زاد من الشفافية في أعمالها.

(16) شفافية الانتخابات

الشفافية مهمة في كل الشؤون، وهي أكثر أهمية في انتخابات عامة لاختيار أعضاء البرلمان، وذلك لتأكيد نزاهة الانتخابات ولتحقيق الوعي العام كي يمارس الناخبون دورهم وفق أفضل صورة ممكنة لتحقيق أفضل النتائج في اختيار ممثلي الشعب.. لذلك فإن الشفافية هي مطلب ليس على الحكومة فقط تحقيقه، وإنما على كل الجماعات والمؤسسات والأفراد.

الإعلام الخاص:

كان للصحافة المحلية والمحطات التلفزيونية التي تسلط الضوء على الجرائم الانتخابية دور إيجابي في محاربة ظاهرة شراء الأصوات وظاهرة الانتخابات الفرعية التي يجرمها القانون، وصد أي تجاوزات تقع من الجهات العامة ودور العبادة وجمعيات النفع العام، بعدالة وشفافية وحيادية.

في المقابل هناك دور سلبي قامت به بعض وسائل الإعلام، من خلال إثارة النزعات القبلية والطائفية، مخالفة في ذلك للقوانين الكويتية مثل قانون الصحافة والنشر وقانون المرئي والمسموع، لذا طالبنا وزير الإعلام في تقرير المفوضية الثالث القيام بتطبيق القوانين المعنية بوسائل الإعلام، فالحرية يجب أن تكون مسؤولة، والوحدة الوطنية فوق كل اعتبار.

وقبل مرور شهر من الموسم الانتخابي لوحظ إسفاف بعض وسائل الإعلام المرئي وانحدار لغة الحوار فيها، والبعد عن الطرح الموضوعي والأخلاقي الذي تفرضه أخلاقيات وشرف المهنة الإعلامية، بحجة المنافسة بين القنوات لكسب أكبر عدد من المشاهدين، من خلال طرح كل ما هو غريب وشاذ، كما لوحظ تزايد وتيرة الطرح الطائفي والفنوي البغيض، في ظل تقاعس وزارة الإعلام عن تطبيق قانون المرئي والمسموع.

استطلاعات الرأي:

ان استطلاعات الرأي في انتخابات الدول المتقدمة تقوم على أسس معتبرة، ومن خلال مؤسسات علمية مرخصة، ولا يجوز أن تطلق عشوانيا، ففي القانون اللبناني - وهي من دول العالم الثالث - مثلا: على «هيئة الإشراف على الانتخابات» التي تتبع وزارة الداخلية تحديد «الشروط والأصول التي يخضع لها نشر نتائج استطلاع الرأي أو بثها أو توزيعها أثناء الحملة الانتخابية، وتكون لها الصلاحيات الكاملة للتحقق من مطابقة استطلاع الرأي للقوانين والأنظمة ولقرار الهيئة». واشترط القانون المذكور «أن يرافق إعلان نتيجة استطلاع الرأي أو نشرها أو بثها أو توزيعها» ذكر «اسم الجهة التي قامت بالاستطلاع والجهة التي طلبته ودفعت كلفته وتواريخ إجراء الاستطلاع ميدانيا وحجم العينة المستطلع رأيها وطريقة اختيارها وتوزيعها والتقنية المتبعة والنص الحرفي للأسئلة المطروحة وحدود تفسير النتائج ونسبة هامش الخطأ فيها». والأهم أنه حظر «خلال العشرة أيام التي تسبق يوم الانتخاب ولغاية إقفال كل صناديق الاقتراع نشر أو بث أو توزيع كل استطلاعات الرأي والتعليقات عليها».



جريدة السياسة – 2009/5/10م



جريدة الشاهد – 2009/5/14م

بينما لا يوجد في الكويت أي تنظيم لاستطلاعات الرأي، لذلك لوحظ انتشار استطلاعات الرأي في هذه الانتخابات، كما لوحظ خطأ تلك الاستطلاعات في غالب الأحيان، فمثلاً إحدى الصحف نشرت دراسة وضحت فيها أسماء الناجحين في الانتخابات، وذلك في فترة تقل عن أسبوع من موعد الانتخابات، وقد كانت نسبة الخطأ فيها كبيرة للغاية وصلت الى 26% وهي بذلك لا تتسق مع أي معايير علمية في استطلاعات الرأي.

كما نشرت صحيفة أخرى استطلاعاً للرأي يعتمد على التصويت عبر الرسائل الهاتفية، وقد كان النشر قبل يومين من الانتخابات، فكانت نتيجة الخطأ 28%، وفي نتائج الدائرة الأولى يحصل عبدالواحد العوضي على المركز الأول بينما في النتيجة الرسمية حصل على المركز 14 بنصف أصوات الحاصلة على المركز الأول د.معصومة المبارك التي تشير الدراسة الى أنها غير ناجحة، لذلك فهي استطلاعات مضللة بكل المقاييس ولا يجوز نشرها.

وزارة الاعلام:

قامت الوزارة بدور جيد خلال هذه الانتخابات في المرحلتين:

- مرحلة ما قبل يوم الاقتراع، حيث التزمت الوزارة بالحياد تجاه كافة المرشحين، فلم يتم استخدام أجهزة وزارة الاعلام في التلفزيون والإذاعة لمصلحة مرشحين دون آخرين، كما كان لتلفزيون الكويت دور إيجابي في توعية الناخبين من خلال إعداد أفلام إعلانية (فلاشات) بالتعاون مع جمعية الشفافية الكويتية حول معايير المرشح الصالح.



- أصدرت وكالة الأنباء الكويتية (كونا) كتاباً بعنوان "السيرة الذاتية لمرشحي ومرشحات أمة 2009" وهو يحتوي على أسماء المرشحين وسيرتهم الذاتية.. ويعتبر هذا الإصدار وثيقة جيدة للتعريف بالمرشحين.
- مرحلة يوم الاقتراع: حيث قام كل من تلفزيون الكويت وإذاعتها عبر المحطات المتعددة بتغطية مباشرة لكل وقائع الانتخابات حول وداخل اللجان الانتخابية، وكانت النتائج تعلن أولاً بأول.

لذلك استحققت الوزارة الإشادة بما قامت به في هذا الموسم الانتخابي، كما نأمل أن تدرس الوزارة جوانب القوة والضعف في هذا الدور، وتضع التوصيات المناسبة للاستفادة منها في المواسم الانتخابية التالية، وخاصة في مجال توعية الناخبين بأهمية ممارسة دورهم في التصويت بشكل صحيح، وأن عملية الإصلاح بالدولة تبدأ من الممارسة الصحيحة لحق الانتخاب.

وزارة الداخلية:



– يقع على كاهل مسؤولي الوزارة دور إعلامي كبير يجب أن تقوم به، وهو توعية الناخبين بالجرائم الانتخابية التي يجب تجنبها حتى لا ينالهم القانون بعقوباته، ولكن للأسف كان دور الوزارة متواضعاً للغاية في هذا الجانب، وقد يكون ذلك لسبب ضعف التشريع الذي يلزم الوزارة بهذا الدور كما فعل المشرع حين بين دور وزارة الداخلية في الإعلانات التي يتم وضعها في المناطق السكنية بأسماء وصور المرشحين.. وان كان هذا لا يعفي الوزارة من القيام بمسؤوليتها في تثقيف الجمهور للابتعاد عن مواطن الجريمة كما يفعل في الحملات الإعلامية المرورية وضد المخدرات وغيرها.

– في حين قامت الوزارة بطباعة قانون الانتخابات وتوزيعه على المرشحين ووسائل الاعلام والمهتمين بشكل عام.



جريدة النهار – 2009/5/12م.

– كما كنا نتمنى من خلال مطالبتنا المتكررة في تقارير المفوضية الأسبوعية أن تعلن الوزارة عن خط ساخن وموقع إلكتروني للإبلاغ عن حالات الفساد الانتخابي كالانتخابات الفرعية وشراء الأصوات وسوء استغلال المنصب العام لتحقيق أغراض انتخابية وغيرها

من جرائم.. إلا أن الوزارة اكتفت بتصريحات صحفية مقتضبة لا تردع مجرماً ولا تشجع مواطناً صالحاً على الإبلاغ عن حالات الفساد.

– قامت وزارة الداخلية – إدارة الانتخابات – بتسليم المرشحين أسطوانة ممغنطة CD فيها أسماء كافة الناخبين في الدائرة التي يترشح فيها، وتشمل الأسماء والعناوين وتواريخ الميلاد، وهذا أمر جيد يوفر لكل مرشح كافة أسماء الناخبين بالدائرة.

رقم المرشد	رقم التصوير	رقم المرشد الأول	تاريخ القد	رقم المرجع	الإسم الأول	الإسم الثاني	الإسم الثالث	الإسم الرابع	اسم العائلة
3	1	1	1980-09-10	100142345	احمد	ابراهيم	عبد الرحمن		الطليحي
3	1	2	1980-09-11	100735776	احمد	احمد	سليمان		القيوي
3	1	8	1980-09-13	100947397	احمد	سعد	احمد	السعد	الداهي
3	1	9	1980-09-13	100883943	احمد	عبد العزيز	احمد	محمود	الرحمن
3	1	10	1980-09-13	100207526	ابراهيم	احمد	سعود		الطيمان
3	1	11	1980-09-13	100825915	احمد	عبد العزيز	عبد الله		الشداد
3	1	14	1980-09-14	100016435	ابراهيم	مسلم	التايح		القصبي
3	1	16	1980-09-15	101451420	احمد	عبد الله	علي	عبدالله	التركي
3	1	19	1980-09-15	100801357	احمد	احمد	احمد		يعقوب
3	1	21	1980-09-16	100079919	ابراهيم	رائد	ابراهيم		الرائد
3	1	22	1980-09-16	100155456	ابراهيم	اسحاق	ابراهيم		الضاهر

10

اللجنة الاستشارية المشرفة على سير انتخابات مجلس الأمة لعام 2009م:

تعتبر مشاركة المجتمع المدني في رقابة ومتابعة العملية الانتخابية على مدار السنة بشكل عام، وفي يوم الاقتراع بشكل خاص، إحدى سمات الديمقراطيات الحديثة في العالم، كما أن الدول التي تسمح للمجتمع المدني بمراقبة الانتخابات فيها، تعتبر دولة متحضرة تحترم المجتمع وتعمل بشفافية وحرصاً على أن تظهر بمظهر النزاهة، من هذا المنطلق، ولأن نزاهة العملية الانتخابية وشفافيتها وخلوها من الفساد خطوة أولى نحو إصلاح الدولة وبناء برلمانها وفقاً لمعايير صحيحة وسليمة، وإفما يبني على باطل يكون باطلاً.. من هذا المنطلق حرصت جمعية الشفافية الكويتية على المشاركة في مراقبة الانتخابات وتأكيد خلوها من أي مظاهر غير صحيحة قانوناً، لتحسين صورة الكويت الديمقراطية على مستوى العالم، رغم أن الرقابة عملية مرهقة للغاية لجمعية ليس لها موارد مالية وتقوم جهودها على التطوع.



جريدة الروية - 2009/5/6م

من هذه المنطلقات خاطبت الجمعية رئيس المجلس الأعلى للقضاء المستشار راشد عبدالمحسن الحماد بطلب مراقبة الانتخابات في يوم الاقتراع والفرز، على أن يعامل متطوعي الجمعية معاملة الإعلاميين، وقد ناقش المجلس الأعلى للقضاء طلب الجمعية ووافق عليه مشكوراً، إيماناً من المجلس بأهمية المجتمع المدني، وضرورة مشاركته في مثل هذه المناسبات كما هو معمول به في الديمقراطيات المتقدمة، فأرسل المجلس الأعلى للقضاء كتاباً في 2009/4/22م إلى رئيس اللجنة الاستشارية المشرفة على سير انتخابات مجلس الأمة لعام 2009م، واستلمنا نسخة منه بالفاكس في 2009/4/26م، وجاء في الكتاب "المجلس لا يمانع من التعاون مع هذه الجمعية ومعاملتها معاملة أجهزة الإعلام في هذا الشأن".

وبناء على اتصال هاتفي من أحد كبار المسؤولين في السلطة القضائية والذي كان له دور إيجابي في موافقة المجلس الأعلى للقضاء، أعلنت المفوضية في الصحافة المحلية - بعد قرابة أسبوعين من الموافقة - عن موافقة القضاء على مراقبة الشفافية للعملية الانتخابية، ووجهنا شكرها لهم على تفهمهم لدور المجتمع المدني أسوة بما في دول العالم المتقدم وكثير من دول العالم الثالث.

¹⁰ صورة من أسماء ناخبين كما هي في القرص المدمج.

ولكن المفوضية فوجئت بما نشر في بعض الصحف يوم 2009/5/8 من مصدر قضائي بنفي السماح لجمعية الشفافية الكويتية بمراقبة الانتخابات، وقد استوقفنا في الجمعية هذا التصريح - الأزمة - الذي علقتنا عليه في تقرير المفوضية الأسبوعي على النحو الآتي:

الحداد للقطار: لا تمنع معاملتنا معاملة الجهات الإعلامية

مصدر قضائي لجمعية الشفافية:

الأدنى لا يراقب الأعلى

الشفافية: القضاء أصدر قراراً

يعاملنا معاملة أجهزة الإعلام

كتبت مرفت عبدالمجيد

أدى رئيس جمعية الشفافية صلاح الغزالي استناده لرجال القضاء في إقحامهم على الانتخابات بمهولة الخطية داخل مراكز الاقتراع ليس دورياً ولا شخصياً. فهذا معلوم ولا يوجد لدينا أساساً عهد قانوني من الصغرى للصوت كل مركز الاقتراع. بل يعطى عدداً ربيع المترار فقط، ويشكل مناخج، وليس على مدار الساعة.

ورجسح الغزالي في تصريح له بالفرن، أن هناك تعليمات مستعدة من الجمعية للمفوضين لياستروا بتعليمات رؤساء القجان، ولا يحق لهم الاعتراض على أي إجراء. القبطية 14

بإلتصاق - خاصي

على مصدر قضائي أن تكون اللجنة القضائية العليا المكلفة بالاطراف على الانتخابات قبل لجانها القائمة قد سمحت لجمعية الشفافية بمراقبة الانتخابات البرلمانية والأقراء. وعلى سفير العطفية الانتقالية ودخول قاعات الاقتراع.

وإذ المصدر له القول: أن جمعية الشفافية تقدمت بطرح لثقتك لتكن لوم يتم على عليها أو لبيت فيه، وذلك مصدر قانوني أن الأدنى لا يراقب الأعلى، وكان رئيس جمعية الشفافية هي 14

1) جاء في التصريح أنه من "مصدر قضائي"، وهنا يجب أن نفرق بين الوظيفة القضائية التي يتولاها القاضي في المحكمة وبين الوظيفة الإدارية التي يتولاها رئيس وأعضاء اللجنة الاستشارية التي تشرف على الانتخابات، كما انتهت إلى ذلك المحكمة الدستورية بالكويت، فوظيفة أعضاء اللجنة "إدارية" وإن كانت مهنتهم الأساس "قضائية"، ونقدمهم بصفتهم الإدارية مباح ومراقبتهم واجب والظعن فيما يعلنونه من نتائج الانتخابات واقع، وخير دليل أحكام المحكمة الدستورية التي أبطلت أعمال رؤساء أكثر من لجنة من اللجان في انتخابات 2008م.

جريدة الوطن - 2009/5/8م.

2) ساءنا بشكل كبير ما جاء في ذات التصريح "أن الأدنى لا يراقب الأعلى"، وسبب استيناننا أن المجتمع المدني ليس أدنى من السلطة القضائية ولا يعمل لديها، كما أن المجتمع المدني لا يعمل لدى اللجنة الاستشارية، والمجتمع المدني في الكويت وفي العالم المتحضر يراقب السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، ولا يدعي لنفسه العلو عن الآخرين، وإذا كان هناك "أدنى وأعلى" فعلى اللجنة الاستشارية تطبيق ذلك على نفسها حيث وافق المجلس "الأعلى" للقضاء على دخول الجمعية لمراكز الاقتراع، وكان الأولى باللجنة قبول رغبة المجلس وقراره لا تحميصه والتردد في تطبيقه.

3) من المناسب أن تعلم اللجنة الاستشارية أن متطوعي جمعية الشفافية قد دخلوا في انتخابات مجلس الأمة 2008م إلى مراكز الاقتراع بفضل تفهم كثير من رؤساء اللجان لأهمية المجتمع المدني وضرورة مشاركته في رقابة الانتخابات، وإننا في هذه الانتخابات فضلنا أن يكون الإنان عاماً بدلاً من تركه لاجتهاد رؤساء اللجان، وهدفنا في ذلك تسجيل نقطة إيجابية للكويت وقضائها بالسماح للمجتمع المدني بالمراقبة بدلاً مما سجلته المنظمات الدولية في انتخابات 2008 أن الكويت لا تسمح بمراقبة المجتمع المدني للانتخابات.

وأمام إصرار اللجنة الاستشارية على منعها لمتطوعي المفوضية من دخول اللجان الانتخابية، فقد تدارست المفوضية اتخاذ موقف تجاه هذا الرفض، فطرح عدة بدائل، ليستقر الرأي على الاحتجاج الرمزي من خلال مقاطعة رئيس الجمعية لممارسة حقه بالانتخاب، من دون دعوة أعضاء الجمعية والمفوضية والجمهور لمثل هذه المقاطعة، وقد استقر الرأي على هذا الموقف الرمزي من دون تصعيد تقديراً للموقف الإيجابي للمجلس الأعلى للقضاء.

وأخيراً، نود الإشادة بكافة أعضاء المجلس الأعلى للقضاء، ونخص بالتقدير والشكر الأخ الكبير رئيس المجلس المستشار راشد عبدالمحسن الحماد، وعضو المجلس الأخ الفاضل المستشار فيصل المرشد على إيمانهم بالمجتمع المدني وقناعتهم بالشفافية وتعاونهم مع الجمعية في أكثر من مناسبة.

كما لا بد من توجيه الشكر والتقدير الكبيرين إلى القضاة الذين بادروا واتصلوا بالمفوضية ليعربوا عن احترامهم وتقديرهم للمجتمع المدني وترحيبهم باستقبال متطوعي المفوضية لدخول اللجان الانتخابية في يوم الاقتراع، حيث استطاع متطوعو المفوضية في جمعية الشفافية الدخول إلى أكثر من نصف اللجان على مستوى الدوائر الخمس، وهو ما يبعث رسالة قوية عفوية من القضاة لمن يريد تحجيم المجتمع المدني دون سند من القانون أو من ينظر إليه بفوقية لا تتسق مع كافة قيم الدين والإنسانية ومبادئ الدستور.

وفيما يلي بعض الملاحظات الأخرى على عمل اللجنة الاستشارية:

- يجب أن يكون للجنة الاستشارية ناطق رسمي، وموقع على شبكة الإنترنت تبث فيه كل المعلومات والبيانات الخاصة بأعمال اللجنة، حتى لا تدع مجالاً للتفسير والتأويل والاعتماد على تصريحات "مصدر مسؤول".
- يجب على اللجنة الاستشارية تقديم بيانات واضحة وتفصيلية حول طريقة إدارة الانتخابات، مع تقديم ورشة عمل مطولة لمندوبي المرشحين وبحضور وسائل الإعلام حول كافة الإجراءات التي ستتبع في يوم الانتخابات وطريقة التصويت وطريقة الفرز، بدلاً من حدوث التباين وتزايد الاستفسارات وتعدد الاجتهادات في يوم الاقتراع.
- قام رئيس إحدى اللجان الانتخابية بطرد ممثلي وسائل الاعلام خلال عملية فرز الأصوات خلافاً للاتفاق على إدخال وسائل الاعلام في العملية الانتخابية تأكيداً على مبدأ الشفافية !



جريدة الجريدة - 2009/5/17م.

(17) المنظمات الأهلية

إن استخدام الجمعيات والنقابات من خلال أموالها أو موارثها يعتبر أحد أنواع الجرائم الانتخابية كما نص على ذلك القانون 1962/35 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة، حيث جاء في المادة (45) أن العقوبات بالسجن والغرامة أو أحدهما لمن استخدمها للدعوة إلى التصويت لمصلحة مرشح معين أو الإضرار به، لذلك دعت المفوضية منذ بداية الموسم الانتخابي إلى ضرورة تجنّب المنظمات الأهلية أي مخالفة للقانون.

وفيما يلي أبرز أنشطة المنظمات الأهلية الإيجابية والسلبية:

جمعية الشفافية الكويتية:

– بعد مخاطبات وزيارات متعددة إلى السلطة القضائية، وفي سابقة تعتبر الأولى من نوعها، وافق المجلس الأعلى للقضاء لمتطوعي جمعية الشفافية الكويتية على دخول مراكز الاقتراع في يوم 16 مايو، للتأكد من سلامة العملية الانتخابية وشفافيتها ونزاهتها وخلوها من الأخطاء، وهي خطوة تؤكد حرص القضاء على نزاهة الانتخابات وبث الطمأنينة في المجتمع المدني حول شفافية العملية الانتخابية، ولكن اللجنة الاستشارية المشرفة على سير انتخابات مجلس الأمة لعام 2009م رفضت السماح لأعضاء الجمعية بذلك، (انظر التفاصيل في الجزء الثاني – الاقتراع والفرز).



– أعلنت الجمعية عن حملة وطنية بعنوان (لكويت أصوت) تحث فيها الناخبين على الذهاب إلى مراكز الاقتراع في يوم 2009/5/16 للإدلاء بأصواتهم، بعد أن راجت فكرة مقاطعة الانتخابات لدى شريحة ليست بالقليلة بسبب الإحباط من الأداء البرلماني، لأن عدم المشاركة في التصويت من شأنه التقليل من فرص المرشحين الصالحين للوصول إلى البرلمان والقيام بدورهم التتموي، تم تنفيذ هذا المشروع بالتعاون مع مجموعة صوت الكويت، حيث تم نشر الحملة على الإنترنت من خلال موقع خاص، وكذلك تم نشره على المواقع الشهيرة: youtube، face book، علماء بأن الحملة موجهة إلى شريحة الشباب بشكل خاص، حيث تم إنتاج العديد من الإعلانات التلفزيونية "فلاشات" بأسلوب شبابي، وبثها في المواقع الثلاثة لحث الشباب على استخدام حقهم بالتصويت.



جريدة الراي - 2009/4/15م

– أعادت الجمعية نشر "معايير المرشح الصالح" (5+5x5) وتضم مجموعة من المواصفات التي يجب أن يتحلى بها – أو بأكثرها – النائب عن الشعب في مجلس الأمة، يمكن للناخب الاسترشاد بها، فيعمل على تقييم المرشحين، ويختار الشخصية الأكثر ملاءمة لشغل عضوية مجلس الأمة، ولقد شملت المعايير قيم النزاهة والشفافية واحترام القانون، والمؤهلات الشخصية من حيث الخبرة والكفاءة، والسمات الشخصية من حيث القيم الأخلاقية، والأطروحات الفكرية، والبرنامج الانتخابي، كما يجب أن يتعهد المرشح بخمسة أمور.. وقد تم التعاون مع تلفزيون الكويت لتصوير حلقات إعلامية تلفزيونية لكل معيار من هذه المعايير حيث تم بثها خلال البرامج اليومية، وهو دور إيجابي قامت به وزارة الإعلام.

ولأول مرة في حث المواطنين على ممارسة دورهم بإيجابية بعيدا عن الدعاية لأي فئة أو تيار أو مرشح.. بادرت بعض الصحف المحلية إلى نشر "معايير المرشح الصالح" مجانا إيمانا منها بخدمة المجتمع وترويج القيم الصالحة بين أبنائه، كذلك نشرت الجمعية هذه المعايير في موقعها على الانترنت، كما تم توزيع المطبوع الخاص بها في المقرات والاماكن العامة.

جمعية المهندسين الكويتية:



جريدة القبس - 2009/4/8م

في الاسبوع الرابع من الموسم الانتخابي كشفت الجمعية أن لديها برنامجا انتخابيا مجربا في عمليات التصويت ويلبي المتطلبات القانونية والدستورية في الكويت، ولئن كان هذا الجهد مشكورا للجمعية، إلا أن "ثقة" المرشحين في عمليات الفرز والبرنامج الإلكتروني المستخدم لذلك تأتي في المرتبة الأولى، وإلا فإن الجهات المعنية لا يمكنها الأخذ بالنظام الإلكتروني من دون ثقة مطلقة به، لذلك قد يكون من المناسب تطبيق النظام في انتخابات جمعيات النفع العام والجمعيات التعاونية، بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، مما يشيع ثقة عامة بالنظام يمكن بعدها الانتقال بالتطبيق إلى انتخابات المجلس البلدي فمجلس الأمة.

الاتحاد الوطني لعمال وموظفي الكويت:

– في هذه الانتخابات تم استخدام الاتحاد لمصلحة رئيسه الذي ترشح في الانتخابات في الدائرة الخامسة، بشكل غير قانوني بصورة متكررة، وهي مخالفات يجرمها القانون بشكل واضح وقاطع لا لبس فيه، ومع ذلك لم تتخذ وزارة

الشؤون الاجتماعية والعمل أي إجراء تجاه هذه التجاوزات، ولو كان تحرك رئيس الاتحاد في قضايا تخص الاتحاد والعمال لكن مقبولاً دفاع الاتحاد والنقابات عن رئيسهم، أما أن يتم الزج بالاتحاد ويستخدم في حملة انتخابية على مستوى البرلمان فهو أمر غير قانوني، وتمنينا - في تقارير المفوضية الأسبوعية - على الزملاء في الاتحاد عدم استخدام منظمة نقابية لتحقيق أغراض شخصية.



جريدة الوطن وجريدة الراي - 2009/5/15م.

- ولم يكتفِ الاتحاد بالتصريحات المتكررة من المسؤولين فيها دعماً وتأييداً للمرشح، بل قام الاتحاد بمشاركة 12 نقابة عمالية تابعة للاتحاد بنشر إعلان نصف صفحة في أكثر من جريدة يومية محلية يوم 15 مايو يدعو فيه ناخبي الدائرة الخامسة لانتخاب رئيس الاتحاد المرشح لانتخابات مجلس الأمة، وهذا الإعلان يتعارض مع نص الفقرة السادسة من المادة (45) لقانون الانتخابات والتي تشير إلى العقوبة بالحبس والغرامة لمن يستخدم أموال الجمعيات والنقابات أو يستخدم مقرها للدعوة إلى التصويت لمصلحة مرشح معين أو الإضرار به

جمعية الهلال الأحمر الكويتي:

قامت الجمعية بدور مميز في يوم الافتتاح في مختلف المراكز الانتخابية، حيث حضر متطوعوها في أماكن وجود الناخبين بهدف توفير خدمة الإسعافات تحسباً لأي طارئ، ولمساعدة كبار السن.



جريدة الوطن - 2009/4/26م.

جمعية المعلمين:

أعدت جمعية المعلمين الكويتية ميثاق (مع المعلم) ويحتوي على مجموعة من المطالب الخاصة بالمعلمين، ودعت المرشحين للتوقيع على الوثيقة والتعبير عن دعمهم لقضايا المعلمين في مقر الجمعية أيام 28-29-30 ابريل 2009م.

جمعية الخريجين:

نظمت الجمعية حلقة نقاشية بعنوان: هيئة تنظيم الانتخابات ضرورة وطنية، شارك فيها كل من: د.غانم النجار والكاتب محمد عبدالقادر الجاسم، وذلك مساء يوم الأحد 2009/4/5م في مقر الجمعية بمنطقة بنيد القار.

الجمعية الكويتية لتنمية الديمقراطية:

استعربت رفض بعض المرشحين لتطبيق القانون

«تمتية الديمقراطية» تدعو الى الرقي بمستوى الخطاب الانتخابي

أكدت الجمعية الكويتية الديمقراطية في بيانها الصادر اليوم ان الانتخابات العامة المقبلة في الكويت يجب ان تكون الانتخابات الحقيقية والشفافة والديمقراطية التي تضمن للمواطن الكويتي الحق في اختيار ممثليه في المجلس الوطني من بين المرشحين الذين تقدموا للانتخابات. وقالت الجمعية ان الانتخابات الحقيقية والشفافة والديمقراطية هي التي تضمن للمواطن الكويتي الحق في اختيار ممثليه في المجلس الوطني من بين المرشحين الذين تقدموا للانتخابات.

أصدرت الجمعية بياناً نشرته بعض الصحف تناول أهم المسائل المثارة في الساحة في هذا الموسم الانتخابي، ومنها موقف الجمعية من الالتزام بالقانون الذي يجرم الانتخابات الفرعية، ودعوة المواطنين إلى ممارسة حقهم في الانتخاب وعدم التقاعس عن أداء هذا الواجب الهام، وأكدت على ضرورة تطبيق القانون على الجميع ومنها إزالة التعديات على أملاك الدولة وما أثير حينها بشأن المساجد المبنية خارج التنظيم.

جريدة القيس – 2009/4/8م.

وأكدت على ضرورة تطبيق القانون على الجميع ومنها إزالة التعديات على أملاك الدولة وما أثير حينها بشأن المساجد المبنية خارج التنظيم.

الدمخي: من يشتر أصوات المواطنين اليوم بيع الوطن غداً

أكدت الجمعية الكويتية الديمقراطية في بيانها الصادر اليوم ان الانتخابات العامة المقبلة في الكويت يجب ان تكون الانتخابات الحقيقية والشفافة والديمقراطية التي تضمن للمواطن الكويتي الحق في اختيار ممثليه في المجلس الوطني من بين المرشحين الذين تقدموا للانتخابات. وقالت الجمعية ان الانتخابات الحقيقية والشفافة والديمقراطية هي التي تضمن للمواطن الكويتي الحق في اختيار ممثليه في المجلس الوطني من بين المرشحين الذين تقدموا للانتخابات.

الجمعية الكويتية للمقومات الأساسية لحقوق الانسان:

أصدرت الجمعية تصريحاً صحفياً حذرت فيه من ظاهرة شراء الأصوات، مؤكدة أن هناك تركيز على النساء في انتشار هذه الظاهرة، مطالباً بتحريك الجهات الحكومية والشعبية ضد هذه الظاهرة، كما أكد التصريح على خطورة استغلال بعض المسؤولين للمنصب العام لتمير معاملات غير قانونية لبعض المرشحين، وأكد في نهاية التصريح على أهمية مشاركة منظمات ومؤسسات حقوق الانسان المحلية في الرقابة على نزاهة الانتخابات.

جريدة السياسة – 2009/5/6م.

وأكدت على ضرورة تطبيق القانون على الجميع ومنها إزالة التعديات على أملاك الدولة وما أثير حينها بشأن المساجد المبنية خارج التنظيم.

مناشدة وطنية

للمشاركة في الاقتراع العام وتحسين عملية الإختيار

أختي الناخبة - أخي الناخب،

يتمتع المواطن الكويتي بإحازات حلقها الآباء والأجداد لتمثل في بناء دول مدنية دستورية ديمقراطية فتحب أقالها واسعة لتحريره والتقدم يتضح بها الكويتيون، ولقد تعرفت هذه الدولة وديمقراطيتها وعلى مدى سنوات الفتح والتحرير والكمالات الشوهة من أجداد الديمقراطية وأجداد سيادة القانون، مما التحرف بنا عن مسيرها التوهم ومدد سبيلها الاجتماعي ووجدتها الرقراطية.

إن هذا يعني علينا نحن أبناء الجيل الحالي ورجال وشباب وخاصة الشباب مسؤولية عظيمة اقتصادية والثقافة على مستقبلنا ولصحيح مسيرنا واستئناف مسيرة النهضة الكويتية من جديد.

ولهذا نعشر الانتخابات الحالية مفضلة في تاريخ الكويت السياسي وتطور نهجها والاعتناء على كبرائها، فإما الانتصار للتدرك الحديث، وأما الاستسلام لأعداء الديمقراطية وفقرى النساء، والوقوف في مستنقع التشرع اللبني والظلمي والعرفي ومن ثم الانتصار.

وقد قدت ومن أجل أمن أمتنا وأجيالنا القادمة في حياة كريمة نناشد أبناء الكويت نساءً ورجالاً أن يمارسوا حقوقهم الدستورية وواجبهم تجاه الوطن بالمشاركة الإيجابية في الاقتراع يوم 11 مايو، وأن يختاروا من يلف مع الوطن أروما ويتنزه بتأني.

1- حماية حقوقنا الدستورية والديمقراطية والنفسية
2- أن يكون يوم 11 مايو يوماً ومصلحة هرة الوطنية والوطنية والاعتناء والالتزام العرفي والشملي
3- دعم دور مجلس الأمة التشريعي والرقابي والحرص على المشاركة الإيجابية للمرأة العربية
4- رموز ورموز التنمية الإقتصادية التي تكون لها مساهمة إيجابية كبيرة

الجمعيات الرافعة على البيان:

- جمعية البحرين
- الجمعية الكويتية للتربية الإنسانية
- الجمعية الاقتصادية
- الآلة العام لعمال الكويت
- الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان
- رابطة الأمان
- جمعية أمهات الكويت
- جامعة الكويت
- المدعي المدني
- الجمعية الكويتية لمنع من الإلزام

جريدة الجريدة – 2009/5/13م.

جمعيات نفع عام:

قام تسع جمعيات نفع عام بالتوقيع على منشادة وطنية للناخبين للمشاركة في الاقتراع العام وتحسين عملية الإختيار مع الدعوة إلى انتخاب كل من يلتزم بالنقاط التالية: حماية حرياتنا الدستورية والمدنية والشخصية، الوطن يتسع لكل أبنائه ومصالحه فوق القبلية والطائفية والعائلية والانتماء العرقي أو المناطق، تدعيم دور مجلس الأمة التشريعي والرقابي والحرص على الممارسة البرلمانية الراقية، وجود رؤية تنموية لبناء الوطن كدولة ديمقراطية دستورية عصرية.

جرى ذلك خلال مؤتمر صحفي عقد في جمعية الخريجين، شارك فيه: جمعية الخريجين، الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية، الجمعية الاقتصادية، الاتحاد العام لعمال الكويت، الجمعية الكويتية لحقوق الانسان، رابطة الأدباء، جمعية أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت، المسرح العربي، الجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام.

المنظمات الطلابية:



جريدة الراي – 2009/5/4م

قررت إدارة جامعة الكويت منع المرشحين من الدخول إلى الجامعة وإلقاء المحاضرات في هذا الموسم الانتخابي، بحجة عدم انحياز الجامعة لمرشحين دون غيرهم ولأن المنظمات الطلابية تقتصر دعواتها على ممثلين لتيارات سياسية محسوبين عليها، ونرى في المفوضية إن هذا القرار غير صحيح، وإن المنع يجب أن يقتصر على استضافة مرشحين داخل الفصل الدراسي للترويج لبرنامج انتخابي، أو قيام مسؤول جامعي باستخدام موقع عمله للترويج لأحد المرشحين، أما

الندوات العامة خارج الفصل الدراسي التي تقيمها المنظمات الطلابية في ساحة الجامعة ومرافقها – غير الفصول الدراسية – فهي مباحة ومطلوبة، شريطة عدم استخدامها للترويج الانتخابي المباشر لأحد المرشحين، وإن تتصرف الجهة المنظمة بحيادية ووفقا للوائح المنظمة للأنشطة الطلابية في الجامعة.

الاتحاد الوطني لطلبة الكويت – فرع بريطانيا وإيرلندا:

نظم الاتحاد حملة (الكويت أهم) دعا فيها المرشحين للتوقيع على وثيقة للابتعاد عن التآزيم والاهتمام بالتنمية، ونبذ التعصب الطائفي والقبلي، مع الدعوة للتصويت لصالح المرشحين الذين يوقعون على الوثيقة.

الاتحاد العام لطلبة ومتدربي الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب:

نظم الاتحاد حملة (بقناعة) بهدف تعزيز المواطنة الصالحة، ومحاربة شراء الأصوات، والابتعاد عن التعصب الطائفي أو القبلي أو العائلي، ودعا المرشحين للتوقيع على الميثاق، حيث يتم نشر إعلان صحفي بأسماء الموقعين.



جريدة الجريدة – 2009/5/13م

مجموعة من دكاترة الجامعة:

أصدر عدد من دكاترة جامعة الكويت بياناً صحفياً بعنوان: حتى تصان حرمة الجامعة وخصوصية الفصل الدراسي، وذلك في أعقاب انتشار تسجيل يدعى أنه بصوت المرشحة د.أسيل العوضي وهي تلقي محاضرة في جامعة الكويت، حيث أكد البيان على ضرورة احترام خصوصية الجامعة وعدم إقحامها في المعارك الانتخابية والنأي عن استخدام الطلبة في التجسس على أساتذتهم لتحقيق انتصارات غير صحيحة على خصوم انتخابيين.



جريدة القيس - 2009/5/16م.

متطوعون من أجل الكويت:

قام مجموعة من الناشطين بتنظيم عدد من الأنشطة، تركزت على دعوة الناخبين إلى حسن الاختيار وضرورة المشاركة في يوم التصويت، من خلال وسائل متعددة كالإعلانات الصحفية والإعلانات التلفزيونية المتكررة.

وقد كان الشخص المتابع لهذا المشروع الوطني الإعلامي يوسف الجاسم.



جريدة القيس - 2009/4/5م.

اللجنة البيئية التطوعية لمنطقة أم الهيمان:

أصدرت اللجنة تقويماً علمياً لنواب الدائرة الخامسة يقوم على أساس التزامهم بقضايا البيئة خلال وجودهم في مجلس الأمة 2008م، كما أعدت اللجنة ميثاقاً خاصاً ببيئة منطقة أم الهيمان التي فيها الكثير من الملوثات والتي ينعكس أثرها على سكان المنطقة، فبادر العديد من المرشحين في الدائرة الخامسة إلى المشاركة بالتوقيع على ميثاق متابعة التلوث في أم الهيمان، واللافت أن جميع الناجحين العشرة في الدائرة الخامسة في انتخابات 2009م موقعون على وثيقة اللجنة.



جريدة الوطن - 2009/5/7م.

مؤتمر كويت الأمل:

نظم مجموعة من الشباب يقطن أكثريتهم في الدوائر الثلاث الأولى مؤتمراً يعكس رؤيتهم لمستقبل الكويت وطموحاتهم من مجلس الأمة القادم، شارك فيه عدد من الشخصيات من غير المرشحين، كما شارك في التوقيع على وثيقة المؤتمر التي تتعلق بقضايا الشباب عدد كبير من المرشحين، وقد شارك في المؤتمر أكثر من مائتي شاب من الجنسين.

تجمع كويتي نزيه:

هو تجمع شبابي يتولى أمانته العامة عبدالله سلطان بورقيه، ويضم أطراف المجتمع، ويسعى إلى تعزيز الشفافية والنزاهة خلال الفترة الانتخابية وضد الفساد السياسي.

ينظم هذا التجمع جلسات استجواب لمرشحي الدائرة الخامسة، حيث يشارك في اللقاء الواحد عدد من المرشحين، والتجمع يدير الجلسة ويقدم الأسئلة للمرشحين ليأخذ كل مرشح دوره في تبيان وجهة نظره في المسائل المطروحة للمناقشة.



جريدة القبس – 5/9/2009م.

لجنة كفاءة:

تدعو اللجنة الى محاربة الانتخابات الفرعية القبلية والطائفية وما تخرجه من قوائم عصبية عرقية تنتظر للقبيلة والدم لا الى الفرد وكفاءته، وهي بذلك تظلم فئة كبيرة من الناس وتخالف قوانين البلاد وتغيب صوت المرأة وتزيد الشحناء والبغضاء بين أفراد المجتمع، كما تدعو اللجنة الى التصدي لظاهرة شراء الأصوات، حيث نشط رئيس اللجنة باسل الزير في تنظيم الكثير من الندوات العامة والمقاعات الصحفية لشرح رؤية اللجنة.



جريدة النهار – 23/4/2009م.

حملة شبابية وطنية:

حملة شبابية وطنية بعنوان "عشاشان الكويت" تضم العشرات من الشباب من الجنسين تهدف إلى الحد على المشاركة في التصويت وحسن اختيار المرشح الذي يصلح للرقابة والتشريع في مجلس الأمة.



جريدة الوطن – 24/4/2009م.

حملة شعبية "صوتك جهراوي":

انطلقت في محافظة الجهراء – وهي جزء من الدائرة الرابعة مع معظم محافظة الفروانية – حملة شعبية بعنوان "حول صوتك جهراوي" بعد أن وصل من الجهراء مرشح واحد من أصل عشرة إلى قبة البرلمان في انتخابات 2008م.

حركة لا للخمسين نانبا:

«لا للخمسين نانبا» ..
حركة جديدة تطالب بالتغيير



الجزء النشط الثاني
حركة لا للخمسين نانبا هي حركة شبابية وطنية تهدف الى التغيير والتطوير في الكويت من خلال العمل على تحسين الخدمات العامة وشفافية العمل الحكومي والقطاع الخاص.

الجزء النشط الثالث
حركة لا للخمسين نانبا هي حركة شبابية وطنية تهدف الى التغيير والتطوير في الكويت من خلال العمل على تحسين الخدمات العامة وشفافية العمل الحكومي والقطاع الخاص.

الجزء النشط الرابع
حركة لا للخمسين نانبا هي حركة شبابية وطنية تهدف الى التغيير والتطوير في الكويت من خلال العمل على تحسين الخدمات العامة وشفافية العمل الحكومي والقطاع الخاص.

الجزء النشط الخامس
حركة لا للخمسين نانبا هي حركة شبابية وطنية تهدف الى التغيير والتطوير في الكويت من خلال العمل على تحسين الخدمات العامة وشفافية العمل الحكومي والقطاع الخاص.

جريدة القيس - 2009/4/8م.

ظهرت هذه الحركة في أعقاب حل مجلس الأمة بسبب عدم تحقيق الأعضاء لطموحات المواطنين، وقد انتشروا بداية من خلال Face Book ، وصاحبة الفكرة مها البلغي، حيث ينادون بوصول وجوه جديدة الى مجلس الأمة لأن ذلك من شأنه تقديم أفكار جديدة.

جماعة الخط الأخضر البيئية الكويتية :

مطعم برامصم مطعماً مثيراً للجدل في الكويت

«الخط الأخضر» : ليتذكر الناخبون
أن النواب السابقين لم يعيروا البيئة اهتماماً

مطعم برامصم مطعماً مثيراً للجدل في الكويت... هذا المطعم الذي افتتح مؤخراً في منطقة مبارك الكبير، أصبح موضوعاً للنقد والجدل بين المواطنين، خاصة فيما يتعلق بسلامة المياه المستخدمة في الطهي والبيئة المحيطة به.

جريدة الراي - 2009/5/3م.

أصدرت الجماعة بياناً تدعو فيه المرشحين إلى الاهتمام بالقضايا البيئية ضمن برامجهم الانتخابية، كما دعت الناخبين إلى اختيار المرشح الذي يهتم بالقضايا البيئية.

منتدى أكاديميون بلا حدود:

«أكاديميون بلا حدود» يطرح ميثاقاً للناخبين:
اختيار النائب الوطني المخلص الحر

طرح منتدى أكاديميون بلا حدود ميثاقاً حدد فيه الأسس التي يجب أن تتوفر في عضو مجلس الأمة داعياً الناخبين الى التقيد بها عند اختيار ممثليهم، حيث حددوا مواصفاته وأعلنوا عنه في مؤتمر صحفي، وشملت: إرساء الشفافية والنزاهة، دعم التنمية الشاملة، الارتقاء بمستوى الخدمات الأساسية، وأعضاء المنتدى: د.ضاري الشمالي، د.عبداللطيف بن نخي، د.نزار جمعة، د.جاسم الاستاذ، د.عبدالكريم العريعر، د.أحمد حسين، د.حميد رمضان، عادل خلف.

جريدة الراي - 2009/4/26م.

أصدر المنتدى ميثاقاً حدد فيه الأسس التي يجب أن تتوفر في عضو مجلس الأمة داعياً الناخبين الى التقيد بها عند اختيار ممثليهم، حيث حددوا مواصفاته وأعلنوا عنه في مؤتمر صحفي، وشملت: إرساء الشفافية والنزاهة، دعم التنمية الشاملة، الارتقاء بمستوى الخدمات الأساسية، وأعضاء المنتدى: د.ضاري الشمالي، د.عبداللطيف بن نخي، د.نزار جمعة، د.جاسم الاستاذ، د.عبدالكريم العريعر، د.أحمد حسين، د.حميد رمضان، عادل خلف.

الجزء الثاني ñ الاقتراع والفرز

ملاحظات عامة على يوم الاقتراع والفرز

حيث إننا لم نتمكن من مراقبة الانتخابات بشكل كامل، وكان دورنا في فترة فرز الأصوات أقل بكثير من دورنا في فترة التصويت، فإننا لا نستطيع أن نعطي رأياً علمياً واضحاً وديقاً حول مدى شفافية ونزاهة الانتخابات، أما ملاحظتنا على يوم الاقتراع، فهي على النحو الآتي بياته:

- يحظر القانون وجود إعلانات للمرشحين داخل لجان الانتخابات أو بالقرب منها ومع ذلك لوحظ وجود إعلانات للمرشحين بكثرة، بعضها تمت إزالته في وقت لاحق وبعضها بقي دون إزالة.
- توجد أكشاك وخيم وباصات مخصصة للدعاية الانتخابية حول اللجان الانتخابية وبالقرب منها، كما توجد مقار لمرشحين تبعد أمتاراً قليلة.
- تواجد مؤيدو المرشحين بكثرة داخل اللجان الانتخابية "المدارس" وهم من غير المسموح لهم بالدخول من المرشحين ووكلائهم ومندوبيهم.
- ينص القانون على استمرار عملية التصويت من الساعة الثامنة صباحاً إلى الساعة الثامنة مساءً بشكل متواصل، ولكن حدث في كثير من اللجان أن تم وقف الاقتراع للغداء وللصلاة ولاختيار مندوبين لوقت الفرز وغيرها من الأسباب.
- في حالات كثيرة وفي عدد غير قليل من اللجان الانتخابية لم يتم كشف وجه المرأة المنقبة والمبرقة من قبل أحد أعضاء اللجنة الانتخابية من النساء لمطابقة الاسم.
- يوجب القانون على الناخب إذا لم يكن باستطاعته أن يدلي برأيه بنفسه أن يسر باختياره لرئيس اللجنة فقط وبكل سرية، ولكن حدث العديد من الحالات التي تم الإفصاح فيها عن الأسماء بشكل علني أمام المندوبين، وقام بعض الأقارب بتوجيه بعض كبار السن بصوت عال.
- اشتكى لنا أحد الناخبين الكبار بالسن من تسليمه ورقة فيها إشارة على ثلاثة أسماء، وأنه طلب استبدالها ولم يسمح له، وطلب منه رئيس اللجنة وضع الأسماء الأربعة التي يريد لها ليصبح المجموع سبعة، ثم طلب منه وضع ورقته بالصندوق!



جريدة الجريدة - 2009/5/17م.

- لا يوجد أي صفة لطواف أي من أعضاء السلطة التنفيذية على اللجان الانتخابية، حتى مع توافر حسن النية، في حين إنه لا بأس من تصويرهم في اللجنة الانتخابية أثناء وضع ورقة التصويت في الصندوق.
- نسبة كبيرة من العسكريين في وزارة الداخلية كانوا متعاونين مع الجمهور ومع متطوعي الجمعية، وتوجد حالات قليلة لمن تعامل مع متطوعينا بشكل فج وغير حضاري.

- حدث في بعض الحالات أن اطلع رئيس اللجنة على ورقة الاقتراع قبل إدخالها بالصندوق، وهذا مخالف للقانون.
- ينص قانون الانتخابات على أن الناخب يسلم ورقته إلى رئيس اللجنة ليضعها بالصندوق، وهو نص غير معمول به، وقد يكون غير عملي، ومن المهم النظر في تعديله.



جريدة القيس - 2009/5/17.

- تم وبشكل واسع استخدام الأطفال في العملية الانتخابية دون سن 15 سنة، لذا من الضروري أن يكون ذلك بما يتوافق واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، كما ينبغي تنظيم استخدام الأفراد والمندوبين في يوم الانتخاب بمقابل مادي.
- تم توزيع وجبات عشاء داخل اللجان الانتخابية بأسماء مرشحين، وينبغي أن يتم توفير الوجبات لكافة أعضاء اللجان من قبل الدولة.
- طاولة التصويت "استاند" كانت قريبة من الباب في بعض اللجان، مما لم يوفر خصوصية للتصويت وجعل أوراق الاقتراع مكشوفة للمندوبين وغيرهم.
- توجد عوائق كثيرة أمام ذوي الاحتياجات الخاصة في ممارسة دورهم في الاقتراع، أما كبار السن والمقعودون الذين استطاعوا الوصول إلى مكان التصويت فلم يتوفر لكثير منهم طاولة خاصة للتصويت.
- حضر مؤيدو المرشحين في بعض اللجان الانتخابية داخل المدارس، ويتم عمل دعاية للمرشحين حتى آخر نقطة قبل الاقتراع.



جريدة الراي - 2009/5/17.

- وجدت طوابير طويلة في بعض اللجان، وخاصة عند بعض الأحرف، مع وجود أكثر من لجنة مزدحمة بعضها بجانب بعض مما زاد من الزحام والإرهاق، لذا ينبغي وضع حل له خاصة مع تكرره في أكثر من انتخاب.
- للمرة الأولى في تاريخ الكويت تشارك الشرطة النسائية في تنظيم الانتخابات الى جانب الشرطة الرجال، وذلك بعد أن تم التحاق عدد من النساء في الشرطة ومباشرتهم العمل بعد انتهاء فترة التدريب.
- هناك 37 مرشحاً حصلوا على أقل من 100 صوت، يضاف إليهم 30 مرشحاً حصلوا على أقل من 500 صوت، وهؤلاء المرشحون الـ 67 يشكلون نسبة 32% من عدد المرشحين، وقد كان لهم تأثير سلبي في عملية فرز وعد الأصوات، وكذلك في إدارة ملفات المرشحين والمشطوبين، لذلك من المهم إعادة النظر في مبلغ الخمسين ديناراً التي يدفعها المرشح كشرط لقبول ترشحه،، حتى لا نشجع من لا يأخذ أمر الترشح بجديّة على النزول إلى ميدان الانتخابات.

نتائج الانتخابات

مع انتهاء أعمال فرز أصوات الناخبين وإعلان نتائج انتخابات الفصل التشريعي الثالث عشر لمجلس الأمة، فقد كان ملحوظاً أنه لم يتم الاعلان عن النتائج من أي جهة رسمية في الدولة، مثل وزارة الداخلية ووزارة العدل، مع الاكتفاء بما تم إعلانه داخل اللجان الانتخابية، وما قامت بنشره وسائل الإعلام كالتلفزيونات والصحف، فهو مخالف لأبسط مبادئ العمليات الانتخابية، وحينما يدخل أي شخص إلى موقع وزارة الداخلية على الإنترنت يجد نتائج انتخابات مجلس الأمة لجميع الفصول التشريعية منذ عام 1963م وحتى انتخابات 2006م، بما في ذلك انتخابات المجلس التأسيسي، في حين غابت أي إشارة لنتائج انتخابات مجلس الأمة في العام 2008م والعام 2009م.

وفيما يلي نتائج انتخابات مجلس الأمة كما نشرتها الصحف المحلية الكويتية، وفقاً للدوائر الانتخابية الخمس، قبل البت في الطعون الانتخابية على النتائج:

● الدائرة الأولى :

م	اسم المرشح	الأصوات	النسبة	م	اسم المرشح	الأصوات	النسبة
1	معصومه صالح محمد المبارك	14247	21 %	24	فاطمة حجي خضر محمد عبدلي	2085	3 %
2	حسين علي القلاف البحراني	13305	19 %	25	حسين غلوم محمد حسن جمال	1846	3 %
3	حسين ناصر محمد الحريتي	10611	15 %	26	يوسف مفلح حمود الصويح	1839	3 %
4	يوسف سيد حسن الزلزله	10493	15 %	27	عادل عباس حسين الخضاري	916	1 %
5	فيصل سعود صالح الدويسان	9943	14 %	28	فوزي سلمان علي الخواري	913	1 %
6	صالح أحمد حسن عاشور	8314	12 %	29	فاضل ابراهيم فاضل الجميلي	499	1 %
7	عبدالله يوسف الرومي	7746	11 %	30	عدنان عبدالرحمن الحمود	458	1 %
8	مخلد راشد سعد العازمي	7536	11 %	31	وليد عبدالرضا علي الصفار	449	1 %
9	حسن عبدالله أحمد جوهر	6827	10 %	32	عبدالله محمد عبدالله صالح المنزن	287	0 %
10	عدنان سيد عبدالصمد سيد زاهد	6717	10 %	33	بدر سعود ناصر العازمي	265	0 %
11	محمد حسن يوسف الكندري	6573	10 %	34	عبدالله موسى خليفه المسلم	234	0 %
12	مبارك سالم مبارك الحريص	6438	9 %	35	صالح ابراهيم نصار الشمري	228	0 %
13	أحمد حاجي علي عبدالله لاري	6361	9 %	36	حسن نصير قمبر محمد جعفر	177	0 %
14	عبدالواحد محمود العوضي	6238	9 %	37	حسين حبيب علي محمد الصفار	136	0 %
15	عبدالله محمد الطريجي	6155	9 %	38	سعود عبدالعزيز طاهر المطوع	131	0 %
16	احمد خليفه راشد الشحومي	5450	8 %	39	حزام محمد حزام حسين الخالدي	89	0 %
17	محمد حمد فالح حمد الرشيد	5182	7 %	40	خالد سريع سعد حضرم الهاجري	82	0 %
18	عبدالله اسماعيل الكندري	5169	7 %	41	وليد أحمد يعقوب يوسف	70	0 %
19	وسمي خالد ناصر الوسمي	4807	7 %	42	عيسى حجي موسى	59	0 %
20	حمد طاهر سلمان علي بوحمد	4064	6 %	43	علي حسين غلوم حيدر البلوشي	58	0 %
21	جاسم علي محمد شريف احمد	2916	4 %	44	خالد عجبل طريقي شعيب العززي	52	0 %
22	عوض راشد الجويسري	2722	4 %	45	عبدالله احمد كرم ابراهيم	23	0 %
23	حسن جعفر عبدالوهاب القطان	2128	3 %				

● الدائرة الثانية :

م	اسم المرشح	الأصوات	النسبة	م	اسم المرشح	الأصوات	النسبة
1	مرزوق علي محمد الغانم	7596	18%	24	عبدالله عادل عبدالله الاحمد	1654	4%
2	علي فهد راشد علي الراشد	6826	17%	25	خالد عبدالرحمن المضاحكه	1442	3%
3	جاسم محمد الخرافي	6472	16%	26	خلف مبارك فريج الهاجري	1136	3%
4	جمعان ظاهر الحريش	5929	14%	27	جمال محمد اليوسف	1085	2%
5	عبدالرحمن فهد العنجري	5168	12%	28	مرزوق عايض البنيان	1063	2%
6	خالد سلطان بن عيسى	5061	12%	29	منصور أحمد محارب الهيني	883	2%
7	خلف دميثير عجاج الغنزي	4945	12%	30	سعود خليفه الشحومي	849	2%
8	محمد براك المطير	4932	12%	31	بهاءالدين ميرزا على السليمي	835	2%
9	عدنان ابراهيم طاهر المطوع	4781	12%	32	رشدان راشد جليل البذالي	824	2%
10	سلوى عبدالله الجسار	4776	12%	33	منال احمد عبدالرزاق	161	0%
11	حمد محمد جاسم المظر	4583	11%	34	جاسم محمد حبيب المتروك	109	0%
12	عبدالله محمد التنيباري	4481	11%	35	محمد عزيزان الهاجري	79	0%
13	عبداللطيف عبدالوهاب العميري	4378	11%	36	على حسين محمد نشتى	77	0%
14	عبدالواحد محمد خلفان	3998	9%	37	على ابراهيم حاجي الطباخ	48	0%
15	محمد عبدالله العبدالجادر	3954	10%	38	فهد سعود الجمعه	33	0%
16	عبدالله متعب العراده	3727	9%	39	أحمد حسين فيروز	30	0%
17	نواف شايح صباح ابوشيبه	3389	8%	40	عادل محمد حمد الجمعه	29	0%
18	راشد سلمان محمد الهبيده	2551	6%	41	محمد سالم حمد المرى	25	0%
19	عبيد محمد عبيد الشمري	2092	5%	42	جواد مبارك سعود الحسن	23	0%
20	انور علي نقي النقي	2080	5%	43	احمد محسن عباس الشطى	22	0%
21	سعد صالح ناصر الخنه	2044	5%	43	محمود غلوم محمد جعفر	22	0%
22	عوده عوده بشيت الرويعي	1832	4%	45	أحمد مرزوق الضفيري	18	0%
23	محمد عبدالغفار الصفار	1695	4%				

الدائرة الثالثة :

م	اسم المرشح	الأصوات	النسبة	م	اسم المرشح	الأصوات	النسبة
1	روضان عبدالعزيز الروضان	13107	22%	28	نامي يوسف عبدالله النامي	562	1%
2	اسيل عبدالرحمن العوضي	11860	20%	29	وليد حمد محمد السيف	472	1%
3	أحمد عبدالعزيز السعدون	10969	19%	30	عبدالرحمن علي شمس الدين	401	1%
4	فيصل علي المسلم العتيبي	9295	16%	31	سعود علي سعود العراده	370	1%
5	صالح محمد ملا صالح الملا	9075	15%	32	عبدالعزيز خليفه جمعه	299	0%
6	ناجي عبدالله العبدالهادي	8329	14%	33	نعيمه أحمد عبدالله الحاي	191	0%
7	رولا عبدالله علي دشتي	7666	13%	34	شيوخه عيسى فهد الغانم	186	0%
8	عادل عبدالعزيز الصرعاعي	7552	13%	35	محمد حسين علي العميري	158	0%
9	وليد مساعد الطبطباني	7452	13%	36	هاني امير محمد النجاده	128	0%
10	علي صالح محمد العمير	6573	11%	37	عبدالله راشد الهاجري	102	0%
11	عبدالعزيز حمد الشايجي	6154	10%	38	محمد راشد الحفيتي	75	0%
12	أحمد عبدالمحسن المليفي	5970	10%	39	ناصر محمد علي الطبيخ	71	0%
13	عبدالله يوسف المعيوف	5471	9%	40	نوال احمد علي احمد العلي	69	0%
14	محمد حسين محمد الدلال	5408	9%	41	حمد عبدالعزيز الناشي	46	0%
15	هشام حسين عبدالله البغلي	4158	7%	42	علي ابراهيم العلي	41	0%
16	عبدالله علي محمد شمساه	3968	6%	43	عبدالمجيد عبدالحميد فرج	37	0%
17	جمال حسين فهد العمر	3535	6%	44	نوال سليم صاهود المقيط	36	0%
18	محمد سالم الجويهل	3412	5%	45	محمد عبدالكريم السندي	31	0%
19	عبدالوهاب علي الرومي	2824	5%	46	عيسى عبدالله عيسى الفرج	29	0%
20	نصار طالب العبدالجليل	2765	4%	46	احمد يوسف احمد ابراهيم	29	0%
21	محمد عبدالقادر الجاسم	2605	4%	48	غازي ايوب محمد فتح الله	28	0%
22	محمد ناصر الجبري	2335	4%	49	قصي عمر احمد عبدالله	25	0%
23	أحمد عبدالله أحمد جوهر	2203	4%	50	سالم جواد حسين النصر	20	0%
24	ماضي عبدالله الخميس	1992	3%	51	زيد علي سبتى الشطي	17	0%
25	عائشه الرشيد القروي	848	1%	52	صلاح سعد ناصر العريفي	15	0%
26	محمد سعود عيد الهدبه	734	1%	53	عايده عبدالله شامى القاسم	9	0%
27	سامي مساعد الجزاف	672	1%				

● الدائرة الرابعة :

م	اسم المرشح	الأصوات	النسبة	م	اسم المرشح	الأصوات	النسبة
1	مسلم محمد حمد البراك	18779	20%	19	جمال مبارك النصافي	3839	4%
2	محمد هايف سلطان المطيري	16200	17%	20	جمال عبدالله هيكال العنزي	3723	4%
3	حسين مزيد الديحاني	13388	14%	21	خضير عقلة صياد العنزي	3685	4%
4	ضيف الله فضيل أبو رمية	13112	14%	22	ضيف الله نهار العتيبي	2821	3%
5	عسكر عويد عسكر العنزي	12869	14%	23	محمد عبدالله العجمي	2764	3%
6	علي سالم الدقباسي	12649	13%	24	مطر ظليحان لهيلم الشمري	2432	2%
7	شعيب شباب المويزري	12385	13%	25	صالح عثمان مزعل السعيد	2222	2%
8	مبارك محمد كنيفذ الوعلان	12324	13%	26	سعد حمد رويشد العازمي	2144	2%
9	مبارك بنيه متعب الخرينج	12132	13%	27	ذكري سعود مبارك المجذلي	991	1%
10	سعد علي خالد الرشدي	11836	13%	28	يوسف سيد مهدي جعفر	618	1%
11	محمد خليفه مفرج الخليفه	10702	11%	29	عباس عبدالله اسماعيل مراد	375	0%
12	ماجد موسى المطيري	10390	11%	30	ماتع صنيهيت شرار المطيري	285	0%
13	حسين جليعب السعدي	6949	7%	31	أيمن علي محمد الخرس	212	0%
14	علي دخيل شافي العنزي	6825	7%	32	نوره جاسم محمد الدرويش	191	0%
15	ذكري عايد الرشدي	6635	7%	33	عادل عبدالله المسلم	114	0%
16	ثامر سعد السويط الظفيري	6520	7%	34	ناصر غويزي المطيري	83	0%
17	طلال منيزل جاسر العنزي	4223	4%	35	صالح عبدالعزيز البديوي	66	0%
18	فواز فهد هادي العدوانى	3898	4%				

● الدائرة الخامسة :

م	اسم المرشح	الأصوات	النسبة	م	اسم المرشح	الأصوات	النسبة
1	فلاح مطلق الصواغ العازمي	16602	16%	17	سعد رغيان سعود فهيد الشريع	5237	5%
2	سعدون حماد عبيد العتيبي	15647	15%	18	صقر عبدالرزاق عباس العنزي	3490	3%
3	سالم نملان مدغم العازمي	15637	15%	19	محمد حسين علي صالح الحداد	2613	2%
4	سعد زنيفر سعد علي العازمي	15393	15%	20	خالد حيدر مرداس الهزاع	1866	2%
5	غانم علي فلاح علي الميع	15202	15%	21	مناحي رجا الحجاج العازمي	1479	1%
6	خالد مشعان منيخر طاحوس	14103	14%	22	سميح ابراهيم صالح القلاف	1064	1%
7	الصفيفي مبارك الصفيفي	14025	14%	23	سلوى محمل المطيري	918	1%
8	دليهي سعد راشد الهاجري	13905	14%	24	قاسم خليل منشد حسن الهندال	870	1%
9	محمد هادي هايف الحويله	13331	13%	25	نوري خلف شاوي القلاف	790	1%
10	بادي حسيان محمد الدوسري	12986	13%	26	عبدالصمد صالح محمد دشتي	690	1%
11	فهد عياد عويض المطيري	12669	12%	27	علي حسن محمد الاتصاري	508	0%
12	خالد سالم عدوه العجمي ¹¹	12515	11%	28	فايز اسباع دعيج الدبوس	377	0%
13	فيصل محمد أحمد الكندري	10025	9%	29	لافى سامح سليمان الشمري	324	0%
14	ناصر عبدالمحسن المرى	9946	9%	30	أحمد عطاءالله محمد الفريش	134	0%
15	طلال سعد جلال السهلي	9563	9%	31	بدر فرج احمد الفرج	121	0%
16	حمود محمد ناصر الحمدان	7933	7%	32	سالم عبدالحميد سالم عبدالله	85	0%

¹¹ بعد صدور الحكم القضائي في الطعن المقدم من خالد العدوه، فقد فاز بالانتخابات وحصل على (13115) صوتاً، وجاء في الترتيب العاشر، فيما خسر بادي الدوسري.

الطعون في النتائج

مع الساعات الأولى من فجر يوم الأحد 17 مايو 2009م بدأت تظهر نتائج فرز صناديق الاقتراع في الدوائر الخمس، حيث كان التنظيم بشكل عام أفضل وأسرع من فرز الأصوات في عام 2008م التي جرت انتخاباتها للمرة الأولى وفق نظام الدوائر الخمس.

17 صحليات
17 القيس

2009/05/13 يوم الأربعاء - العدد 3823 - الصفحة 129

في الدائرتين الثانية والخامسة والـ الدستورية، تحجزها إلى جلسة ٢٠ سبتمبر للحكم لأول مرة في تاريخ القضاء الطعن بتزوير الانتخابات

دفاع الدوسري يزود المحكمة بكشوفات عسكرية جديدة وه سجناء شاركوا في الانتخابات

الفتوى، طالب برفض الطعن على ضوابط النتائج الشرعية وتقيد من بالحجب

عدم قبول طعن أسبل العوضي بعدم دستورية السادة الأرشى من القانون

الطعن في نتائج الانتخابات

الوزير، صرح بتعيين الطاعنين بتقديم مذكرات لعدة أسابيع

الطعن في نتائج الانتخابات

الوزير، صرح بتعيين الطاعنين بتقديم مذكرات لعدة أسابيع



الوزير، صرح بتعيين الطاعنين بتقديم مذكرات لعدة أسابيع



الوزير، صرح بتعيين الطاعنين بتقديم مذكرات لعدة أسابيع

الطعن في نتائج الانتخابات

الوزير، صرح بتعيين الطاعنين بتقديم مذكرات لعدة أسابيع

جريدة القيس 2009/7/13م

ولما كان قانون الانتخابات رقم 1962/35 قد حدد في المادة (41) مدة خمسة عشر يوماً من إعلان نتيجة الانتخابات لتقديم الطعون في نتائجها، فقد بدأ تقديم الطعون خلال هذه المدة، حيث بلغت (12) إثني عشر طعناً، وهي على النحو الآتي بيانه:

- 1) الدائرة الأولى: طعن من محمد حسن الكندري (حاصل على المركز 11)، طالباً بعلان انتخابات الدائرة الأولى وإعادة الفرز والتجميع وإعلانه ناجحاً.



- (2) الدائرة الثانية: جرى فيها تقديم أربعة طعون انتخابية:
- طعن من حمد محمد المطر (المركز 11) طالباً إعادة تجميع نتائج لجان الدائرة بالكامل وإعلان فوزه حسب ترتيبه (العاشر).
 - طعن من عبدالله محمد النيباري (المركز 12): طالباً إعادة تجميع نتائج لجان الدائرة بالكامل وإعلان فوزه حسب ترتيبه.
 - طعن من عبداللطيف عبدالوهاب العميري (المركز 13): طالباً إعادة تجميع نتائج لجان الدائرة بالكامل وإعلان فوزه حسب ترتيبه.
- (3) الدائرة الثالثة: جرى فيها تقديم أربعة طعون انتخابية:
- طعن من عبدالله مبارك المطوع طالباً وقف العمل بنتائج الانتخابات وبتلّان نتائج الانتخابات في الدائرة الثالثة لوجود مال سياسي، وعدم دستورية قانوني 17 و 67 / 2005 والمتعلقين بالشرط المتطلب للمرأة في الانتخاب والترشيح ومسألة قيدها في الجداول الانتخابية.
 - طعن من مبارك سعدون المطوع (وأيضاً طعن بالدائرة الأولى) طالباً طلبات ابنه عبدالله نفسها.
 - طعن من خالد سامي جاسم، طالباً إعادة فرز وتجميع نتائج لجان الدائرة بالكامل.
 - طعن من حمد عبدالعزيز الناشي (المركز 41)، طالباً بطلان قبول ترشيح رولا دشتي و أسيل العوضي لعدم التزامهما بالضوابط الشرعية - الحجاب.
- (4) الدائرة الرابعة: طعن مقدم من طارق حمود الحطاب، طالباً بطلان ترشيح وانتخاب مبارك الوعلان وحرمانه من العضوية، وإعلان صاحب الأغلبية العددية من المرشحين لتولي عضوية مجلس الأمة وهما محمد الخليفة (المركز 11) أو ماجد موسى (المركز 12).
- (5) الدائرة الخامسة: جرى فيها تقديم طعنين انتخابيين:
- طعن من فهد عياد المطيري (المركز 11): طالباً إعادة تجميع نتائج لجان الدائرة بالكامل وإعلان فوزه حسب ترتيبه.
 - طعن من خالد سالم عدوه العجمي (المركز 12): طالباً إعادة فرز وتجميع نتائج لجان الدائرة بالكامل وإعلان فوزه حسب ترتيبه.

الأحكام القضائية – ينجح واحد

المحكمة الدستورية هي الجهة المختصة قضائياً في البت في الطعون الانتخابية، وقد تكونت المحكمة الدستورية – التي نظرت في الطعون الانتخابية لانتخابات مجلس الأمة 2009م – من السادة التالية أسماؤهم:

- 1) المستشار يوسف غنام الرشيد – رئيسا. (رئيس المجلس الأعلى للقضاء)
- 2) المستشار فيصل المرشد – عضوا.
- 3) المستشار راشد الشراح – عضوا.
- 4) المستشار خالد سالم – عضوا.
- 5) المستشار صالح الحريتي – عضوا.

● الدائرة الأولى :

○ محمد حسن الكندري: حكمت المحكمة برفض الطعن.

● الدائرة الثانية :

○ حمد محمد جاسم المطر، عبدالله محمد النيباري، عبداللطيف عبدالوهاب العميري، هاني مختار محمد حسين وآخرون: حكمت المحكمة برفض الطعون المقدمة منهم.

17 محليات 17 أياريس

يوم الأحكام الدستورية

أثره ينعكس على النائبات والمرشحات والناخبات

رفض طعن عن الحجاب

عبارة الشروط الشرعية جاءت مطلقة دون تحديد تعريف جامع مانع

حجاب أسيل ورولا

نظروا وطعنوا أسيل ورولا عن الحجاب في الانتخابات العامة في الكويت، لكن المحكمة الدستورية رفضت الطعن، مؤكدة أن الحجاب واجب شرعي لا يمكن التفاوض عليه.

دفع قاصرة

قاصرة طعنوا عن الحجاب في الانتخابات العامة في الكويت، لكن المحكمة الدستورية رفضت الطعن، مؤكدة أن الحجاب واجب شرعي لا يمكن التفاوض عليه.

حجرات متقلبة

حجرات متقلبات عن الحجاب في الانتخابات العامة في الكويت، لكن المحكمة الدستورية رفضت الطعن، مؤكدة أن الحجاب واجب شرعي لا يمكن التفاوض عليه.

إذا احتمل النص أكثر من معنى وجب حملته على المعنى المتفق مع التشريع الأعلى

المرشحات والنائبات في الانتخابات العامة في الكويت، لكن المحكمة الدستورية رفضت الطعن، مؤكدة أن الحجاب واجب شرعي لا يمكن التفاوض عليه.

الأحكام القضائية

المحكمة الدستورية هي الجهة المختصة قضائياً في البت في الطعون الانتخابية، وقد تكونت المحكمة الدستورية – التي نظرت في الطعون الانتخابية لانتخابات مجلس الأمة 2009م – من السادة التالية أسماؤهم:

● الدائرة الثالثة :

- مبارك سعدون المطوع، عبدالله مبارك المطوع، حمد عبدالعزيز الناشي، خالد سامي جاسم: حكمت المحكمة برفض الطعون المقدمة منهم.

● الدائرة الرابعة :

- طارق حمد الحطاب: حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً، ورفضه موضوعاً.

● الدائرة الخامسة :

- فهد عياد المطيري: حكمت المحكمة برفض الطعن.
- خالد عدوة العجمي: حكمت المحكمة ببطان إعلان انتخاب بادي الدوسري في الدائرة الانتخابية الخامسة، وبعدهم صحة عضويته بمجلس الأمة، وإعلان فوز خالد سالم عبدالله عدوة العجمي في انتخابات هذه الدائرة.



جريدة القبس 29/10/2009م

وبصدور هذه الأحكام القضائية في كافة الطعون في نتائج الانتخابات، تكون عضوية كافة أعضاء مجلس الأمة صحيحة، بعد خروج أحد النواب ودخول آخر من الطاعنين بدلًا منه.



التوصيات

من خلال رصد العملية الانتخابية على مدى شهرين، وحرصا على تطوير العملية الانتخابية في دولة الكويت، فإننا نقدم مجموعة من التوصيات¹²، على أمل أن يتم الأخذ بها – في الانتخابات القادمة – من قبل الأطراف المعنية في الحكومة والبرلمان والجماعات والأفراد، نوجزها في النقاط التالية:

1) إدارة الانتخابات:

هناك مسؤولية مشتركة عن إدارة الانتخابات بين عدد من الجهات مثل وزارة الداخلية ووزارة العدل والقضاء، والتي يمكن أن تتمخض عن تطبيق غير متناسق للقانون في مراكز الاقتراع المختلفة، ولقد كان دور اللجنة الاستشارية العليا في الانتخابات غير منظم بشكل قاطع وتفصيلي، فضلاً عن الحرج الذي ينشأ حين نظر القاضي في طعون مقدمة على نتائج انتخابات تم التوقيع عليها من قبل قاض زميل، أما قبل يوم الاقتراع فالمسؤولية أكثر تشتتاً ليضاف إلى الجهات أعلاه كل من بلدية الكويت ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة الإعلام.. لذلك نوصي بإنشاء هيئة وطنية مستقلة دائمة للانتخابات الوطنية البرلمانية والبلدية، على أن توفر لها كل الإمكانيات المادية والبشرية لممارسة دورها المستقل في إدارة العملية الانتخابية منذ بداية الموسم الانتخابي وحتى انتهاء الانتخابات، وتستعين الهيئة بالسلطة القضائية للتأكد من سلامة العملية الانتخابية، كما ينظر القضاء في أي طعون تقدم إليه.

2) كشوف الناخبين:

نوصي بربط جداول الناخبين بالهيئة العامة للمعلومات المدنية، فيتم إضافة اسم من يكمل المدة القانونية، وحذف اسم المتوفى، ومن غير منطقتة السكنية، بشكل تلقائي، دون الحاجة للجهد في التسجيل، وفي الشطب أو الطعن في جداول الناخبين في حال الوفيات، مع إلزام وزارة الداخلية بالمراجعة السنوية من خلال إجراءات منضبطة لتصحيح الجداول وفقاً للواقع الحقيقي، ويسمح بالاعتراض وتتم في الشهر الذي يبدأ بالستين يوماً للتجديد للمجلس أو السابقة لكل انتخابات جديدة بعد الحل.

3) تنظيم المجتمع سياسياً :

الإسراع في إصدار قانون تنظيم الأحزاب / الجماعات السياسية، على أن يمنع تشكلها على أساس قبلي أو طائفي أو عسبي، ويسمح لها بخوض الانتخابات.. بهدف تشجيع أبناء الوطن على الاندماج فيما بينهم تحقيقاً للتمازج الثقافي والاجتماعي بدلا من الانغلاق وتنمية العصبية بين أبناء الوطن.

4) انتشار العصبية :

نوصي بدراسة ظاهرة الاستقطابات القبلية والطائفية في إطار بحث كيفية معالجة الانتخابات الفرعية وغيرها من المظاهر المشابهة، وأثرها السلبي على المواطنة، باعتبارها تشكل خطراً على الوحدة الوطنية، ويجب ملاحظة أن

¹² من واقع رصد هذه الانتخابات، كما تمت الاستفاضة من توصيات تقرير المفوضية لعام 2008م، وكذلك تمت الاستفادة من وثيقة الحوار الوطني للإصلاح السياسي الصادرة عن جمعية الشفافية الكويتية في إبريل 2009م.

علاج هذه الظاهرة يحتاج إلى معالجة على المدى القصير الأمني والمدى الطويل حيث يتم التركيز على وسائل التربية والتعليم والإعلام وحملات التوعية العامة والتوعية الدينية من خلال المساجد ورجال العلم الشرعي.

(5) الوزراء الراغبون بالترشح:

ان يتم حسم رغبة الوزراء بالترشح خلال أسبوع من بداية الموسم الانتخابي، ولا يجوز بقاؤهم أكثر من ذلك، لأن في ذلك تعارض صارخ في المصالح.

(6) سقف أعلى لمصاريف الدعاية الانتخابية :

بالنظر إلى الدور المؤثر الذي يلعبه المال في الانتخابات، ولخلق المزيد من الظروف المتساوية لإقامة الحملات الانتخابية، وحتى لا يصل إلى المجلس إلا الأغنياء، مع عدم إتاحة الفرصة لمحدودي الموارد على الرغم من احتمال تمتعهم بقدرات كبيرة تفيد السلطة التشريعية.. لذا نوصي بوضع قانون خاص بتنظيم ميزانية وأحكام تمويل الحملات الانتخابية، أو تعديل قانون الانتخابات، يبين الجوانب الآتية:

- قواعد تمويل الحملات الانتخابية.
- تحديد سقف للإنفاق على الحملات الانتخابية، بما لا يتجاوز اثني عشر ضعفاً لراتب عضو مجلس الأمة الشهري.
- تحديد طبيعة التبرعات التي يتلقاها المرشح، مع إلزام جميع المرشحين بالإفصاح عن مصادر تمويل حملاتهم الانتخابية.
- تحديد سقف أعلى لكل متبرع بما لا يتجاوز مقدار راتبي عضو مجلس الأمة.
- تحديد الحالات التي يتم فيها قيام مجموعات مدنية بتنظيم حملات انتخابية داعمة لمرشح.
- حظر قبول التبرعات من أطراف أجنبية سواء كانوا أفراداً أو منظمات أو شركات أو حكومات.
- وضع ضوابط الحملات الانتخابية التي يقوم بها القطاع الإعلامي الحكومي والخاص.
- تقديم إقرار ببيان مالي عن كل إعلان أو ظهور إعلامي خلال أسبوع من تاريخ تمامه، مرفق معه توضيح لقيمته ومصدر تمويله.

(7) وزارة الداخلية:

- نوصي الوزارة بتشكيل لجنة محايدة لتقييم أداء الوزارة في هذا الموسم الانتخابي ووضع الإيجابيات وطرق المحافظة عليها وتطويرها، ودراسة السلبات وتحديد طرق الحد منها والقضاء عليها، كما نوصي الوزارة بالآتي:
- إعلان خط هاتف ساخن لاستقبال شكاوى المواطنين وبلغاتهم بشأن عمليات شراء الأصوات، والتعامل معها بكل جدية وسرعة.
- وضع أو اقتراح لائحة خاصة بمصروفات الحملات الإعلامية للمرشحين، وفرض الالتزام بها بقوة القانون.
- وضع تصور متكامل لمنع الانتخابات الفرعية ويشمل أدوار كل من وزارات الاعلام والأوقاف والتربية، ورفعها إلى مجلس الوزراء.

8) وزارة الإعلام:

- نوصي أن تدرس جوانب القوة والضعف في دورها الانتخابي، وأن توضع التوصيات المناسبة للاستفادة منها في المواسم الانتخابية التالية، وخاصة في المجالات الآتية:
- توعية الناخبين بأهمية ممارسة دورهم بالتصويت بشكل صحيح، وأن عملية الإصلاح بالدولة تبدأ من الممارسة الصحيحة لحق الانتخاب.
 - وضع تنظيم خاص باستطلاعات الرأي والجهات التي تقوم بها حول توجهات الناخبين نحو المرشحين، وفقاً للمعايير العلمية.
 - إحكام الرقابة على وسائل الإعلام المرئي والمسموع - وفقاً للقانون - للحد من الطرح الإعلامي السلبي الذي يثير النزعات القبلية والطائفية فالحرية يجب أن تكون مسؤولة، والوحدة الوطنية فوق كل اعتبار.

9) وزارة الأوقاف والنون الإسلامية:

- للخطاب الديني دور هام في توعية الناخبين ليمارسوا حقهم في التصويت بشكل إيجابي لدعم المرشح الصالح للتشريع والرقابة، لذا نوصي الوزارة بأن يكون حضورها في العملية الانتخابية بشكل أفضل، وأن لا يقتصر دورها على تصريحات صحفية مقتضبة أو إعداد إعلانات تلفزيونية يُطلب من المحطات التلفزيونية الخاصة بثها مجاناً، بل تستفيد بشكل أكبر من خطبة الجمعة وعلى مدى شهرين، وأن تبادر بالتعاون مع وزارة الإعلام لنشر التوعية الانتخابية، كما أنه من المهم أن تبادر الوزارة للتعاون مع المجتمع المدني في مواضيع التوعية.

10) ديوان الخدمة المدنية:

- قرار الديوان بوقف التعيين والنقل والندب وشغل الوظائف الإشرافية خلال موسم الانتخابات فيه حرص على منع التجاوزات، ولكن نرى أن استمرار الوضع في هذه الأمور خلال الموسم الانتخابي هو الأولى، على أن يتم تشديد الرقابة على الجهات الحكومية وإلغاء أي قرار مخالف للنظم واللوائح المقررة مع توقيع العقوبة المغلضة على المتجاوزين.

11) تمكين جميع الناخبين من ممارسة دورهم:

- ممارسة الانتخابات حق لكل من كفل له القانون حق التصويت، لذا يجب توفير كافة الوسائل والسبل التي تمكن الناخب من الإدلاء بصوته، ولكن في الواقع العملي فإن القانون واللوائح والإجراءات فيها نقص كبير يمنع العديد من الفئات من الإدلاء بأصواتها، مثل ذوي الاحتياجات الخاصة، والمرضى بالمستشفيات، والسجناء الذين يحق لهم التصويت، والطلبة والعاملين في خارج الدولة.. لذا نوصي بتعديل قانون الانتخابات واللوائح النافذة، وبعض الإجراءات في مراكز الاقتراع لتمكين المواطنين غير القادرين على الحضور إلى مراكز الاقتراع لسبب محدد لتسهيل إجراءات الانتخابات بالنسبة لهم، عبر وسيلة مناسبة، تحقق الرقابة والشفافية، وتمكنهم من ممارسة حقهم في التصويت¹³.

¹³ انظر "المقترعون والدوائر الانتخابية" في مطلع الكتاب.



12) شفافية العملية الانتخابية:

من أهم العناصر التي يجب أن تحظى بها أي ديمقراطية حول العالم، عنصر الشفافية والعلنية، وضمان نزاهة جميع الإجراءات المتعلقة بالعملية الانتخابية منذ أول لحظة، وحتى صدور نتائج الانتخابات، وهو دور منوط بالجهات الحكومية التي تشرف على جميع مراحل الانتخابات.. لذا نوصي باعتماد مبدأ الشفافية الكاملة في العملية الانتخابية قوياً وعملاً، من خلال تعديل قانون الانتخابات، بدءاً من السماح للصحافة والمحطات التلفزيونية المحلية، وكذلك الصحافة والمحطات التلفزيونية الأجنبية، من تغطية الانتخابات، وانتهاء بتمكين منظمات المجتمع المدني الكويتي والمنظمات الأهلية الدولية المعنية بمتابعة الانتخابات للتأكد من نزاهتها، وذلك لتعزيز مصداقية الانتخابات الكويتية محلياً ودولياً.

13) إجراءات فرز الأصوات:

- تعتبر عملية فرز أوراق الاقتراع وكذلك عد أصوات الناخبين لكل مرشح خلاصة العملية الديمقراطية، بينما نجد أن نظام الفرز ليس واضحاً، ولا عملية عد الأصوات شفافة، فشابها الكثير من الأخطاء، وصلت إلى حد الطعون في النتائج في جميع الدوائر الانتخابية في عام 2008، وتكرر الحال بشكل أقل في العام 2009م، كما تم – أكثر من مرة – إبطال عضوية نواب تم الإعلان عن فوزهم.. لذا ينبغي أخذ الأمور الآتية في الاعتبار:
- نوصي بدراسة أن يبدأ فرز الصناديق خلال 12 ساعة من انتهاء عملية الاقتراع، على أن تبقى الصناديق خلال المدة من انتهاء الاقتراع إلى بدء أعمال الفرز تحت نظر مندوبين يمثلون المرشحين في الدائرة.
 - نوصي بالنظر بجديّة في الأخذ بالنظام الإلكتروني للتصويت والعد، وأن يخضع للتنظيم القانوني وضماناته، على أن يتمتع بقدر كبير من الأمانة والنزاهة والسرعة والبساطة.
 - نوصي بزيادة درجة شفافية عد وتجميع الأصوات، و ترتيبها بشكل يسمح لجميع المرشحين أو ممثليهم بالحضور، وينبغي منح المرشحين أو ممثليهم الحق في الحصول على نسخة معتمدة من المحضر الرسمي للجان الانتخابية.
 - نوصي بإعلان نسخة واحدة من نتائج الانتخابات لكل مركز اقتراع، وذلك بصورة علنية فور توقيع المحضر من اللجنة الفرعية، وينبغي أن يُطلب من إدارة الانتخابات نشر نتائج الانتخابات لجميع مراكز الاقتراع، على سبيل المثال على موقعها على شبكة الإنترنت في موعد لا يتجاوز موعد إعلان النتائج الرسمية.
 - وكذلك نوصي بأن يتضمن قانون الانتخابات وجوب نشر النتائج التفصيلية لكافة اللجان الانتخابية خلال 48 ساعة من إعلان النتائج الرسمية.



الملاحق

أسماء المتطوعين لمراقبة الانتخابات 2009



شارك في مراقبة الانتخابات 97 متطوع من الرجال والنساء، بادروا للتسجيل في أعمال الموضية بعد الاعلان عن استقبال المتطوعين، وهؤلاء المتطوعين بخلاف متطوعي الجمعية الآخرين الذين يصل عددهم قرابة 50 متطوعا، حيث صرفت للمتطوعين هويات صادرة عن الجمعية تعبر عن تطوعهم في أعمالها، يمكنهم استخدامها حين دخول اللجان الانتخابية، وفيما يلي قائمي بأسماء المتطوعين الذين تم توزيعهم على اللجان الانتخابية في الدوائر الخمس:

الدائرة الأولى:

فارس ذريان العنزي	زهرة عبدالله برويز	بدر علي عبدالله البليس
فواز علي عبدالله البليس	مريم سامي المرجان	جاسم محمد القيلاني
كميل العنزي	نشمية حمود الشمري	يوسف عبدالله الزايد
يوسف حبيب السنافي	بدر خالد المطيري	سامي دعيج الفهد
	حاتم عمر عايد	عبدالله حمود محمد الظفيري

الدائرة الثانية:

حنين سليمان المنيس	عبد الرزاق محمد الخالد	حسين محارب سلطان الفضلي
دلال أحمد البالول	هاني سيد الموسوي	خالد احمد الدوسري
رهف عبدالله العنجري	عبدالله بدر محمد المطيري	سليمان خالد الخليفي
غنيمة حاتم العتيبي	قتيبة عبدالله العتيبي	ضاري عادل عبدالرحمن الحويل
فاطمة فؤاد الزويد	علي عبدالعزيز اشكناني	طلال عاجل الظفيري
فرح يوسف الشاهين	سعود محمد علي الكندري	منيرة متعب المطيري
		محمد مجبل عجاج المطوطح

الدائرة الثالثة:

محمد عبدالله الديحاني	فهد بدر العنزري	حصاة أحمد سلطان
د. فلاح ضويحي السويدي	محمد سالم الشمري	زينة بدر بن ناجي
عبدالعزیز جمال الجناحي	باسل الزيد المطيري	سما عادل سالم العبدالجادر
عبدالعزیز محمد نهار المطيري	محمد بدر المطيري	عائشة علی محمد المطيري
عبدالله بدر المرشد	احمد الطراح	هيا متعب المطيري
عبدالله زايد دواس	سارة عباس دهراب	هيا ناصر السمار
غازي عبدالله الديحاني	فجر مفرج الخليفة	فاطمة بدر المطوع

الدائرة الرابعة:

عبدالعزیز طه ياسين اسماعيل	محمد حمد شطي العجمي	روان جمال خورشيد
عبدالعزیز مطلق الصليبي	منصور نافع ربيدي	عائشة فرحان مبارك الفضلي
عذبي عادل العصفور	عبدالعزیز محمد عايد السليمان	سارة فرحان مبارك الفضلي
علي ابراهيم مزعل الدوسري	ضاري خطاب الشمري	فاطمة جمال خورشيد
علي حسين دشتي	فواز خطاب الشمري	غيداء جمال خورشيد
غانم حسين غلوم سند	د.فلاح السويدي	فوزية الظفيري
فواز فهاد الحربي	رضا الموسوي	لطيفة عبدالله الفرحان
مساعد أعجمي الهرشاني	عبدالكریم محمد نهار المطيري	جاسم محمد عايد

الدائرة الخامسة:

احمد فهد الشمري	مشعل خالد اسماعيل محمد	طلال سلمان سعد الفضلي
جراح مبارك هادي اليحاني	ابراهيم عادل الشمري	محمود ابراهيم المطوع
حمود مطر مجبل الشريكة	عبداللطيف خليف العنزري	راجح ناصر سالم الهاجري
طارق أحمد ملك الكندري	فهد مفرج المطيري	سعاد طعيس العنزري
طلال عوض ساري المطيري	فواز أحمد الشمري	مروة عبدالله مبارك الشطي
عايد علي الشمري	فواز فراج مفرج المطيري	حسين تركي محمد العنزري
محمد عثمان عطية العدواني		

استمارة تطوع

				التاريخ :
				الاسم الكامل :
				المؤهل العلمي :
				الوظيفة :
				البطاقة المدنية :
م:	ع:	ن:	ف:	التلفون :
				عنوان السكن :
				بريد الكتروني :

احتمال تعارض مصالح :
حيث يقوم المتطوع مع المفوضية بمراقبة الانتخابات، فيجب الإفصاح عن الحالات التالية:
وجود قرابة مع أحد المرشحين من الدرجة الرابعة.. وجود شراكة مع أحد المرشحين (عمل تجاري أو سياسي أو أهلي أو وظيفي).

اسم الشخص	القرابة / الشراكة	الدائرة

كما أقر بأنني قد اطلعت على المعايير وقواعد السلوك خلف هذه الاستمارة ووافقت عليها.

التوقيع

برجاء إرفاق صورة من البطاقة المدنية وصورة شخصية.

تابع - استمارة تطوع

المعايير وقواعد السلوك

على "المفوضية" الالتزام بمجموعة من الأسس والمعايير المعنية بمراقبة الانتخابات الواردة أدناه، وهي بمثابة قواعد سلوك يجب على الأفراد المتطوعين في "المفوضية" الالتزام بها، وهي على النحو التالي:

- 14) **الحيادية:** ممارسة رصد الانتخابات بتجرد ودون انحياز إلى أي من المرشحين، وعدم الارتباط المالي أو التنظيمي أو الإداري لأعمال "المفوضية" بأي من الجماعات السياسية أو القبائل أو الطوائف ومن في حكمهم.
- 15) **الشمولية:** الأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل المتعلقة بأي من العمليات الانتخابية أثناء عملية المراقبة، وتوضيح الجوانب التي تمكنت من رصدها، والدوائر والمناطق التي شملتها عملية رصد الملاحظات، وأن تغطي الملاحظات كافة الجوانب الإيجابية والسلبية.
- 16) **المؤسسية:** يجب أن تصدر أية تصريحات حول سير العمليات الانتخابية من قبل الشخص المخول بالحديث نيابة عن "المفوضية" وليس الأفراد.
- 17) **الشفافية:** الإفصاح عن طرق رصد المعلومات المتعلقة بمراقبة الانتخابات، والتحليلات التي اعتمدت عليها، والمنهجية المتبعة في ذلك.
- 18) **الدقة:** الاعتماد على معلومات دقيقة وغير مشكوك فيها في عملية المراقبة.
- 19) **المهنية:** الالتزام بمبادئ العمل المهني والموضوعي، دون الشخصي، والعمل بعيداً عن العشوائية والانتقائية في تقييم سير العملية الانتخابية.
- 20) **الالتزام بالقوانين:** يحترم جميع المتطوعين في "المفوضية" سيادة القانون والحفاظ على النظام العام بالإضافة إلى تنفيذ أحكام القوانين والأنظمة.
- 21) **تعارض المصالح:** يجب على كل متطوع ب "المفوضية" الإفصاح في أول يوم لتطوعه عن أي تعارض محتمل للمصالح بين تطوعه وأي من المرشحين في الانتخابات، ويتم الإفصاح بتعبئة الاستمارة المخصصة لذلك، وتقديمها إلى رئيس الجمعية، وعلى المتطوع - في هذه الحالة - عدم المشاركة في أي نشاط أو تقييم يتعلق بحالة تنطبق عليها "تعارض المصالح".

نموذج " تقرير يوم الاقتراع "

الدائرة:	المنطقة	مركز الاقتراع	رقم المراقب
----------	---------	---------------	-------------

أولاً: قبل بدء عملية الاقتراع: نعم: يعني صواب لا: يعني يوجد خطأ

1	توجد لوحات واضحة ترشد الناخبين إلى مركز الاقتراع؟	<input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا
2	لا توجد إعلانات للمرشحين داخل مركز الاقتراع أو بالقرب منه؟	<input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا
3	لا توجد أكشاك أو خيم أو باصات مخصصة للدعاية الانتخابية خارج مركز الاقتراع؟	<input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا
4	تم إعداد مركز الاقتراع في الوقت المناسب؟	<input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا
5	جميع أعضاء لجنة الاقتراع حاضرون؟	<input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا
6	صندوق الاقتراع مرني ومؤمن وخالي؟	<input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا
7	كشوفات الناخبين متوفرة وجاهزة وكافية ومتطابقة؟	<input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا
8	لا يتواجد مؤيدي المرشحين داخل مركز الاقتراع بخلاف من يسمح لهم بالدخول؟	<input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا

ثانياً: التصويت طوال يوم الانتخاب:

9	تم فتح صندوق الاقتراع في الوقت المحدد وهو 8 صباحاً؟ (يرجى تحديد الوقت)	<input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا
10	قاعة الانتخاب مهيأة بطريقة تسمح للناخبين التصويت بكل خصوصية؟	<input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا
11	تسير عملية الاقتراع بكل سهولة ويسر خارج المركز وداخله؟	<input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا
12	يمكن للمعاقين وكبار السن التصويت بكل سهولة؟	<input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا
13	إذا كان الناخب في مركز الاقتراع الخطأ يتم إرشاده إلى المركز الصحيح؟	<input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا
14	إذا كان الناخب لا يحمل شهادة الجنسية يتم إرشاده لما يتوجب عليه القيام به؟	<input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا
15	لا توجد طوابير للانتظار طويلة تؤدي بالناخبين إلى العزوف عن التصويت؟	<input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا
16	لا يوجد أشخاص يحاولون منع أو ارهاب الناخبين عن التصويت لأي سبب؟	<input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا
17	لا توجد مظاهرات أو أنشطة مخالفة للقانون خارج مركز الاقتراع؟	<input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا
18	لم يتم إيقاف عملية الانتخاب لأي سبب من الأسباب (غداء - صلاة .. الخ)؟	<input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا
19	يتم إرشاد الناخبين بكيفية التصويت وعدد المرشحين المسموح لهم اختيارهم؟	<input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا
20	لا يسمح باستخدام جهاز الهاتف المحمول داخل قاعة الاقتراع؟	<input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا
21	يتم كشف وجه المرأة المنقبة والمبرقعة من قبل مندوبية وزارة الداخلية لمطابقة الاسم؟	<input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا
22	إذا كان الناخب لا يستطيع ان يدلي برأيه بنفسه يسر باختياراته لرئيس اللجنة فقط وبكل سرية؟	<input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا
23	لم يتم رصد أي عمليات شراء أصوات من المراقب أو من جمهور الناخبين في المركز؟	<input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا



ثالثا: إغلاق مركز الاقتراع :

لا <input type="checkbox"/>	نعم <input type="checkbox"/>	(24) تم إغلاق مركز الاقتراع بالوقت المحدد وهو 8 مساءً؟ (يرجى تحديد الوقت)
لا <input type="checkbox"/>	نعم <input type="checkbox"/>	(25) لم يسمح لأي شخص بعد الساعة الثامنة من دخول مركز الاقتراع؟
لا <input type="checkbox"/>	نعم <input type="checkbox"/>	(26) تم السماح لجميع الموجودين داخل مركز الاقتراع بالتصويت بعد الساعة الثامنة مساءً؟
لا <input type="checkbox"/>	نعم <input type="checkbox"/>	(27) لم يتم أي شخص بإعاقه عملية إغلاق مركز الاقتراع عند الساعة الثامنة مساءً؟
لا <input type="checkbox"/>	نعم <input type="checkbox"/>	(28) تم تحرير محضر بختام عملية الاقتراع؟

رابعا: فرز الأصوات:

لا <input type="checkbox"/>	نعم <input type="checkbox"/>	(29) هناك اتفاق بين مندوبي المرشحين على عدد الأصوات التي تم فرزها؟
لا <input type="checkbox"/>	نعم <input type="checkbox"/>	(30) هناك اتفاق بين مندوبي المرشحين على عدد الأوراق الباطلة؟
لا <input type="checkbox"/>	نعم <input type="checkbox"/>	(31) هناك توافق بين عدد أوراق الاقتراع وعدد المصوتين حسب الكشوفات الرسمية؟
لا <input type="checkbox"/>	نعم <input type="checkbox"/>	(32) يسمح لمندوبي المرشحين بالإطلاع على أوراق الاقتراع أثناء الفرز؟
لا <input type="checkbox"/>	نعم <input type="checkbox"/>	(33) يتم فرز الأصوات بالنداء بالاسم؟
لا <input type="checkbox"/>	نعم <input type="checkbox"/>	(34) يتم تسجيل أصوات المرشحين وتجميعها يدوياً وليس آلياً؟
لا <input type="checkbox"/>	نعم <input type="checkbox"/>	(35) تم البدء بعملية فرز صناديق الانتخابات داخل جميع اللجان في نفس الوقت؟
لا <input type="checkbox"/>	نعم <input type="checkbox"/>	(36) لا يوجد اختلاف بين المرشحين وإدارة الانتخابات على عملية الفرز وتجميع الأصوات؟

ملاحظات عامة: *

* يتم كتابة رقم السؤال والملاحظة الخاصة به.

تقارير المفوضية الأسبوعية التسعة

التقرير الأول بتاريخ 2009/3/23م

بعد صدور المرسوم رقم 85 لسنة 2009 بحل مجلس الأمة وفقا للمادة 107 من الدستور، يوم الأربعاء 18 مارس 2009م، قامت جمعية الشفافية الكويتية بتشكيل الهيئة الرقابية لأعمل " المفوضية العليا لشفافية الانتخابات " يوم الخميس 19 مارس 2009م، وذلك بهدف رصد ومراقبة انتخابات مجلس الأمة للفصل التشريعي الثالث عشر 2009م والتأكد من نزاهتها وفقا للقوانين والأنظمة النافذة.

وفيما يلي أهم الملاحظات على الاستعداد للانتخابات منذ حل المجلس إلى يوم كتابة هذا التقرير:

حل مجلس الأمة :

تم حل مجلس الأمة بناء على مرسوم تم رفعه من رئيس مجلس الوزراء بناء على موافقة مجلس الوزراء، علما بأن الحكومة تقدمت باستقالتها في وقت سابق وتم قبول استقالتها، وقد أشار عدد من المختصين إلى أن الحكومة المستقبلية لا يجوز لها أن توصي بحل مجلس الأمة.

موقف حكومي ميدنى إيجابى:

تناولت الصحف رغبة سمو رئيس مجلس الوزراء بأن تكون انتخابات مجلس الأمة 2009 نموذجا للانتخابات النزيهة، كما كرر وزير الداخلية ذات التوجه وبين استعداد الوزارة لمنع أي جرائم انتخابية وإحالة المتسببين فيها إلى النيابة العامة، وهذا موقف جيد يحسب للحكومة، وهو مؤشر على نوايا حسنة من المهم ترجمتها على أرض الواقع، كما نتوقع من الحكومة برئاسة سمو الشيخ ناصر المحمد أن تقدم في ختام أعمالها نموذجا متميزا لإدارة انتخابات نزيهة وشفافة وملتزمة بالقوانين مع مختلف الأطراف والفئات وجميع المرشحين.

مراسيم الضرورة :

جرى حديث حول تداول الحكومة في موضوع تعديل الدوائر الانتخابية، باستخدام ما سمي بأداة مرسوم الضرورة، وفي هذا أخطاء كثيرة لو تم التوجه إليه، منها أن قانون الدوائر أقر بالتراضي بين الحكومة ومجلس الأمة، كما أن تعديل الدوائر في ظل غياب مجلس الأمة يعني التدخل بإرادة الناخبين وفي ذلك إساءة كبيرة للكويت خارجيا، فضلا عن الشبهات الدستورية المتعددة لمثل هذا التفكير، وانعكاسات سياسية سلبية على الساحة الانتخابية، بخلاف ما يمكن أن يترتب على نتائج الانتخابات من طعون.. وإن كانت هناك مؤشرات للإبقاء على الوضع القائم للدوائر، نأمل أن تحسم الحكومة هذا الموضوع بعدم التدخل فيه.

في المقابل هناك عدد من المواضيع يجب على الحكومة الانتباه إليها لتنظيم موسم انتخابي ناجح، ومنها: تعديل قانون انتخابات أعضاء مجلس الأمة رقم 1962/35 لتمكين عدد من الشرائح من ممارسة حقهم بالانتخاب، مثل: ذوا الاحتياجات الخاصة، المرضى بالمستشفيات، الطلبة والعاملين خارج الكويت، السجناء الذي يحق لهم الانتخاب، وهؤلاء مجتمعين تصل نسبتهم قرابة سُدس الناخبين.

كما يجب حسم موضوع عدم السماح لشريحة كبيرة من الناخبين في بعض المناطق السكنية من ممارسة حقهم الانتخابي، بسبب عدم ضم تلك المناطق لأي من الدوائر الخمس، وذلك بإصدار تعديل على قانون الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة رقم 2006/42 والجدول المرافق للقانون.

استقالة الوزراء الراغبين بالترشح:

لقد نبهنا في الانتخابات السابقة من خطورة استمرار الوزير في منصبه وهو يخطط للترشح في الانتخابات، وأن بعضهم استغل المنصب لتحقيق أغراض شخصية لنفسه أو تياره أو جماعته، وقد ثبت بعد ذلك أن بعضهم استغل المنصب بالفعل فأوقع الحكومة بحرج كبير، واليوم يتكرر ذات الخطأ، فقد أعلن وزراء في الحكومة رغبتهم بالترشح في الانتخابات وما زالوا على رأس عملهم، وقد وردتنا معلومات مؤكدة أن منهم من يستغل منصبه في تمرير الكثير من المخالفات داخل وزارته، وبعضهم يقوم بإجراء اتصالات بمسؤولين في وزارات أخرى ويستخدم صفته الوزارية لتمرير معاملات عبر الهاتف، لذا نتمنى من سمو رئيس الحكومة سرعة البت في استقالة هؤلاء الوزراء حتى لا يتم الطعن في نزاهة الانتخابات.

مزدوجي الجنسية:

يتداول الشارع السياسي الكويتي أن هناك نسبة كبيرة من الأشخاص الذين لديهم جنسية أخرى إلى جانب الجنسية الكويتية، تصل قرابة ربع مليون شخص، في حين أن المادة 11 من قانون الجنسية الكويتية تنص على ما يلي: "يفقد الكويتي الجنسية إذا تجنس مختاراً بجنسية أجنبية" والمادة 11 مكرر تنص على ما يلي: "على الأجنبي الذي حصل على الجنسية الكويتية... أن يتنازل عن جنسيته الأجنبية - إذا كان له جنسية أخرى - خلال ثلاثة شهور من تاريخ حصوله على الجنسية الكويتية..". وان صحت الأرقام المذكورة فإن في ذلك إخلال كبير في شريحة الناخبين ينعكس بشكل تلقائي على المرشحين الذين يفوزون بالانتخابات، وعلى الحكومة حسم هذا الموضوع بالنسبة للمرشحين في الوقت الحالي، وبالنسبة للناخبين وفق جدول وخطة زمنية، حتى لا نفتح باباً للطعون بعد ظهور نتائج الانتخابات.

التقرير الثاني بتاريخ 2009/3/30م

قامت الحكومة خلال الأسبوع المنصرم بتشكيل اللجنة المعنية بالإشراف على الانتخابات، كما يستعد المجلس الأعلى للقضاء لتشكيل لجنته العليا التي ستتولى إدارة الانتخابات في يوم الاقتراع وإدارة عملية فرز وعد الأصوات، كما قامت الحكومة بإصدار عدد من مراسيم الضرورة، في حين بدأت الجماعات السياسية والفئات الاجتماعية وعدد من الناشطين الأفراد بالإعلان عن خوض الانتخابات.

وفيما يلي أهم الملاحظات على الاستعداد للانتخابات خلال الأسبوع الثاني من الموسم الانتخابي 2009م:

تعارض مصالح في اللجنة التي تشرف على الانتخابات:

ذكرنا في التقرير الأول للمفوضية ضرورة قبول استقالة الوزراء الراحلين في خوض الانتخابات فوراً، فلا يجوز بقائهم في مناصبهم وقد عزموا على الترشح في الانتخابات، وهو أمر لم يحدث حتى الآن، وقد وردتنا أنباء أكيدة بشأن استغلال وزير على الأقل لسلطاته بالسعي إلى تمرير العديد من المعاملات لناخبين في دائرته، داخل وزارته وفي وزارات أخرى عبر الاتصالات الهاتفية، كما أن وزيرين ممن يرغبون بالترشح للانتخابات أعضاء في اللجنة الوزارية المعنية بتنظيم الانتخابات، وهما وزير العدل ووزير البلدية، وفي ذلك تعارض صارخ في المصالح، مع تقديرنا لشخص الوزيرين.

مراسيم الضرورة :

نبهنا في التقرير الأول من خطورة تعديل الدوائر بإرادة منفردة من حكومة، مستقبلية، من خلال ما عرف بمرسوم ضرورة، وحسنا فعلت الحكومة حين قررت صرف النظر عن الموضوع والإبقاء على الدوائر بصيغتها الحالية التي تم إقرارها من قبل مجلس الأمة وموافقة الحكومة في حينه. في حين نبهنا في تقريرنا الأول على ضرورة إصدار مراسيم ضرورة تنظم الانتخابات من واقع الكثير من الأخطاء التي وقعت في انتخابات 2008م، وحددنا الجوانب التي تحتاج إلى إعادة تنظيم، ولكن لم يحدث شيء من ذلك حتى الآن (تمكين عدد من الشرائح من ممارسة حقهم بالانتخاب، مثل: ذوا الاحتياجات الخاصة، المرضى بالمستشفيات، الطلبة والعاملين خارج الكويت، السجناء الذي يحق لهم الانتخاب، ضم عدد من المناطق السكنية غير المدرجة حالياً في الدوائر الخمس إلى أي منها).

الخدمات الحكومية للمرشحين:

يحاول بعض المرشحين للانتخابات مجلس الأمة تسهيل الحصول على خدمات الناخبين في عدد من الجهات العامة وذلك عن طريق مخالفة القوانين والإجراءات المتبعة، بواسطة تعاون وتساهل مسؤولين حكوميين مع بعض المرشحين لكون غيرهم، وقد أصدر رئيس ديوان الخدمة المدنية تعميماً إلى الجهات الحكومية بشأن وقف التعيينات وشغل الوظائف الإشرافية، والنقل والندب خارج الجهة اعتباراً من 16 مارس 2009 وحتى تاريخ تشكيل الحكومة

الجديدة، وقد أشارت وسائل الإعلام إلى تجاوزات تحدث في عدد من الجهات العامة، وحسنا فعل وزير الشئون الاجتماعية والعمل وكذلك وزير التجارة والصناعة بالتراجع عن قرارات إدارية خاطئة.

لذا يجب على مجلس الوزراء أن يبادر بتكليف لجنة حكومية محايدة، بمتابعة القرارات التي يتخذها الوزراء خلال الموسم الانتخابي، للتأكد من مدى مطابقة جميع تلك القرارات للقانون، تفادياً لأي شبهات كالتى وقعت في الانتخابات الماضية، حيث رصدت الجهات الحكومية وديوان المحاسبة وديوان الخدمة المدنية حينها منات التجاوزات...

الانتخابات الفرعية:

لا يخفى على أحد تجريم القانون للانتخابات الفرعية بين القبائل أو الطوائف وفقاً للمادة (45) من قانون انتخابات أعضاء مجلس الأمة رقم 1962/35، حيث تجرّم تلك المادة فعل كل من نظم أو اشترك في تنظيم انتخابات فرعية أو دعا إليها لاختيار واحد أو أكثر من بين المنتمين للقبيلة أو الطائفة، على أن يحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة بين 2000 – 5000 دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين، أما القانون 4 / 2008 بشأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة، فقد زاد على ذلك بالنص على حظر الإعلان عن عقد اجتماعات تشاورية بشأن الانتخابات، لذا نأمل من وزارة الداخلية التحرك السريع والفوري لردع أي محاولات لإجراء تلك الانتخابات الفرعية، وإحالة المحرضين والمشاركين في هذه الجريمة لجهات الاختصاص للتحقيق معهم.

ولا يسعنا في هذا المجال إلا الإشادة بوزير الداخلية والوزارة الذين أكدوا في أكثر من مناسبة تطبيق القانون بحزم في منع الانتخابات الفرعية، مع الحرص على البعد عن أسلوب المواجهة العنيفة ما أمكن ذلك، إلى جانب توفير الحماية اللازمة لأبناء الوزارة ممن يعمل على تطبيق القانون، أمليين من جميع أبناء الكويت تأييد الوزارة على تطبيقها للقانون وفرض هيبة الدولة، في هذا القانون وفي جميع القوانين.

كما يؤمل من الناخبين مكافأة المرشحين الذين يرفضون خرق القوانين والخروج عليها ومعاقبة من يخرق القانون من خلال عدم التصويت لهم.

المنظمات الأهلية:

إن استخدام الجمعيات والنقابات من خلال أموالها أو مقارها يعتبر أحد أنواع الجرائم الانتخابية كما نص على ذلك القانون 1962/35 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة، حيث جاء في المادة 45 بأن العقوبات بالسجن والغرامة أو أحدهما لمن استخدم الجمعيات والنقابات للدعوة إلى التصويت لمصلحة مرشح معين أو الإضرار به. ولئن كان باب الترشح لم يفتح بعد، إلا إن ظهور بعض من يتوقع ترشحهم في أنشطة لاتحادات وجمعيات طلابية ونفع عام يخالف القانون، كما يجب أن لا يستخدم أي عضو في جمعية نفع عام منصبه التطوعي في الجمعية لأغراض انتخابية.

لذا تأمل المفوضية من جميع منظمات المجتمع المدني البعد عن دعم أو مهاجمة أي مرشح لانتخابات مجلس الأمة، وأتأمل سنرصد ذلك ونعلن عن أي تجاوزات يمكن أن تحدث من خلال تقاريرنا الأسبوعية.

الجماعات السياسية:

يؤمل من الجماعات السياسية أن تكون البديل الحضاري للغات الاجتماعية القائمة على العصبية، لذا نتوقع منها أن تمارس دورها الإيجابي في دعم العملية الديمقراطية بشكل عام والعملية الانتخابية بشكل خاص. إلا أن الجماعات السياسية لم تمارس أي دور إيجابي حتى الآن في التأكيد على التزامها بقوانين الانتخابات، وبعض تلك الجماعات ينتظر نتائج الانتخابات الفرعية للإعلان عن ممثليها، وفي هذا تجاوز صارخ للنظام والقانون. كما نأمل من الجماعات السياسية أن تمارس الشفافية في تمويل الحملات الانتخابية، حتى تقدم نموذجاً إيجابياً للمرشحين عامة، كما نتمنى من الجماعات السياسية أن تؤكد التزامها بكافة قوانين الدولة المتعلقة بتنظيم الانتخابات، وأن تدعم الحكومة في تطبيقها للقانون، وتدينها في حال تقصيرها في هذا المجال.

وسائل الإعلام:

وفي ختام التقرير، نود الإشادة بوسائل الإعلام المحلية من صحافة ومحطات تلفزيونية التي تسلط الضوء على الجرائم الانتخابية، وما لها من دور إيجابي في محاربة ظاهرة شراء الأصوات وظاهرة الانتخابات الفرعية التي يجرمها القانون، وصد أي تجاوزات تقع من الجهات العامة ودور العبادة وجمعيات النفع العام، بعدالة وشفافية وحيادية، كما لها دور كبير في تطوير تجربتنا الديمقراطية.

التقرير الثالث بتاريخ 2009/4/6م

قامت الحكومة خلال الأسبوع المنصرم بإصدار مرسوم ضرورة يتعلق بالاستقرار الاقتصادي، مع إصدار لائحته التنفيذية، في حين استأنفت لجنة إزالة التعديت على أملاك الدولة أعمالها الخاصة بإزالة المساجد المخالفة التي تم بناؤها من دون ترخيص، وقد شكل الموضوعين مادة أساسية لخطاب عدد كبير من المرشحين، فيما تتحصن جداول الناخبين بانتهاء ساعات الدوام الرسمي لهذا اليوم الاثنين 2009/4/6م، في ظل أداء جيد لبلدية الكويت، وتراجع لدور وزارة الداخلية في منع إجراء الانتخابات الفرعية التي تنظمها القبائل. وفيما يلي أهم الملاحظات على الاستعداد للانتخابات خلال الأسبوع الثالث من الموسم الانتخابي 2009م:

مراسيم الضرورة :

تنص المادة 71 من الدستور على أنه يجوز للأمير أن يصدر مراسيم تكون لها قوة القانون فيما بين أدوار انعقاد مجلس الأمة أو في فترة حله إذا كان هناك ما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير، وقد صدر عن مجلس الوزراء مرسوم بقانون بشأن تعزيز الاستقرار المالي في الدولة، وهو مما ينطبق عليه حالة وجوب اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير، في حين أن إصدار مراسيم بقوانين يربط ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة والمستقلة للسنة المالية 2009 / 2010 لا ينطبق عليها نص المادة 71 ، حيث رسم المشروع الدستوري طريقاً لمواجهة حالات اعتماد الموازنة العامة وهو العمل بالموازنة السابقة إلى حين إقرار الموازنة الجديدة.

أداء جيد لبلدية الكويت:

حققت بلدية الكويت في انتخابات مجلس الأمة 2008م انجازا جيدا على مستوى تنظيم الانتخابات، وتحديدًا في الجوانب المتعلقة باختصاصاتها وفقًا للقانون، وهي ترخيص إقامة المقرات الانتخابية والإعلانات في الأماكن العامة، وما زالت البلدية مستمرة في دورها بشكل ايجابي، رغم التجاوزات من عدد كبير ممن يرغبون بالترشح، فينشرون الإعلانات ويقومون بالمقررات الانتخابية أو يحجزون أماكنها بشكل غير قانوني قبل فتح باب الترشيح. إن استمرار بلدية الكويت بهذا المستوى من العدالة والمساواة في تطبيق القانون على الجميع سيكون نقطة مضيئة في مسيرة البلدية والقائمين عليها في الشأن الانتخابي.

الخدمات الحكومية للمرشحين:

حرصا من مجلس الوزراء على حياد الجهات العامة في العملية الانتخابية فقد قرر وقف الكثير من المعاملات في الجهات العامة، منها ما يتعلق بالتوظيف والموظفين ومنها ما يتعلق بالعلاج وغيرها الكثير، ولئن كان هذا التوجه محموداً باعتباره يحد من استغلال المنصب العام لتحقيق أغراض شخصية ويمنع المرشحين من تمرير معاملات مخالفة للقانون من خلال علاقاتهم مع المسؤولين، إلا إن هذا التوجه يعني عدم قدرة الجهات العامة على تطبيق القانون خلال تأديتها لواجباتها وإنفاذها لاختصاصاتها، فتلجأ إلى وقف أعمالها خشية وقوع التجاوزات، وفي ذلك إضرار كبير بمصالح المواطنين.. لذا يجب إصلاح النظام الإداري في الجهات العامة مستقبلاً حتى تسير خدمات الدولة بشكل طبيعي، مع رصد لمن يتسبب بمخالفة القانون أو يتجاوز اللوائح أو يضر بمراجعين آخرين، ومعاينة كل شخص يتسبب بذلك التجاوز، بدء من الوزير وحتى أصغر موظف في وقت الانتخابات وطوال العام.

الانتخابات الفرعية:

لقد أشدنا في تقريرنا السابق بتحذير وزارة الداخلية للفتات الاجتماعية من إجراء الانتخابات الفرعية التي يجرمها القانون، خاصة مع تردد أعداد لا بأس بها من مثقفي القبائل ورفضهم لإجراء تلك الانتخابات، لأنها تفتقد لأدنى اعتبارات العملية الديمقراطية في إجراءاتها وتنظيمها والمشاركين فيها وإفراقاتها.. وهذا التوجه لدى عدد من أبناء القبائل كان يمكن استثماره ودعمه من خلال حملات التوعية الإعلامية والدينية الحكومية لمنع تلك الجريمة الانتخابية التي لها انعكاساتها على قيم المواطنة في المديين القريب والبعيد.

وقد اعتمدت وزارة الداخلية - حتى الآن - أسلوب ترك الانتخابات الفرعية تمر، مع رصد لمنظمي تلك الانتخابات تمهيدا لإحالتهم إلى النيابة العامة، وقد تم إحالة أعداد من المواطنين إلى النيابة العامة للتحقيق معهم في تنظيم انتخابات تخص المجلس البلدي التي ستجري انتخاباته نهاية شهر مايو 2009م، مثل انتخابات فرعية إحدى قبائل الجهراء في الدائرة الرابعة، وإحدى قبائل الفروانية في ذات الدائرة، علما بأن تجارب الوزارة السابقة تؤكد على فشل جميع أدلة الإدانة رغم أن المشاركين في الانتخابات الفرعية بعشرات الألوف.

كما لوحظ انجاز العديد من الانتخابات الفرعية على مستوى أفضاء بعض القبائل، وهذا يزيد من حدة المشكلة العصبية وأثرها السلبي على المجتمع، ويعطي رسالة لمنظمي الانتخابات الفرعية: أن تجاوز القانون في تنظيم الانتخابات الفرعية مسموح به.

المال السياسي:

استطاعت وزارة الداخلية في انتخابات مجلس الأمة 2008م من رصد عمليات شراء أصوات في دائرتين، وأحالتهم إلى النيابة العامة، وقد صدر في القضيتين بالدرجة الأولى أحكاماً بالإدانة، وقد كان لوقع هاتين الحالتين أثر إيجابي في تراجع آخرين عن الترشح في الانتخابات - حينذاك - ممن عرف عنهم شراء الأصوات، كما كان لهذا الدور الإيجابي لوزارة الداخلية أثر جيد في انتخابات 2009م، حيث تراجع آخرون عن الترشح للانتخابات ممن عرف عنهم شراء الأصوات.. وفي ذلك نجاح كبير في محاصرة استخدام المال السياسي بحسب لوزارة الداخلية والمسؤولين فيها.. أملين أن يستمر هذا النجاح في تلك الانتخابات، وأن تتمكن الوزارة من ضبط حالات شراء أصوات تأخذ أشكالاً أخرى غير الشراء النقدي، ومنها ترميم الديوانيات وتقديم الأجهزة الإلكترونية والتأثيث للمنازل، حتى تضيف الوزارة إنجازاً جديداً بحسب لها.

كما لا يخفى أن هناك مالا آخر يؤثر في نتائج الانتخابات غير المال الذي يتم فيه شراء أصوات الناخبين، وهو المال السياسي الذي يتم فيه شراء ذمم مرشحين من خلال تمويل حملاتهم الانتخابية، يمكن تناوله في تقاريرنا التالية.

دور العبادة:

يحظر قانون الانتخابات 1962/35 استخدام دور العبادة في الحملات الانتخابية ويعتبرها أحد أنواع الجرائم كما جاء في المادة 45 وأن هناك عقوبات بالسجن والغرامة أو أحدهما لمن استخدم دور العبادة أو دور العلم للدعوة إلى التصويت لمصلحة مرشح معين أو الإضرار به، ووزارة الأوقاف والشئون الإسلامية هي المعنية بالتأكد من عدم استغلال دور العبادة بما يسيء للعملية الانتخابية، مقابل ذلك، يجب أن يكون للوزارة دور إيجابي في ممارسة الناخبين لدورهم الوطني الهام، كالتحذير من المال السياسي ومن الانتخابات الفرعية، كما يجب تبيان ضرورة المشاركة في التصويت لاختيار من يصلح للتشريع والرقابة بشكل عام وليس بتوصيف لا ينطبق معه الحال إلا على مرشح معين أو تيار فكري محدد.

البرامج الانتخابية للمرشحين:

تتراجع أهمية البرامج الانتخابية التي يجب أن يتم اختيار الناخبين على أساسها في ظل انتخابات تنتشر فيها العصبية، لذا وجدنا أن معظم المرشحين في هذه الانتخابات قد قاموا ببناء حملتهم الانتخابية على مواضيع لا تخدم بناء الدولة الحديثة وجزئية وصغيرة، مثل: النقد غير العلمي لمرسوم الاستقرار الاقتصادي والمطالبة بإسقاط القروض ورفض هدم المساجد المتهاككة والمبنية من دون ترخيص، وهي مواضيع لو حسمت في الجلسة الأولى لمجلس الأمة القادم فليس هناك موضوع يمكن لهؤلاء المرشحين من تبنيه فينتهي دورهم، يقابل هؤلاء المرشحين مجموعة أخرى لديهم برنامج عمل يصلح لأربعة سنوات قادمة هي عمر مجلس الأمة.

كما نشير إلى نفس التحريض الذي ينتهجه بعض المرشحين الذين يعرفون على أوتار الفئوية القبلية أو الطائفية بما يسهم في تفتيت الوحدة الوطنية، وهو ما يشكل جريمة من الجرائم التي نصت عليها القوانين الكويتية، مثل قانون الجزاء وقانون المطبوعات والنشر، ولا يجب التهاون في منعه أو المجاملة على حساب الوحدة الوطنية، كما يجب إحالة من يعمل على تفتيت الوحدة الوطنية إلى النيابة العامة تطبيقاً لأحكام القوانين المشار إليها.

وسائل الإعلام:

أشدنا في تقرير المفوضية السابق (الثاني) بالدور الايجابي الذي تقوم فيه العديد من وسائل الإعلام المقروءة والمرئية في محاربة الظواهر السلبية والجرانم الانتخابية والدراسات العلمية حول الانتخابات، وفي هذا التقرير نود الإشارة إلى الدور السلبي الذي تقوم فيه بعض وسائل الإعلام، من خلال إثارة النعرات القبلية والطائفية بالمخالفة للقوانين الكويتية مثل قانون الصحافة والنشر وقانون المرئي والمسموع، لذا نطالب وزير الإعلام القيام في تطبيق القوانين المعنية بوسائل الإعلام، فالحرية يجب أن تكون مسؤولة، والوحدة الوطنية فوق كل اعتبار.

تقارير المفوضية:

وختاما، تود المفوضية التأكيد على أن تقاريرها الأسبوعية تصدر مكتوبة باسم رئيسها ورئيس جمعية الشفافية الكويتية، ويتم نشرها في موقع الجمعية على الانترنت، وهي تقارير تتضمن ما ترصده المفوضية من إيجابيات وسلبيات، سواء ما يتعلق منها بالجهات الحكومية أو المنظمات الأهلية أو المرشحين من الأفراد والجماعات السياسية والفئات الاجتماعية الأخرى، مع حرص المفوضية على البعد عن ذكر الأسماء حرصا منها على نبذ الظواهر السلبية وليس نقد أشخاص بعينهم، وعليه فلا صحة لوجود كشوف لدى الجمعية حول تجاوزات الوزراء في التدخل بالانتخابات، كما أشار بعض الكتّاب في صحف محلية.

التقرير الرابع بتاريخ 2009/4/13م

كان لقاء حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد بمجلس الوزراء يوم 2009/4/12م لقاء هاماً أكد خلاله وجوب تطبيق القوانين وحفظ الدولة والمجتمع من أي نزعات فئوية بغضه بدأت تلوح في أفق الساحة الانتخابية، كما منح هذا اللقاء غطاءً وسندا لوزارة الداخلية تحديدا للقيام بدورها كاملا وفقا للقانون بعد أن لحظنا في المفوضية تردد الوزارة في التعامل مع الجرانم الانتخابية لأسباب سياسية.

وفيما يلي أهم الملاحظات على الاستعداد للانتخابات خلال الأسبوع الرابع من الموسم الانتخابي 2009م:

وزيران يترشحان للانتخابات:

بعد مطالبتنا في التقرير الأول للمفوضية الصادر في 2009/3/23م بضرورة استقالة الوزراء الذين يرغبون بالترشح في الانتخابات، فقد قبلت الحكومة استقالة وزير العدل ووزير الأوقاف والشئون الإسلامية حسين الحريتي وكذلك وزير الصحة روضان الروضان في 2009/4/6م، وقد بقي الوزيران في منصبيهما رغم رغبتهما بالترشح، لمدة 19 يوما من فترة الشهرين، أي ما يعادل ثلث المدة تقريبا، وهي أطول من مدة العام الماضي التي بلغت ربع المدة. كما طالبنا بضرورة رصد الجهات العامة خشية تمرير معاملات غير قانونية تحقيقا لأغراض شخصية، من خلال قيام ديوان المحاسبة وديوان الخدمة المدنية بالتأكد من عدم وجود أي تجاوزات للقوانين واللوائح، وقد نشرت بعض الصحف المحلية عشرات التجاوزات التي رصدها ديوان الخدمة المدنية، وكثير منها في الوزارات التي ترشح وزراؤها للانتخابات.. وهذا ما نبهنا منه، لذلك لا يكفي إلغاء التجاوزات وتصحيح الأوضاع، بل لابد من محاسبة المخطئ.

تحسين كشف الناخبين:

حضر إلى المفوضية بعض الناخبين مبدئين رغبتهم في الطعن في كشف الناخبين استناداً إلى ازدواج الجنسية لأعداد كبيرة من الناخبين، وقد طلبوا من المفوضية إفادتهم حول الإجراءات القانونية التي يمكن لهم إتباعها لتقديم هذه الطعون، وقد درست المفوضية الموضوع من الناحية القانونية، وتبين لها إمكانية تقديم الطعون وفقاً للمواد 8 و 13 من قانون الانتخابات في موعد أقصاه 2009/4/20م، ولكن المفوضية قررت أنها لن تكون طرفاً في تلك الطعون، وأنها تدع ذلك لقرار الناخبين.

الانتخابات الفرعية:

- الوطن يتمزق قبلياً على مرأى من أبناءه، ودور متواضع لوزارة الداخلية لحماية الوطن ووحدته.
- فالدائرة الخامسة، تحتشد فيها صفوف أكبر قبيلتين لكي تحصد كل منهما أربع مقاعد للحفاظ على ما حققته في الانتخابات الماضية، فيما القبائل الصغيرة تجمع صفوفها لكسر سيطرة القبيلتين الكبيرتين، أما العائلات بفئاتهم فيشعرون أن فرصة الكفاءات من أبناءهم منعدمة.
- إحدى القبيلتين الكبيرتين في الدائرة الخامسة عزم ستة مرشحين على خوض الانتخابات العامة دون المرور في الانتخابات الفرعية.. خاصة مع ملاحظة أن كثير من المرشحين يحصل على معظم الأصوات من خارج القبيلة، فضلاً عن عدم الالتزام من قبل كثيرين يقومون بعدم البر بقسمهم فيتخالفون سرا مع مرشحين آخرين من خارج القبيلة التي تعهدوا لها بالالتزام.
- في الدائرة الرابعة، انتهت بعض فروع القبائل من انتخاباتها الفرعية، مثل إحدى القبائل في محافظة الفروانية، فيما أصدرت النيابة العامة أوامر ضبط وإحضار لسبعة من مرشحي القبيلة، وهو أول إجراء على مستوى انتخابات مجلس الأمة، بينما يعترم خمسة مرشحين خوض الانتخابات العامة دون المرور في انتخابات قبيلة.. وفي انتخابات فرعية أخرى بمحافظة الجهراء وصلت فيها الخلافات إلى حد المشاجرات العنيفة بين أبناء القبيلة الواحدة الأمر الذي أدى إلى استدعاء الشرطة لفك التشابك.

بشكل عام، يمكن ملاحظة عزوف متقفي القبائل عن خوض الانتخابات الفرعية لأسباب شرعية وأخرى قانونية.

العنف الانتخابي:

أحد مرشحي الفروعيات بالدائرة الخامسة تحدى وزارة الداخلية في أن تمنع الانتخابات الفرعية للقبيلة التي ينتمي إليها، وقال: "لدينا مجاميع قبلية منظمة سوف تتصدى لأي محاولة حكومية في هذا الشأن"، وحسناً فعلت وزارة الداخلية والنيابة العامة بالتعامل مع هذا التهديد من خلال إحالة من أطلقه إلى النيابة العامة، مع تأكيدنا على ضرورة الالتزام بالقانون في كل المراحل التي يتم فيها التعامل مع المرشح.

الجماعات السياسية:

- قامت كتلة العمل الشعبي بدعم وتشجيع أحد أعضائها في الدخول إلى الانتخابات الفرعية، في حفل افتتاح مقر انتخابي - رغم عدم فتح باب الترشيح - وذلك من خلال حضور ناطق الكتلة الرسمي في هذا الافتتاح وإلقاء كلمة بهذه المناسبة واستماعه لإصرار المرشح على خوض الانتخابات الفرعية وتحدي الدولة بمنعها.
- وجه مرشح يمثل تجمع ثوابت الأمة اتهاماً غير مقبول للجنة إزالة التعديلات على أملاك الدولة قال فيه: أن اللجنة تستعين بعاملين من الشيعة لهدم مساجد السنة، وهذا قول مرفوض بكل الاعتبارات، فهو إن كان صحيحاً فلا يجوز التلطف فيه لأن العاملين بلجنة الإزالة من أهل الكويت ويأتمرون بأوامر الدولة، ويرأسها الفريق متقاعد محمد البدر والمنسق العام العميد متقاعد سعود الخترش، فلا يجوز إثارة النفرات الطائفية بين أبناء المجتمع حيث يتنافى ذلك مع أبسط المفاهيم الدستورية والقانونية والشرعية.

المجتمع المدني:

- أفادت جمعية المهندسين الكويتية بأن لديها برنامجاً انتخابياً مجرباً في عمليات التصويت ويلبي المتطلبات القانونية والدستورية في الكويت، ولئن كان هذا الجهد مشكوراً للجمعية، إلا أن ثقة المرشحين في عمليات الفرز والبرنامج الإلكتروني المستخدم لذلك تأتي في المرتبة الأولى، وإلا فإن الجهات المعنية لا يمكنها الأخذ بالنظام الإلكتروني من دون ثقة مطلقة به، لذلك قد يكون من المناسب تطبيق النظام في انتخابات جمعيات النفع العام والجمعيات التعاونية، بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، مما يشيع ثقة عامة بالنظام يمكن بعدها الانتقال بالتطبيق إلى انتخابات المجلس البلدي فمجلس الأمة.
- الاتحاد الوطني لعمال الكويت ليس من حقه الدفاع عن مرشح، وكذلك النقابات الأعضاء في الاتحاد، ولو كان تحرك رئيس الاتحاد في قضايا تخصص الاتحاد والعمال لكن مقبولاً دفاع الاتحاد والنقابات عن رئيسهم، أما أن يتدخل الاتحاد ويستخدم في حملة انتخابية على مستوى البرلمان فهو أمر غير قانوني، ونتمنى على الزملاء في الاتحاد عدم استخدام منظمة نقابية لتحقيق أغراض شخصية.

وسائل الإعلام:

لوحظ إسفاف بعض وسائل الإعلام المرئي وانحدار لغة الحوار فيها، والبعد عن الطرح الموضوعي والأخلاقي الذي تفرضه أخلاقيات وشرف المهنة الإعلامية، بحجة المنافسة بين القنوات لكسب أكبر عدد من المشاهدين، من خلال طرح كل ما هو غريب وشاذ، كما لوحظ تزايد وتيرة الطرح الطائفي والفنوي البغيض، في ظل التقاعس الواضح لوزارة الإعلام عن تطبيق قانون المرئي والمسموع.

التقرير الخامس بتاريخ 20/4/2009م

تم فتح باب الترشيح في يوم الخميس 16 ابريل لمدة عشرة أيام، حتى يوم السبت 25 ابريل، كما تم تحديد موعد انتخابات مجلس الأمة للفصل التشريعي الثالث عشر في يوم السبت الموافق 16 مايو 2009م، كما تم اعتماد الجنسية الأصلية بدلاً من البطاقة الانتخابية للتحقق من شخصية الناخب وتمكينه من الإدلاء بصوته، فيما بلغ عدد الناخبين

384790 ناخبا، منهم 209111 ناخبة، 175679 ناخبا، موزعين على الدوائر الخمس، وفيما يلي أهم الملاحظات على الاستعداد للانتخابات خلال الأسبوع الخامس من الموسم الانتخابي 2009م:

المقار الانتخابية:

أشدنا في تقاريرنا السابقة بدور الفريق الخاص بمتابعة الانتخابات في بلدية الكويت برئاسة وزير الدولة لشئون البلدية فاضل صفر، حيث أكدت بلدية الكويت على وجوب التزام جميع المرشحين بالنظام الخاص بالمقرات الانتخابية التي بدأ ترخيصها بعد فتح باب الترشيح، وان إعلانات المرشحين خارج المقرات الانتخابية، والإعلانات الأخرى على المنازل سيتم إزالتها جميعها ومخالفة أصحابها، وقد استطاعت البلدية إزالة 4129 إعلان انتخابي مخالف، و 32 مقر انتخابي مخالف على مستوى المحافظات الخمس، فيما نود التأكيد على ضرورة السرعة في إزالة هذه المخالفات وبكل عدالة ومساواة.

تحصين كشوف الناخبين:

اليوم 20 ابريل هو الموعد النهائي لتقديم الطعون على أسماء الناخبين المدرجين في الجداول، وفقا للمادة 13 من قانون الانتخابات، على أن تفصل المحكمة الكلية في هذه الطعون - إن وجدت - في موعد أقصاه آخر شهر يونيو، وفقا للمادة 14 من قانون الانتخابات، أي إن الانتخابات ستجري من دون أن تكون جداول الناخبين محصنة.

الانتخابات الفرعية:

- انتشرت في الصحف خلال هذا الأسبوع بيانات التزكية التي ينشرها أصحابها للإشارة إلى حصولهم على التزكية من القبيلة، وهي إعلانات غير صحيحة، فالتزكية تتم بالإجماع على شخصية واحدة أو بالامتناع عن المنافسة، ولكن الصحيح هو أن هؤلاء قد خاضوا الانتخابات الفرعية التي يجرها القانون وفازوا فيها باقتراع شمل العديد من المرشحين المتنافسين في مراكز اقتراع موزعة على أكثر من منطقة سكنية.
- أنجزت قبيلة مطير في الدائرة الرابعة انتخاباتها الفرعية، حيث اختارت كل من: حسين مزيد، محمد هايف، ماجد موسى، مبارك الوعلان.. حيث عاد هايف والوعلان فقط من الأربعة الفائزين في فرعية 2008م.
- أنجزت قبيلة عنزة في الدائرة الرابعة انتخاباتها الفرعية، حيث اختارت كل من: طلال منيزل، علي دخيل، جمال العلاطي، خضير عقله.. علما بأن القبيلة لم تجر انتخابات فرعية في عام 2008م.
- أنجزت قبيلة عتيبة انتخاباتها الفرعية في الدائرة الخامسة، وقد أسفرت النتائج عن فوز سعدون حماد، عايض أبوخوصة، علما بأن القبيلة اختارتها في فرعية 2008م.
- كما أنجزت قبيلة العوازم انتخاباتها الفرعية بالدائرة الخامسة، حيث أسفرت عن فوز كل من: سالم نملان، سعد زنيفر، فلاح الصواغ، غانم الميع.. وقد خسر جميع الفائزين في فرعية القبيلة في عام 2008م.
- كما أنجزت قبيلة مطير انتخاباتها الفرعية في الدائرة الخامسة، حيث فاز فيها فهد عياد، وهو يفوز لأول مرة.. واختارت قبيلة الدواسر بادي الدوسري، وهو يفوز لأول مرة، كما اختارت قبيلتي السهول والسبيعي طلال الجلال،

وهو يفوز لأول مرة، وأنجزت قبيلة قحطان وبني هاجر انتخاباتها الفرعية التي أسفرت عن فوز دليهي سعد، وهو يفوز لأول مرة.

- كما أنجزت قبيلة العجمان في الدائرة الخامسة انتخاباتها الفرعية، حيث اختارت كل من: خالد العدوة، محمد الحويلة، خالد الطاحوس، الصيفي مبارك.. حيث عاد الحويلة فقط من الأربعة الفائزين في فرعية 2008م.
- بقيت للحملة الاجتماعية والسياسية بين قبيلتي العجمان والمرة لسنوات طويلة، ولكن الانتخابات الفرعية فرقتهما أخيراً، فمع إصرار قبيلة العجمان على اختيار 4 شخصيات من قبيلتهم لتمثيل القبيلتين دفع أبناء قبيلة المرة لاختيار من يمثلهم بعيداً عن العجمان.. وهذه واحدة من سلبيات الانتخابات الفرعية التي يجرمها القانون.

العنف الانتخابي:

- النائب السابق د.ضيف الله بورمية صرح بمعارضته لتكليف شخصية معينة من الأسرة الحاكمة لتولي رئاسة مجلس الوزراء في تشكيله القادم، وقد استخدم عبارات خرجت عن تقييم أداء العمل إلى تقييم شخصه بأوصاف قد تحط من مكانته ، كما أن تكليف رئيس مجلس الوزراء هو من اختصاص سمو الأمير وحده، وهو أسلوب غير مقبول يؤدي إلى زيادة الشحن السلبي في نفوس الناخبين وغيرهم ، في المقابل كان رد فعل الحكومة مبالغاً فيه، فتم ضبط المرشح في يوم الخميس وإحالته إلى أمن الدولة لعرضه على النيابة العامة يوم الأحد للتحقيق معه، كما يتم التوسع في تكليف جرائم الرأي لتصبح جرائم أمن دولة، كما تم منع أي اتصال بين المرشح وذويه خاصة وأنه مصاب بمرض السكر، وهذه ردة فعل من الحكومة فيها تعسف باستخدام الحق، وقد أدت هذه الأحداث إلى تجمهر مؤيدي المرشح في ديوانه وعند مبنى أمن الدولة لأيام متتالية، وفي كل الأحوال يجب تمكين المرشح من تسجيل نفسه في كشوف المرشحين لدى إدارة شؤون الانتخابات.. حيث لا يجوز منع أي مواطن تنطبق عليه الشروط من الترشح إلا بحكم محكمة بات ونهائي.

- كما تم اعتقال عضو المجلس البلدي الذي ينوي الترشح لانتخابات مجلس الأمة خليفة الخرافي لنقده للأسرة الحاكمة، وقد جرى الاعتقال بأجواء نموذجية هادئة، وهذا الاعتقال يقطع الطريق على من يحاول أن يصور الحكومة بأنها تتعامل مع فئات المجتمع الكويتي بتمييز، والأمر عموماً بيد القضاء الذي يحظى بثقة كبيرة في عدالة إجراءاته وأحكامه.

الجماعات السياسية:

- تشكل خلال هذا الأسبوع أول تحالف بين تيارين سياسيين في الدائرة الانتخابية الأولى من تيارين هما "التحالف الإسلامي الوطني" و "تجمع الميثاق الوطني" وهو استمرار للتحالف بينهما في انتخابات 2008 مع تغيير ممثل التجمع.
- أعلن تجمع العدالة والسلام عن ممثليه في الدائرة الأولى وهما النائب السابق صالح عاشور وأمين عام التجمع حسن نصير.
- حسم المنبر الوطني الديمقراطي ممثليه في الدائرة الثانية، وهما عبدالله النيباري ومحمد العبدالجادر، وهذا من شأنه تحسين فرص الاتفاق على قائمة تمثل التيار الوطني الليبرالي، مما يعزز من العمل الجماعي داخل البرلمان بدلاً من العمل الفردي.

- يبدو أن تجمع الرسالة الإنسانية الوطني أو ما يعرف بالحسوية أو الشيخية، قد حزموا أمرهم على أن يمثلهم بالانتخابات كل من: الوزيرة السابقة د.معصومة المبارك في الدائرة الأولى، وعدنان المطوع في الدائرة الثانية، وعضو المجلس البلدي هشام البغلي بالدائرة الثالثة، وهو اتفاق غير نهائي، كما أن د.معصومة تؤكد أنها تترشح في الانتخابات مستقلة.
- رئيس مكتب الشباب في الحركة الدستورية الإسلامية - حدس المحامي أسامة الشاهين أعلن عن استعداده لإطلاق حملة لتعزيز المشاركة الايجابية للشباب من الجنسين في العملية الانتخابية، من خلال الوسائل الإعلامية والالكترونية، وهي حملة موجهة لتشجيع الناخبين على التصويت بشكل عام وليس لخدمة تيار سياسي.
- سمحت تيارات سياسية عريقة لممثليها خوض الانتخابات الفرعية للقبائل، حيث شاركت الحركة الدستورية الإسلامية حدس في فرعية قبائل عنزة بالرابعة والعوازم والعجمان في الخامسة، في حين شاركت كتلة العمل الشعبي في فرعية قبيلتي العوازم والعجمان في الخامسة.

المجتمع المدني:

أعدت جمعية الشفافية الكويتية نشر "معايير المرشح الصالح (5x5+5)" وفيها مجموعة من المواصفات التي يجب أن يتحلى بها - أو أكثرها - النائب عن الشعب في مجلس الأمة. يمكن للناخب الاسترشاد بها، فيعمل على تقييم المرشحين، حتى يختار الشخصية الأكثر ملائمة لشغل عضوية مجلس الأمة. ولقد شملت المعايير: قيم النزاهة والشفافية واحترام القانون، والمؤهلات الشخصية من حيث الخبرة والكفاءة، والسمات الشخصية من حيث القيم الأخلاقية، والأطروحات الفكرية، والبرنامج الانتخابي، كما يجب أن يتعهد المرشح بخمسة أمور.. وقد تم التعاون مع تلفزيون الكويت لتصوير حلقات إعلانية تلفزيونية لكل معيار من هذه المعايير ليتم بثها خلال البرامج اليومية، وهو دور ايجابي تقوم به وزارة الإعلام لأول مرة في حث المواطنين على ممارسة دورهم بإيجابية بعيدا عن الدعاية لأي فئة أو تيار أو مرشح.. كما بادرت بعض الصحف المحلية بنشر المعايير مجانا إيمانا منها بخدمة المجتمع وترويج القيم الصالحة بين أبنائه، كذلك نشرت الجمعية هذه المعايير في موقعها على الانترنت.

التقرير السادس بتاريخ 2009/4/27م

تم إغلاق باب الترشيح في يوم السبت 25 ابريل، حيث بلغ عدد المرشحين 282 مرشحاً منهم 19 امرأة، وقد بلغ عدد المرشحين في الدائرة الأولى 52 مرشحاً، وفي الدائرة الثانية 51 مرشحاً، وفي الدائرة الثالثة 65 مرشحاً، وفي الدائرة الرابعة 74 مرشحاً، وفي الدائرة الخامسة 40 مرشحاً، علماً بأن باب الانسحاب سيبقى مفتوحاً ممن سيتناقص عدد المرشحين في الأيام القادمة، وفيما يلي أهم الملاحظات على الاستعداد للانتخابات خلال الأسبوع السادس من الموسم الانتخابي 2009م:

المقار الانتخابية:

سمحت اللجنة العليا للانتخابات في بلدية الكويت بترخيص المنازل السكنية كمقار انتخابية، على أن تعامل معاملة المقار الانتخابية، وفقاً لضوابط وشروط قانون الانتخابات رقم 2008/4 وهذا التنظيم ينهي التلاعب الذي حدث في انتخابات 2008 حيث كان بعض المرشحين يحصل على مقرين اثنين وفقاً للقانون وعدد كبير من المنازل السكنية باعتبارها ليست مقارا انتخابية.

الحرمان من الترشح للانتخابات:

يشترط في المرشح أن تتوفر فيه شروط الناخب الواردة في قانون الانتخاب، وفي المادة (2) من القانون حُرِّم المرشح والناخب المحكوم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف والأمانة من التصويت أو الترشح إلى أن يرد إليه اعتباره، وقد كان لتأخر وزارة الداخلية في انتخابات 2008م في حسم رأيها في منع ترشح عدد من الشخصيات بناء على هذه المادة، أن حدثت أخطاء كثيرة بالشطب، استطاع معها أكثرية المشطوبين من كسب قضيتهم أمام المحاكم بإعادة قيدهم، وهذه أدت إلى صعوبات في إعداد أوراق الاقتراع نفسها، لذا يجب حسم موضوع شطب المرشحين وفقاً للقانون في وقت مبكر لتمكين المرشحين المشطوبين من اللجوء إلى القضاء وحسم الموضوع في وقت كافٍ قبل يوم الاقتراع.

الناخبون:

حرم قانون الانتخابات في مادته الثالثة رجال القوات المسلحة والشرطة من حق التصويت في الانتخابات، وقد بنا في تقرير سابق أن هذا المنع يخالف المعايير الدولية في حق التصويت، في الوقت الذي لم يشمل هذا المنع العسكريين من الحرس الوطني، كما ظهرت حالة استثنائية أخرى وهي وجود عدد من العسكريات الإناث، وهن شريحة يحق لها التصويت لأن نص المادة 3 موجه للرجال فقط، ولا بد من الإشارة إلى وجود هذه الفوضى في التعامل مع شريحة الناخبين من العسكريين جدير بمعالجته من خلال مساواتهم جميعاً، فمع ثبات عدم وجود ما يدعو للخوف من استخدام العسكريين لحقهم في التصويت والترشيح، كما هو الحال مع رجال الحرس الوطني، فقد باتت معالجة هذا الملف وتطبيق نصوص الدستور بالمساواة بين جميع أبناءه أمراً ضرورياً، ويستحق معه استخدام أداة مرسوم الضرورة.

شراء الأصوات:

انتشر كلام كثير ومتواتر بشأن شراء الأصوات في الانتخابات الفرعية، ولكن لم تقع بين أيدينا أدلة ثابتة، حيث كان المتداول قيام بعض المرشحين بشراء أصوات داخل القبيلة، وهو أمر يستفيد منه الراشي لصغر العينة التي يتم شراءها مقابل عدد أكبر في الانتخابات العامة، وتمكن الراشي من سرية إجراءات الرشوة، وانخفاض تكلفتها لقلّة الطلب داخل الانتخابات الفرعية بالمقارنة مع الانتخابات العامة.

علماً بأن عمليات شراء الأصوات قد تتسع في الفترة المتبقية من الموسم الانتخابي، وهو ما يجب أن تعمل وزارة الداخلية على مكافحته، خاصة وأنها نجحت في العام الماضي بضبط حالتين، سيما وأن محاربة شراء الأصوات عليها إجماع شعبي يعكس تجريم الانتخابات الفرعية.

الانتخابات الفرعية:

- انتهى موسم الانتخابات الفرعية لهذا العام مع إتمام قبيلة الرشادة لانتخاباتها الفرعية، حيث استطاعت جميع القبائل التي رغبت بتنظيم انتخابات فرعية من إتمامها دون أي عوائق تذكر، وكان الملاحظ في انتخابات 2009 أن وزارة الداخلية لم تمارس أي دور في محاولة لمنع الجريمة الانتخابية، واكتفت برصدها ومحاولة جمع الأدلة وتقديمها إلى النيابة العامة، وهو أسلوب لا يمكن الحكم على جدواه إلا من خلال الأدلة التي قامت وزارة الداخلية بتجميعها ومدى الأخذ بها حين النظر فيها أمام القضاء.
- أنجزت قبيلة الظفير انتخاباتها الفرعية فاختارت اثنين من أبنائها هما: حسين جليبيب السعيدى وثامر سعد السويط.
- حسنا فعلت قبيلة العوازم في الدائرة الأولى حينما قررت عدم تنظيم انتخابات فرعية، خاصة مع تجربة انتخابات 2008 حينما اختارت الدائرة ابن القبيلة المرشح حسين الحريتي وهو لم يخض الانتخابات الفرعية، فيما لم ينجح ممن انتخبتم فرعية القبيلة إلا واحدا من أربعة، وهذا ما يعزز للحملة الوطنية بين أهل الكويت حضرا وقبائل.
- أمرت النيابة العامة بضبط وإحضار المرشحين والمشاركين في الانتخابات الفرعية من قبيلة عنزة ومن قبيلة مطير ومن قبيلة الظفير في الدائرة الرابعة، ومن قبيلة العوازم ومن قبيلة بني هاجر في الدائرة الخامسة، فتم التحقيق معهم جميعا والإفراج عنهم بكفالة مالية.
- تم الإعلان عن تحالف رباعي بالدائرة الخامسة بين ممثلي أربع قبائل وهم: دليهي الهاجري وفهد المطيري وبادي الدوسري وسعدون حماد العتيبي

العنف الانتخابي:

- شهد هذا الأسبوع الإفراج عن المرشح في الدائرة الخامسة خالد الطاحوس بكفالة مالية، وقد استطاع ترشح نفسه لخوض الانتخابات، خاصة بعد نجاحه ضمن أربعة مرشحين في الانتخابات الفرعية التي نضمتها قبيلة العجمان.
- تم تمكين المرشح د.ضيف الله بورمية من الترشح رسميا للانتخابات في مكان اعتقاله في مبنى أمن الدولة، حيث انتقل إليه موظف مختص من إدارة شؤون الانتخابات في وزارة الداخلية، وقد تم الإفراج عن بورمية في وقت لاحق خلال هذا الأسبوع.
- كذلك تم الإفراج عن المرشح خليفة الخرافي، الذي تمكن من الترشح قبل الاعتقال، وبذلك لم يبق أحد من المرشحين رهن الاعتقال.
- أملين أن لا تتكرر الاعتقالات لأي مرشح في الانتخابات، كما نتمنى أن يحرص جميع المرشحين على الالتزام بالقانون في حملاتهم الانتخابية، حتى يبقى الاختلاف في إطار خدمة الكويت.

دور العيادة:

أصدرت إدارة الفتوى في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية مجموعة من النصائح العامة المتعلقة بالانتخابات وما تشهده من ظواهر سلبية، مثل نقل الأصوات بين الدوائر وشراء الأصوات والتنازع بين المرشحين، والتوجيه بحسن الاختيار من الكفاءات ممن يصلح لمهام عضو مجلس الأمة.

وقد لوحظ بشكل عام أن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بإمكانها القيام بدور أكثر إيجابياً لحث الناخبين على ممارسة دورهم بشكل صحيح، والتنبيه عليهم بالابتعاد عن مخالفة القوانين وتطبيق النظم الخاصة بالانتخابات، ولكن دورها كان مفقوداً في موضوع الانتخابات الفرعية القائمة على العصبية البغيضة، كما أن دورها متواضع في التحذير من الرشوة الانتخابية، وكذلك دورها في التنبيه على اختيار المرشح الصالح يأتي على استحياء.. علماً بأن الخطاب الديني السليم مؤثر بدرجة عالية في تنظيم موسم انتخابي جيد وفي توجيه الناخبين لممارسة دورهم في اختيار السلطة التشريعية، ولكنه لم يستخدم، من خلال وسائل متعددة كالتوعية العامة وخطب يوم الجمعية وإقامة الندوات وإعداد المطبوعات التوعوية.

الجماعات السياسية:

- أعلن التجمع الإسلامي السلفي عن ممثليه في عدد من الدوائر، وهم: محمد الكندري في الدائرة الأولى، خالد السلطان وعبدالمطيف العميري في الدائرة الثانية، د.علي العمير ونصار العبدالجليل في الدائرة الثالثة، ولم ينزل على قوائم التجمع أحد في الدائرتين الرابعة والخامسة.
- قرر حزب الأمة عدم خوض الانتخابات لهذا العام في بيان له نشره في الصحافة المحلية، وعللوا ذلك بوصول العملية السياسية إلى طريق مسدود.
- أشرنا في بياننا الخامس إلى أن تجمع الرسالة الإنسانية الوطني أو ما يعرف بالحساوية أو الشيخية قد حددوا ممثليهم بالانتخابات، فيما نشر خلال هذا الأسبوع إعلان مدفوع الثمن في عدد من الصحف المحلية من مجلس أبا نر الغفاري الذي تديره مجموعة من رجالات الحساوية بينوا فيه أن التجمع لا يمثلهم ولا يعدوا أنه يمثل مجموعة قليلة من الحساوية.
- أشرنا في تقريرنا الخامس إلى أن الحركة الدستورية الإسلامية - حدس شارك ممثلها في الانتخابات الفرعية لقبيلة عنزة، ولم نذكر - سهواً اسم مرشح التجمع الإسلامي السلفي علي دخيل الذي خاض الانتخابات نفسها لقبيلة عنزة، لذا اقتضى التنويه، وفي كل الأحوال، فقد ذكر مرشحي حدس والسلف أنهم ترشحوا في الانتخابات الفرعية لعدد من القبائل مستقلين لا ممثلين لتيارات سياسية في كل من عنزة الدائرة الرابعة وعوازم وعجمان الدائرة الخامسة.

المجتمع المدني:

- في سابقة تعتبر الأولى من نوعها، وافقت الجهات المختصة بتنظيم انتخابات مجلس الأمة لمتطوعي جمعية الشفافية الكويتية دخول مراكز الاقتراع في يوم 16 مايو، للتأكد من سلامة العملية الانتخابية وشفافيتها ونزاهتها وخلوها من الأخطاء، وهي خطوة تؤكد حرص المنظمين على نزاهة الانتخابات وبث الطمأنينة في المجتمع المدني حول شفافية العملية الانتخابية، كما تؤكد الثقة بجمعية الشفافية الكويتية باعتبارها جمعية تمارس دورها بمهنية عالية ومسؤولية كبيرة.
- ينظم الاتحاد الوطني لطلبة الكويت - فرع بريطانيا وإيرلندا "حملة الكويت أهم" يدعو فيها المرشحين للتوقيع على وثيقة للابتعاد عن التآزيم والاهتمام بالتنمية، ونبذ التعصب الطائفي والقبلي، مع الدعوة للتصويت لصالح المرشحين الذي يوقعون على الوثيقة.

- حملة شبابية وطنية بعنوان "علشان الكويت" تضم العشرات من الشباب من الجنسين تهدف إلى الحث على المشاركة في التصويت وحسن اختيار المرشح الذي يصلح للرقابة والتشريع في مجلس الأمة.
- أعدت جمعية المعلمين الكويتية ميثاق (مع المعلم) ويحتوي على مجموعة من المطالب الخاصة بالمعلمين، ودعت المرشحين للتوقيع على الوثيقة والتعبير عن دعمهم لقضايا المعلمين في مقر الجمعية أيام 28-29-30 ابريل 2009م.

التقرير السابع بتاريخ 2009/5/4م

شهد الأسبوع السابع من الموسم الانتخابي نشاطا ملحوظا للمجتمع المدني، كما بدأ موسم شراء الأصوات في جميع الدوائر ، وهو ما يجعل المسؤولية على وزارة الداخلية كبيرة في تأكيد شفافية ونزاهة الانتخابات وخلوها من الجرائم الانتخابية، وفيما لم يتبقى من الموسم الانتخابي سوى عشرة أيام فإن موضوع شطب المرشحين ممن لا تنطبق عليهم الشروط ما زال معلقا لم ينجز بعد.

وفيما يلي أهم الملاحظات على الاستعداد للانتخابات خلال الأسبوع السابع من الموسم الانتخابي 2009م:

الخدمات الحكومية للمرشحين:

يقوم ديوان الخدمة المدنية بدور جيد في تطبيق قرار مجلس الوزراء بشأن وقف النقل والندب والترشيح في الجهات الحكومية، وقد استطاع رصد 185 مخالفة في 23 جهة حكومية خلال شهر واحد، بواسطة مراقبي شؤون التوظيف التابعين للديوان، فيما تم سحب نصف تلك القرارات تقريبا، والشئ المؤسف في الموضوع أن أكثر وزارتين لديهما مخالفات هما وزارة الداخلية ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

كما ترد إلى المفوضية الكثير من المعلومات حول قيام مرشحين بتمرير معاملات وأخذ تأشيرات – أحيانا – بالموافقة على أن يتم التنفيذ بعد انتهاء الانتخابات، ويقوم بتمريرها مسؤولين في الوزارات من درجة وكيل وزارة أو أقل، طمعا في رضا هذا المرشح، بحسب قوة فرص فوزه.

الحرمان من الترشح للانتخابات:

أكدنا في تقرير سابق على ضرورة حسم الحكومة في وقت مبكر لموضوع شطب المرشحين الذين لا تتوافر فيهم شروط الناخب وفقا للمادة (2) من قانون الانتخاب التي حرمت المرشح والناخب المحكوم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف والأمانة من التصويت أو الترشيح إلى أن يرد إليه اعتباره، ولعل أخذ رأي إدارة الفتوى والتشريع بقائمة أسماء المتوقع شطبهم يعطي موضوع الشطب الحق في الدراسة والفحص حتى لا تتكرر أخطاء انتخابات 2008م في الموضوع، لذا ينبغي على الحكومة حسم قرار الشطب من عدمه خلال هذا الأسبوع، حتى يتمكن من تشطب أسماؤهم من الطعن أمام القضاء وصدور الأحكام قبل الاقتراع بوقت كافٍ لطباعة أسماء المرشحين.

شراء الأصوات:

أكد الناطق الرسمي لوزارة الداخلية على استعدادات وزارة الداخلية لمحاربة ظاهرة شراء الأصوات ، ولكن بكل أسف أنباء شراء الأصوات لم تستثن أي دائرة انتخابية، حيث انطلقت عمليات الشراء في الانتخابات الفرعية في الفترة الماضية، وبدأت الآن عمليات الشراء على مستوى الانتخابات العامة، ولا يوجد لوزارة الداخلية أي عذر في عدم تمكنها من رصد جرائم شراء الأصوات، فالمرشحين الذين يقومون بهذه الجرائم أعدادهم قليلة في حدود خمسة مرشحين في كل دائرة انتخابية، وان كان هناك تقصير من الوزارة في مكافحة الانتخابات الفرعية ومنعها، فننتوقع منها عدم الفشل في منع شراء الأصوات، في جميع الدوائر الانتخابية.

وعلى وزارة الداخلية إعلان خط هاتف ساخن لاستقبال شكاوى المواطنين وبلاغاتهم بشأن عمليات شراء الأصوات، والتعامل معها بكل جدية وسرعة، حتى لا تنتهم الوزارة بالتواطؤ.

كما نشرت جريدة الرؤية يوم الأحد 2009/5/3 صورة لشيك باسم أحد المرشحين يتلقى قرابة مليون دينار من شخصية خليجية، وعلى الجهات المعنية في وزارة الداخلية والبنك المركزي تتبع الموضوع وتأكيداه أو نفيه.

الانتخابات الفرعية:

- تم الإعلان عن تحالف رباعي في الدائرة الرابعة بين قبائل الظفير وعتيبة والعوازم، تحت اسم "المتوكلون" وضم في عضويته د.حسين جليبيب الظفيري ، ثامر السويط الظفيري، ضيف الله نهار العتيبي، سعد الرويشد العازمي.
- تشكلت أيضا خلال هذا الأسبوع قائمة جديدة في محافظة الجھراء التابعة الى الدائرة الرابعة بعنوان (الجميع) ضمت كل من مطر طليحان الشمري، محمد الحذيان العجمي، فواز العدوانى، صالح السعيد.
- تم تشكيل تحالف (محافظون) في الدائرة الخامسة، يضم اثنين من الحضر واثنين من القبائل، وهم صقر عبدالرزاق العنزي، طلال الجلال السهلي، فيصل محمد الكندري ، حمود محمد الحمدان، والقائمة الجديدة تواجه قائمة العوازم وقائمة العجمان وقائمة الهواجر مع مطير والدواسر وعتيبة.

الجماعات السياسية:

- أشرنا في التقرير الخامس إلى تشكل أول تحالف بين تيارين سياسيين في الدائرة الانتخابية الأولى من تيارين هما "التحالف الإسلامي الوطني" ويمثله عدنان سيد عبدالصمد وأحمد لاري، و"تجمع الميثاق الوطني" ويمثله د.يوسف حسن الزلزلة، وقد انضم إليهم تحت "قائمة الائتلاف" مرشح رابع هو حمد طاهر بوحمد عن "الحساوية أو الشيخية" .
- أصدرت الحركة السلفية، وهي حركة قريبة من حزب الأمة الذي قرر مقاطعة الانتخابات لهذا العام بعد نتائج المتواضعة في انتخابات 2008م، أصدرت الحركة بيانا مستهجنا عبرت فيه عما وصفته "فتوى" بتحريم التصويت للمرأة.
- أعلنت "حدس" عن قائمتها في الدائرة الثانية حيث ضمت كل من د.جمعان الحريش و د.حمد المطر، في حين قررت نزول مرشحيتها في الدائرتين الأولى والثالثة مستقلين، وفي الدائرة الخامسة ضمن قائمة قبيلة العوازم.
- قرر التحالف الوطني الديمقراطي نزول مرشحيه في الدائرتين الثانية والثالثة مستقلين من دون قوائم معلنة.

المجتمع المدني:

- انطلقت في محافظة الجھراء ، وهي جزء من الدائرة الرابعة مع معظم محافظات الفروانية، حملة شعبية بعنوان "حول صوتك جھراوي" بعد أن وصل من الجھراء مرشح واحد من أصل عشرة إلى قبة البرلمان في انتخابات 2008م.
- قررت إدارة جامعة الكويت منع المرشحين من الدخول إلى الجامعة وإلقاء المحاضرات في هذا الموسم الانتخابي، بحجة عدم احتياز الجامعة لمرشحين دون غيرهم، ولأن المنظمات الطلابية تقتصر دعواتها على ممثلين لتيارات سياسية محسوبين عليها، ونرى في المفوضية إن هذا القرار غير صحيح، وإن المنع يجب أن يقتصر على استضافة مرشحين داخل الفصل الدراسي للترويج لبرنامج الانتخابي، أو استخدام مسؤول جامعي في موقع عمله للترويج لأحد المرشحين، أما الندوات العامة خارج الفصل الدراسي التي تقيمها المنظمات الطلابية فهي مباحة ومطلوبة، شريطة عدم استخدامها للترويج الانتخابي المباشر لأحد المرشحين، وإن تتصرف الجهة المنظمة بحيادية ووفقاً للوائح المنظمة للأنشطة الطلابية في الجامعة.
- أنجزت جمعية الشفافية الكويتية منتدى الكويت للشفافية الثالث تحت شعار (الكويت مركز مالي وتجاري) ، على أمل أن تتوجه البرامج الانتخابية للمرشحين تجاه المشاريع التنموية والخطة العامة التي تحتاجها الدولة، وقد بدأ مجلس الوزراء الاهتمام بالموضوع، في حين أخذ بعض المرشحين الموضوع باهتمام كبير ضمن برنامج عمله.
- جماعة الخط الأخضر البيئية الكويتية: أصدرت بياناً تدعو فيه المرشحين إلى الاهتمام بالقضايا البيئية ضمن برامجهم الانتخابية، كما دعت الناخبين إلى اختيار المرشح الذي يهتم بالقضايا البيئية.
- تعلن جمعية الشفافية الكويتية اليوم الاثنين عن حملة وطنية بعنوان (للكويت أصوت) تحت فيها الناخبين على الذهاب إلى مراكز الاقتراع في يوم 2009/5/16 للإدلاء بأصواتهم، لأن عدم المشاركة في التصويت من شأنه التقليل من فرص المرشحين الصالحين للوصول إلى البرلمان والقيام بدورهم التنموي.
- اللجنة البيئية التطوعية لمنطقة أم الهيمان: أعدت اللجنة ميثاقاً خاصاً بمنطقة أم الهيمان التي فيها الكثير من الملوثات والتي ينعكس أثرها على سكان المنطقة، فقام العديد من المرشحين بالدائرة الخامسة في المشاركة بالتوقيع على ميثاق متابعة التلوث في أم الهيمان.
- أطلقت جمعية الشفافية الكويتية (معايير المرشح الصالح 5+5x5) على الانترنت، وتحتوي على ثلاثين معياراً، وهي منشورة على موقع الجمعية، كما يتم توزيع المطبوع الخاص بها في المقرات والأماكن العامة.
- نظم الاتحاد العام لطلبة ومنتدبي الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب حملة (بقناعة) بهدف تعزيز المواطنة الصالحة، ومحاربة شراء الأصوات، والابتعاد عن التعصب الطائفي أو القبلي أو العائلي، ودعت المرشحين للتوقيع على الميثاق، حيث يتم نشر إعلان صحفي بأسماء الموقعين.
- منتدى أكاديميون بلا حدود: أصدروا ميثاقاً لاختيار النائب الوطني المخلص، حيث حددوا مواصفاته وأعلنوا عنه في مؤتمر صحفي.

التقرير الثامن بتاريخ 2009/5/11م

بقي أقل من أسبوع واحد على يوم الانتخابات الذي يصادف 16 مايو 2009م، ولعل أبرز الملاحظات خلال هذا الأسبوع، هو موافقة المجلس الأعلى للقضاء على رقابة المجتمع المدني لهذه الانتخابات ممثلة في جمعية الشفافية الكويتية من خلال معاملة متطوعها معاملة رجال الإعلام، وتردد اللجنة الاستشارية في قبول رغبة المجلس الأعلى للقضاء، كذلك استمرار عمليات شراء الأصوات في جميع الدوائر وعدم تمكن أجهزة وزارة الداخلية من إلقاء القبض على أي مرشح أو معاونيه في تلك الجريمة البشعة، وقرار المحكمة بإحالة تجريم الفرعيات إلى المحكمة الدستورية. وفيما يلي أهم الملاحظات على الاستعداد للانتخابات خلال الأسبوع الثامن من الموسم الانتخابي 2009م:

اللجنة الاستشارية المشرفة على سير انتخابات مجلس الأمة لعام 2009م:

- الجمعية خاطبت رئيس المجلس الأعلى للقضاء بطلب مراقبة الانتخابات في يوم الاقتراع والفرز، على أن يعامل متطوعي الجمعية معاملة الإعلاميين، وقد ناقش المجلس الأعلى للقضاء طلب الجمعية ووافق عليه، إيماناً من المجلس بأهمية المجتمع المدني، وضرورة مشاركته في مثل هذه المناسبات كما هو معمول به في الديمقراطيات المتقدمة، فأرسل المجلس الأعلى للقضاء كتاباً في 2009/4/22 إلى رئيس اللجنة الاستشارية، واستلمنا نسخة منه بالفاكس في 2009/4/26م، وجاء في الكتاب "المجلس لا يمانع من التعاون مع هذه الجمعية ومعاملتها معاملة أجهزة الإعلام في هذا الشأن".

- صدر في بعض الصحف يوم 2009/5/8 نفي من مصدر قضائي السماح لجمعية الشفافية الكويتية بمراقبة الانتخابات، وقد استوقفنا في الجمعية هذا التصريح الذي يجب أن نعلق عليه بالآتي:
جاء في التصريح أنه من "مصدر قضائي"، وهنا يجب أن نفرق بين الوظيفة القضائية التي يتولاها القاضي في المحكمة وبين الوظيفة الإدارية التي يتولاها رئيس وأعضاء اللجنة الاستشارية التي تشرف على الانتخابات، كما انتهت إلى ذلك المحكمة الدستورية بالكويت، فوظفتهم باللجنة "إدارية" وإن كانت مهنتهم الأساس "قضائية"، ونقدمهم بصفتهم الإدارية مباح ومراقبتهم واجب والطعن فيما يعلنونه من نتائج الانتخابات واقع، وخير دليل أحكام المحكمة الدستورية التي أبطلت أعمال رؤساء أكثر من لجنة من اللجان في انتخابات 2008م.

ساعنا بشكل كبير ما جاء في ذات التصريح "أن الأدنى لا يراقب الأعلى"، وسبب استيائنا أن المجتمع المدني ليس أدنى من السلطة القضائية ولا يعمل لديها، كما أن المجتمع المدني لا يعمل لدى اللجنة الاستشارية، والمجتمع المدني في الكويت وفي العالم المتحضر يراقب السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، ولا يدعي لنفسه العلو عن الآخرين، وإن كان هناك "أدنى وأعلى" فعلى اللجنة الاستشارية تطبيق ذلك على نفسها حيث وافق المجلس "الأعلى" للقضاء على دخول الجمعية لمراكز الاقتراع، وكان الأولى باللجنة قبول رغبة المجلس وقراره لا تحميصه والتردد في تطبيقه.

من المناسب أن تعلم اللجنة الاستشارية أن متطوعي جمعية الشفافية قد دخلوا في انتخابات مجلس الأمة 2008م إلى مراكز الاقتراع بفضل تفهم كثير من رؤساء اللجان لأهمية المجتمع المدني وضرورة مشاركته في رقابة الانتخابات، وإننا في هذه الانتخابات فضلنا أن يكون الإذن عاما بدلا من تركه لاجتهاد رؤساء اللجان، وهدفنا في ذلك تسجيل نقطة إيجابية للكويت وقضائها بالسماح للمجتمع المدني بالمراقبة بدلا مما سجلته المنظمات الدولية في انتخابات 2008 أن الكويت لا تسمح بمراقبة المجتمع المدني للانتخابات.

- وفيما يلي ملاحظتنا الأخرى على اللجنة الاستشارية:

1. يجب أن يكون للجنة الاستشارية نطاق رسمي، وموقع على شبكة الانترنت يبيث فيه كل المعلومات والبيانات الخاصة بأعمال اللجنة، حتى لا تدع مجالاً للتفسير والتأويل والاعتماد على تصريحات "مصدر مسؤول".
2. يجب على اللجنة الاستشارية تقديم بيانات واضحة وتفصيلية حول طريقة إدارة الانتخابات، مع تقديم ورشة عمل مطولة لمندوبي المرشحين وبحضور وسائل الإعلام حول كافة الإجراءات التي ستتبع في يوم الانتخابات وطريقة التصويت وطريقة الفرز، بدلاً من حدوث التباين وتزايد الاستفسارات وتعدد الاجتهادات في يوم الاقتراع.
3. أن الأوان لتأسيس إدارة عامة للانتخابات تتولى كافة أعمال الانتخابات الموزعة حالياً على عدد من الجهات العامة والقضاء، لمنع السلبات الموجودة، وللقيام بأدوار ما زالت مفقودة لا تقوم بها أي جهة، ولمراقبة الصرف على الحملات الانتخابية وغيرها من أمور.

الخدمات الحكومية للمرشحين:

- أشرنا في تقريرنا السابع إلى وجود تجاوزات لدى 23 جهة حكومية لقرار مجلس الوزراء بشأن وقف النقل والندب والترشيح في الجهات الحكومية، وأن وزارة الداخلية ثم وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في مقدمة الجهات المخالفة، وقد وردنا اتصال من وكيل وزارة الداخلية المساعد للشؤون المالية والإدارية أكد فيه أنه لا توجد إلا مخالفة واحدة جاري معالجتها، وأن هناك جهاز عسكري في الوزارة لا يخضع للوائح ديوان الخدمة المدنية، وأن الوزارة حريصة على الالتزام بقرارات مجلس الوزراء.
- كما وردنا اتصال من وكيل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية أكد فيه أن القرارات المخالفة عددها 25 قراراً وأنه تم سحب 20 قراراً والباقي 5 فقط وهي لا يشملها حظر مجلس الوزراء لأنها قرارات للتسكين في مناصب إشرافية لفترة مؤقتة وليست دائمة وأن الوزارة على استعداد لإلقائها إذا طلب الديوان منها ذلك.. والمفوضية تسجل شكرها لحرص الوزارتين على الالتزام بقرار مجلس الوزراء، كما أن المفوضية ستتابع هذا الملف في نهاية الانتخابات أملى التزام كافة الجهات بموسم انتخابي خال من الفساد.
- هناك توجه جيد لدى مجلس الوزراء بمعاينة من يتجاوز قراراته في التعيين والنقل والندب، وهذا أمر جيد نتمنى تطبيقه بعدالة وسواسية على جميع المخالفين في كافة الجهات دون النظر إلى مسمياتهم الوظيفية.

الحرمان من الترشح للانتخابات:

حسناً فعلت وزارة الداخلية حينما انتهت في وقت مبكر من موضوع شطب المرشحين الذين لا تتوافر فيهم شروط الناخب والمرشح، بعد أن عرضت الوزارة كشفاً بالأسماء على إدارة الفتوى والتشريع، فتم شطب ثلاثة مرشحين بعد التأكد من عدم توافر الشروط، فالوزارة انتهت من ذلك في وقت كافٍ للمشطوبين للتقدم بطعونهم على قرار الشطب حتى يحصلوا على أحكام قبل يوم الاقتراع بوقتٍ يكفي لإعادة إدراج أسمائهم في قائمة المرشحين.

شراء الأصوات:

- أشرنا في تقريرنا السابق إلى تلقي أحد المرشحين قرابة مليون دينار من شخصية خليجية بواسطة شيك، وطالبنا الجهات المعنية في وزارة الداخلية والبنك المركزي تتبع الموضوع وتأكيد أو نفيه، وقد بادر المرشح عسكر العنزي بنفي تلقيه تمويلاً خارجياً لحملته الانتخابية، وبين أن المبلغ المحوّل إليه من عملية بيع بالأجل قبل عامين لإبل والآن تسلم قيمتها.
- بقي الشخص الآخر في الدائرة الخامسة الذي تسلم مبلغاً من جهة خارجية قيمته أربع مائة ألف دينار لم يصدر منه أي تعليق.
- رغم تواتر الحديث عن شراء الأصوات، وبقاء أيام معدودة على الانتخابات ، إلا أن وزارة الداخلية لم تتمكن حتى الآن من الإمساك بأي دليل على عمليات الشراء، علماً بأن صدى القبض على حالات شراء أصوات في انتخابات 2008م قد أثر كثيراً وبشكل إيجابي على عمليات شراء الأصوات ولكن لم يقض عليها. متمنين أن تحقق الوزارة هذا العام إنجازاً في هذا الملف الذي يشكل قلقاً كبيراً على نزاهة الانتخابات وعلى سمعة الديمقراطية الكويتية.

الانتخابات الفرعية:

- تم خلال هذا الأسبوع الإعلان عن تحالف رباعي في الدائرة الرابعة بين قبائل العجمان والعداوين وشمر والسعيد، تحت اسم "الرابعة للجميع" وضم في عضويته محمد عبدالله العجمي ، فواز فهد العدواني، مطر ظليحان الشمري، صالح عثمان السعيد.
- تم خلال هذا الأسبوع الإعلان عن قائمة تحالف في الدائرة الثانية تضم مرزوق البنيان و د.عوده العوده وخلف الهاجري وهم من سكان الصليبيخات والدوحة.
- في حكم لمحكمة الجنايات يعتبر الأول من نوعه، صدر في 2009/5/10م قضت المحكمة بوقف نظر دعوى انتخابات فرعية قبيلة المطران المتهم فيها 17 مواطناً، وقررت المحكمة إحالة القضية إلى المحكمة الدستورية للفصل فيها، بعد أن رأت جدية الدفع بعدم دستورية المادة 45 البند 5 من القانون رقم 1962/45 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة.. وقد بنا الدفاع مرافعته على محورين: الأول مجموعة من النصوص الدستورية مثل المواد 6 و 7 و 8 و 9 و 30 و 44 ، والثاني تقرير جمعية الشفافية الكويتية الذي صدر بالتعاون مع المنظمة الدولية لتقارير الديمقراطية والذي يدعم رأي الدفاع.. وبذلك فإن المجتمع سينتظر قرار المحكمة الدستورية في مدى دستورية تجريم الانتخابات الفرعية.

الجماعات السياسية:

- يعتر البرنامج الانتخابي هو المعيار الأهم لانتخاب المرشحين المستقلين أو القوائم الانتخابية، إلا أن البرامج لم تنتشر كثيراً في هذه الانتخابات، وفي أحسن الأحوال صدرت بعض الأمنيات أو الوعود التي لا ترتقي لأن تكون برنامجاً انتخابياً.. في حين صدرت برامج انتخابية متكاملة من قبل مرشحين مستقلين.
- في خطوة لافتة، أصدر المنبر الديمقراطي برنامجاً انتخابياً شاملاً لكثير من القضايا في مجالات متعددة، ولكن ما لبث أن تم التراجع عن هذا البرنامج، وصدر بيان من المنبر يؤكد على عدم إلزامية البرنامج لمرشحيه الثلاثة.
- بقيت كثير من الجماعات السياسية من دون برنامجي انتخابي يمكن محاسبتهم بناء عليه.

المجتمع المدني:

- مؤتمر كويت الأمل: نظم مجموعة من الشباب يقطن أكثريتهم في الدوائر الثلاث الأولى مؤتمراً يعكس رؤيتهم لمستقبل الكويت وطموحاتهم من مجلس الأمة القادم، شارك فيه عدد من الشخصيات من غير المرشحين، كما شارك في التوقيع على وثيقة المؤتمر التي تتعلق بقضايا الشباب عدد كبير من المرشحين، وقد شارك في المؤتمر أكثر من مائتي شاب من الجنسين.
- متطوعون من أجل الكويت: قام مجموعة من الناشطين بتنظيم عدد من الأنشطة، ركزت على دعوة الناخبين إلى حسن الاختيار وضرورة المشاركة في يوم التصويت، من خلال وسائل متعددة كالإعلانات الصحفية والتلفزيونية.

التقرير التاسع والأخير بتاريخ 2009/5/18م

أنجزت انتخابات مجلس الأمة للفصل التشريعي الثالث عشر التي عقدت في يوم السبت 2009/5/16م، وظهرت نتائجها في يوم الأحد 5/17 ، ولعل أبرز ما جاء فيها انسيابية عمليات التصويت، والإعلان عن فوز أربع نساء مرشحات في الدوائر الثلاث الأولى، فيما تؤكد المفوضية بأن تقريرها التاسع هو آخر تقرير أسبوعي تصدره بشأن الانتخابات، على أن يصدر تقرير ختامي مفصل بايجابيات وسلبيات كافة الأطراف المشاركة في الانتخابات ، مع تقديم قائمة بالتوصيات التي يمكن الاستفادة منها في الانتخابات القادمة، على مستوى السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.

وفيما يلي أهم الملاحظات على الأسبوع الأخير من الموسم الانتخابي 2009م:

اللجنة الاستشارية المشرفة على سير انتخابات مجلس الأمة لعام 2009م:

يشرف القضاء الكويتي على إدارة الانتخابات في يوم الاقتراع، حيث تم تكليف كثير من القضاة وكلاء النيابة برئاسة اللجان الانتخابية بمستوياتها الثلاثة، بواقع لجنة رئيسية لكل دائرة انتخابية، تتبعها لجانا أصلية وفي كل منها لجانا فرعية، ورغم أن إدارة عملية الانتخابات هي عمل إداري بحت، ولا تدخل ضمن الأعمال القضائية، إلا أننا ومن خلال إصرارنا على مراقبة الانتخابات، استطعنا تكوين صورة شبيهة كاملة بشأن رؤساء اللجان ومدى قناعتهم بأهمية

المجتمع المدني وإيمانهم بالشفافية، على مستوى اللجان كافة، ولا شك بأن هذه الصورة تفيدنا بباقي أعمال الجمعية على مدار العام والمتعلقة بالإصلاح ومحاربة الفساد في كافة المجالات.

ومع بداية هذا التقرير، نود أولاً الإشادة بكافة أعضاء المجلس الأعلى للقضاء، ونخص بالتقدير والشكر الأخ الكبير رئيس المجلس المستشار راشد عبدالمحسن الحماد، وعضو المجلس الأخ الفاضل المستشار فيصل المرشد على إيمانهم بالمجتمع المدني وقناعتهم بالشفافية وتعاونهم مع الجمعية في أكثر من مناسبة.

كما لا بد من توجيه الشكر والتقدير الكبيرين إلى القضاة الذين بادروا واتصلوا بالمفوضية ليعربوا عن احترامهم وتقديرهم للمجتمع المدني وترحيبهم باستقبال متطوعي المفوضية لدخول اللجان الانتخابية في يوم الاقتراع، حيث استطاع متطوعي المفوضية في جمعية الشفافية من دخول أكثر من نصف اللجان على مستوى الدوائر الخمس، وهو ما يبعث رسالة قوية فعوية من القضاة لمن يريد تحجيم المجتمع المدني دون سند من القانون أو النظر إليه بفوقية لا تتسق مع كافة قيم الدين والإنسانية ومبادئ الدستور.

وأمام إصرار اللجنة الاستشارية على منعها لمتطوعي المفوضية من دخول اللجان الانتخابية، فقد تدارست المفوضية اتخاذ موقف تجاه هذا الرفض، فطرحنا عدة بدائل، ليستقر الرأي على الاحتجاج الرمزي من خلال مقاطعة رئيس الجمعية لممارسة حقه بالانتخاب، من دون دعوة أعضاء الجمعية والمفوضية والجمهور لمثل هذه المقاطعة، وقد استقر الرأي على هذا الموقف الرمزي من دون تصعيد تقديراً للموقف الإيجابي للمجلس الأعلى للقضاء.

ملاحظات عامة على يوم الانتخابات:

حيث أننا لم نتمكن من مراقبة الانتخابات بشكل كامل، وأن دورنا في فترة فرز الأصوات أقل بكثير من دورنا في فترة التصويت، فإننا لا نستطيع أن نعطي رأياً علمياً واضحاً ودقيقاً حول مدى شفافية ونزاهة الانتخابات، أما ملاحظتنا على يوم الاقتراع، فهي على النحو الآتي بيانه:

- يحظر القانون وجود إعلانات للمرشحين داخل لجان الانتخابات أو بالقرب منها ومع ذلك لوحظ وجود إعلانات للمرشحين بكثرة، بعضها تمت إزالتها في وقت لاحق وبعضها بقي دون إزالة.
- توجد أكشاك وخيم وبصات مخصصة للدعاية الانتخابية حول اللجان الانتخابية وبالقرب منها، كما توجد مقرات لمرشحين تبعد أمتار قليلة.
- مؤيدي المرشحين تواجدوا بكثرة داخل مراكز الاقتراع "المدارس" وهم من غير المسموح لهم بالدخول من المرشحين ووكلائهم و مندوبيهم .
- ينص القانون على استمرار عملية التصويت من الساعة الثامنة صباحاً إلى الساعة الثامنة مساءً بشكل متواصل، ولكن حدث في كثير من اللجان أن تم وقف الاقتراع للغداء وللصلاة ولاختيار مندوبين لوقت الفرز وغيرها من الأسباب.
- في حالات كثيرة وفي عدد غير قليل من اللجان الانتخابية لم يتم كشف وجه المرأة المنقبة والمبرقعة من قبل أحد أعضاء اللجنة من النساء لمطابقة الاسم.

- يوجب القانون على الناخب إذا لم يكن باستطاعته أن يدلي برأيه بنفسه أن يسر باختياراته لرئيس اللجنة فقط وبكل سرية، ولكن حدثت العديد من الحالات التي يتم فيها الإفصاح عن الأسماء بشكل علني أمام المندوبين. وقيام بعض الأقارب بتوجيه بعض كبار السن بصوت عال.
- حدثت بعض الحالات أن اطلع رئيس اللجنة على ورقة الاقتراع قبل إدخالها بالصندوق.
- اشتكى لنا أحد الناخبين الكبار بالسن من تسليمه ورقة فيها إشارة على ثلاثة أسماء، وأنه طلب استبدالها ولم يسمح له، وطلب منه رئيس اللجنة وضع الأسماء الأربعة التي يريدونها ليصبح المجموع سبعة، ثم طلب منه وضع ورقته بالصندوق!
- لا توجد أي صفة لطواف أي من أعضاء السلطة التنفيذية في اللجان الانتخابية، في حين أنه لا بأس من تصويرهم في لجاتهم الانتخابية أثناء تصويتهم.
- تم وبشكل واسع استخدام الأطفال في العملية الانتخابية دون 15 سنة، وهذا ممنوع قانونياً، كما ينبغي تنظيم استخدام الأفراد والمندوبين في يوم الانتخاب بمقابل مادي.
- تم توزيع وجبات عشاء داخل اللجان الانتخابية بأسماء مرشحين، وينبغي أن يتم توفير الوجبات لكافة أعضاء اللجان من قبل الدولة.
- نسبة كبيرة من العسكريين في وزارة الداخلية كانوا متعاونين مع الجمهور ومع متطوعي الجمعية، وتوجد حالات قليلة تعاملوا مع متطوعينا بشكل فج وغير حضاري.
- طاولة التصويت "استاند" كانت قريبة من الباب في بعض اللجان، مما لم يوفر خصوصية للتصويت وجعل أوراق الاقتراع مكشوفة للمندوبين وغيرهم.
- توجد عوائق كثيرة أمام ذوي الاحتياجات الخاصة من ممارسة دورهم في الاقتراع، أما كبار السن والمقعدين الذين استطاعوا الوصول إلى مكان التصويت فلم يتوفر لكثير منهم طاولة خاصة للتصويت.
- تواجد مؤيدو المرشحين في بعض اللجان الانتخابية داخل المدارس، ويتم عمل دعاية للمرشحين حتى آخر نقطة قبل الاقتراع.
- تواجدت طوابير طويلة في بعض اللجان، وخاصة عند بعض الأحرف، مع وجود أكثر من لجنة مزدحمة بجانب بعضها مما زاد من الزحام والإرهاق، لذا ينبغي وضع حل له خاصة مع تكرره في أكثر من انتخابات.
- قانون الانتخابات ينص على أن الناخب يسلم ورقته إلى رئيس اللجنة ليضعها بالصندوق، وهو نص غير معمول به، وقد يكون غير عملي، ومن المهم النظر في تعديله.
- يوجد 37 مرشحاً حصلوا على أقل من 100 صوت، يضاف إليهم 30 مرشحاً حصلوا على أقل من 500 صوت، وهؤلاء المرشحين الـ 67 يشكلون نسبة 32% من عدد المرشحين، وقد كان لهم تأثير سلبي في عملية فرز وعد الأصوات، وكذلك في إدارة ملفات المرشحين والمشطوبين، لذلك من المهم إعادة النظر في مبلغ الخمسين ديناراً التي يدفعها المرشح كشرط لقبول ترشحه، حتى لا نشجع من لا يأخذ أمر الترشح بجدية على النزول في الانتخابات.

شراء الأصوات:

رغم الدور المتواضع والسلبى لوزارة الداخلية في موضوع منع الانتخابات الفرعية المجرمة قانوناً، إلا أننا توقعنا منها دوراً أكثر ايجابية في موضوع منع جريمة شراء الأصوات، الذي يحظى بقبول كبير من مختلف فئات المجتمع، باستثناء الشخصيات الفاسدة من المرشحين وغيرهم ممن يقومون بعمليات تمويل وشراء لأصوات، وقد شهدت الدوائر الخمس عمليات واسعة لشراء الأصوات، ولكن كان موقف الوزارة سلبياً، علماً بأن هناك عدد من العسكريين الغيورين على الوطن من جهات معنية بمحاربة تلك الجريمة البشعة قد بادروا بالاتصال بالمفوضية للمساعدة في ضبط بعض عمليات شراء الأصوات، وسبب مبادرتهم هو حالة التراخي التي تعيشها تلك الأجهزة في مواجهة هذه الجريمة، وقدرتهم على ضبطها حين تصدر لهم تعليمات، ولكن المفوضية اعتذرت عن التنسيق مع العسكريين التزاماً منها بدورها المدني.. فكل التحية والتقدير والحب لأولئك العسكريين الشرفاء.

الانتخابات الفرعية:

- وصل إلى قاعة عبدالله السالم 17 نائباً ممن خاضوا الانتخابات الفرعية، معظمهم تمت إحالته إلى النيابة العامة، وقد ابتليت الدائرتين الرابعة والخامسة بهذه المخالفة للقانون ولقيم المواطنة.
- لم يتم إجراء أي انتخابات فرعية بالدوائر الثلاث الأولى، ورغم ذلك فاز بالانتخابات عدد من أبناء القبائل، ومنهم اثنان في الدائرة الأولى من قبيلة العوازم رغم أن ناخبي القبيلة يشكلون أقلية، كما نجح اثنان من قبيلة عنزة في الدائرة الثانية من دون تنظيم فرعية، وهذا يؤكد على اللحمة الوطنية وقبول البرنامج الانتخابي والعلاقات الحسنة عوضاً عن العصبية.
- استطاع أكثر من مرشح في الدائرة الرابعة من الفوز بالانتخابات من دون الدخول في فرعية قبائلهم، وهم مسلم البراك و دضيف الله بورمية من قبيلة مطير فيما خسر واحد من الأربعة الذين اختارتهم القبيلة، ونجح عسكر العنزي فيما خسر الأربعة الذين اختارتهم قبيلة عنزة.

دور الجهات الحكومية بالتنظيم:

- وزارة الداخلية: بذل رجال ونساء وزارة الداخلية دوراً كبيراً ومميزاً في تنظيم الانتخابات على مستوى الدوائر الخمس، لذا لا يسعنا إلا توجيه الشكر الجزيل لوكيل الوزارة الفريق أحمد الرقيب والشخصيات واللجان المعاونة له على تلك الجهود المميزة، كما نخص بالشكر مدير إدارة شئون الانتخابات الأخ علي مراد على جهوده المميزة في إنجاح هذا الموسم الانتخابي.
- وزارة الإعلام: لقد تألفت وزارة الإعلام في أجهزتها التابعة من تلفزيون وإذاعة في تغطية الانتخابات في جميع الدوائر، وفي متابعتها لعمليات فرز وعد الأصوات، فلوكيل الوزارة الشيخ فيصل المالك خالص الشكر والتقدير ولكل العاملين في يومي الانتخابات والفرز من أبناء الوزارة المخلصين.
- بلدية الكويت: لقد تميزت بلدية الكويت بشكل لافت في انتخابات هذا العام من خلال ترخيص المقرات الانتخابية والإعلانات، ولئن كانت هناك بعض التجاوزات في يوم الاقتراع من بعض المرشحين في وضع المقرات والباصات ونشر الإعلانات، إلا أن البلدية عملت على إزالة المخالفات بأسرع وقت ممكن، فلمدير عام البلدية الأخ أحمد الصبيح والفرق المعاونة له كل الشكر والتقدير على الجهود المضنية طوال شهري الموسم الانتخابي.



المجتمع المدني:

- الاتحاد الوطني لعمال وموظفي الكويت نشر إعلانا نصف صفحة في أكثر من جريدة يومية محلية يوم 15 مايو يدعو فيه ناخبي الدائرة الخامسة لانتخاب رئيس الاتحاد المرشح لانتخابات مجلس الأمة، وهذا الإعلان يتعارض مع نص الفقرة السادسة من المادة 45 لقانون الانتخابات والتي تشير إلى العقوبة بالحبس والغرامة لمن يستخدم أموال الجمعيات والنقابات أو يستخدم مقارها للدعوة إلى التصويت لمصلحة مرشح معين أو إضرار به.
- صدر بيان صحفي من عائلة الكنادرة يرفض فيه ما قيل عنه انتخابات فرعية للعائلة في الدائرة الأولى قام بتنظيمه عدد آخر من أبناء العائلة، وقد أفضى ذلك إلى عدم نجاح أي من المرشحين الكنادرة الثلاثة، رغم حصول د.محمد حسين الذي لم يدخل التصفية العائلية على المركز الحادي عشر.
- انتظم تجمع في ساحة الإرادة للتعبير عن رفض الفتوى الدينية التي أطلقتها الحركة السلفية في الجهراء حول تحريم التصويت للمرأة، شارك فيه مرشحات لانتخابات المجلس وعدد من الشخصيات الداعمة لحق المرأة السياسي وجمهور غفير.

معايير المرشح الصالح 5 + (5x5)



جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

معايير المرشح الصالح 5 + (5x5)

هذه مجموعة من الوصفات التي يجب أن يتحلّى بها - أو أكثرها - التّابع عن الشعب في مجلس الأمة، يمكن للتّابع الاسترشاد بها، فيعمل على تقييم المرشحين، حتى يختار الشخصية الأكثر ملائمة لتشغل عضوية مجلس الأمة.

قيم النزاهة والشفافية واحترام القانون	
1	غير متورط في شراء الأصوات بمال أو الهدايا أو الخدمات.
2	يحترم ويلتزم بالقوانين الدولية في حملته الانتخابية كعدم التورط في الانتخابات الطرعية.
3	يتعدى للفاسدين سياسياً ومالياً وإدارياً.
4	مشهور له بالنزاهة والاستقامة في حياته العامة.
5	يساهم في كشف التجاوزات ومختلف أنواع الفساد بشكل موضوعي.
الؤهلات الشخصية - الخبرة والكفاءة	
6	صاحب مهل علمي.
7	يهتم بالجوانب الاقتصادية ومشاريع التنمية.
8	لديه إلمام بالجوانب القانونية والتشريعية ودراية بالقيم والمفاهيم الدستورية.
9	لديه وعي سياسي بالفضايا المحلية والإقليمية وإلمام بالفضايا الدولية.
10	لديه خبرة في أحد القطاعات بالدولة، كالاجتماع المدني أو القطاع الخاص أو القطاع الحكومي مع إلمام بهيتم المجتمع وحاجاته.
السمات الشخصية - القيم الأخلاقية	
11	يتسم بالقوة في الحق ويتضح بالأمانة.
12	يمتلك الحكمة والموضوعية.
13	يتسم بالمصادقة والبعد عن الانتهازية.
14	لديه حس عال في مجال الرقابة على تطبيق القوانين.
15	يحبذ استخدام الأدوات الدستورية في محاسبة ومراقبة الحكومة، ويتدرج في استخدامها.
الأمور ذات الفكرية	
16	يؤمن بأن الدستور هو المرجعية الأولى للعمل البرلماني والسياسي.
17	لا يتيمر بالأحقاد وينبذ الطائفية والعنصرية والتعصب القبلي، ويعمل على تشكيل كل المجتمع.
18	يقدّم مصالح الوطن على مصلحة الجماعة أو الأقارب أو النفس.
19	يؤمن بالانفتاح والتعاون مع الجماعات والأفراد كافة - بما فيها السلطة التنفيذية - في إطار مصلحة الوطن.
20	يمتلك رؤية تنموية للدولة والنهوض بمؤسساتها.
البرنامج الانتخابي	
21	يضع خطة عمل وأولويات واضحة المعالم تتضمن مجموعة من المشاريع الواقعية التنموية.
22	يحتوي برنامجه الانتخابي على تصور لكافة مظاهر الفساد السياسي والإداري والمالي.
23	يؤمن بالحرية ويطالب بمزيد من الشفافية.
24	يسعى إلى تطبيق الأطر والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون أي إقصاء بين أفراد المجتمع.
25	يعمل على تنفيذ (قانون اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد) من خلال إقرار قانون الكف من الذمة المالية وقانون حق الاطلاع وقانون مكافحة الفساد.
تبعهذ، بما يلي	
26	تجنب حالات تعارض المصالح في التشريع والرقابة، مع عدم الجمع بين عضوية البرلمان والتجارة مع القطاع العام.
27	يعمل على رفض أي تشريعات صدرت في غياب مجلس الأمة لا تتوافق بروح الدستور.
28	لا يسعى في أي معاملات فيها شبهة تجاوزات إدارية أو مالية.
29	لا يتحاوّل على أملاك الدولة ولا يتشجع الآخرين على ذلك.
30	يعمل على ترسيخ مبدأ الفصل بين السلطات مع تعاونها، فلا يتعدى على صلاحيات السلطات الأخرى.

تأطون 2/ 5358901 - هالكس : 5358903
www.transparency-kuwait.orh أو www.shafafeyah.org

تقرير المفوضية العليا لشفافية الانتخابات بشأن مراقبة انتخابات المجلس البلدي 2009م

جرت في يوم الخميس الموافق 25 يونيو 2009م انتخابات المجلس البلدي لاختيار 10 أعضاء بواقع شخص واحد عن كل دائرة من الدوائر العشر، وذلك من بين 71 مرشحا، وفيما يلي أهم الملاحظات على تلك الانتخابات، وبعض التوصيات التي من شأنها الارتقاء بالعملية الانتخابية في المرات القادمة.

قبل يوم الاقتراع:

الانتخابات الفرعية:

شهدت ستة من أصل عشرة دوائر انتخابات فرعية لأكثر من قبيلة لاختيار أحد أبنائها لتمثيلها في الانتخابات العامة، رغم تجريم القانون للانتخابات الفرعية، حيث جرت الانتخابات الفرعية في الدوائر من الخامسة إلى العاشرة، معظمها قبل حل مجلس الأمة، وبعضها قبل ستة أشهر، وقد قامت وزارة الداخلية برصد عدد من تلك الانتخابات، وتحويل عدد من المشاركين فيها الى النيابة العامة، التي تنتظر في التهم، ويبدو أن التهم جميعها ستحفظ لعدم كفاية الأدلة.

المال السياسي:

كان التداول بشأن استخدام المال لشراء أصوات الناخبين محدود جدا، ولم يتم تداول الحديث حوله الا في دائرة أو اثنتين، ولم يكن منتشرا ولا شائعا ولم تتوفر للمفوضية أدلة حول استخدام المال السياسي، كما لم يكن الموضوع محل تواتر ولا يشكل ظاهرة.

معاملات للناخبين للحصول على الأصوات:

مع تغير قانون المجلس البلدي إلى ما هو معمول به حاليا، فقد خفت بريق عضو المجلس البلدي الذي يختص بالتشريع والرقابة، مع انتقال الأعمال التنفيذية بالكامل إلى بلدية الكويت، لذلك لم يعد عضو المجلس البلدي بيده تسهيل انجاز معاملات للناخبين، وهذا الأمر قلل كثيرا من سوء استغلال عضوية المجلس لتمرير معاملات مخالفة للقانون في فترة الانتخابات، ولعل ذلك يعتبر أحد أسباب عزوف الناخبين عن المشاركة بالتصويت.

يوم الاقتراع:

اللجنة المشرفة على انتخابات المجلس البلدي 2009م:

بناء على الموافقة المسبقة للمجلس الأعلى للقضاء على تمكين متطوعي جمعية الشفافية الكويتية من "متابعة سير العملية الانتخابية"، فقد قامت الجمعية بمخاطبة اللجنة المشرفة على انتخابات المجلس البلدي 2009م للسماح لمتطوعي الجمعية من دخول مراكز الاقتراع في يوم الانتخابات والفرز، وقد جاء خطاب رسمي من رئيس اللجنة المشرفة على انتخابات المجلس البلدي المستشار عبدالعزيز الفهد أكد فيه: "إن اللجنة لا تمنع من قيام الجمعية بمتابعة العملية

الانتخابية" .. وهذه الموافقة تدل على حرص كبير من القضاء الكويتي على إشراك المجتمع المدني في متابعة سير العملية الانتخابية، تأكيداً منهم على شفافيتها ونزاهتها.

ضعف الإقبال على الانتخابات:

تعتبر مشاركة الناخبين في انتخابات المجلس البلدي 2009م هي الأضعف في تاريخ الانتخابات البلدية، فقد شارك في الانتخابات قرابة 21%، في حين ان نسبة المشاركين في انتخابات 2005 بلغت 52%، وفي العام 1999م بلغت 61% وفي العام 1995 بلغت 54% وفي العام 1993 بلغت 48%، وفي العام 1984 بلغت 68% .

هذا الضعف في المشاركة بانتخابات المجلس البلدي، التي بلغت حداً تلغى فيه النتائج في بعض الدول بسبب ضعف تمثيل الفائزين للمجتمع، له أسباب عديدة من المهم تدارسها والاهتمام بمعالجتها في الانتخابات التالية، ومن هذه الأسباب النقاط الآتية:

تم تنظيم الانتخابات في يوم عمل، وهو يوم الخميس، علماً بأنه كان بالإمكان إجرائها في يوم لا يوجد فيه عمل بالجهات الحكومية مثل يوم السبت الموافق 2009/6/27م.

ضعف الفعالة لدى الناخبين في أهمية المجلس البلدي، وذلك بسبب القانون الذي ينظم أعماله، وممارسة أعضاء المجلس، وتواضع الأدوار التي يقوم بها المجلس البلدي مقارنة مع ما عليه الوضع في البلديات الجادة حول العالم.

تنظيم الانتخابات بعد فترة وجيزة من انتهاء انتخابات مجلس الأمة. تنظيم انتخابات فرعية في أكثرية الدوائر الانتخابية، جعلت باقي أبناء الدائرة يعزفون عن المشاركة في الانتخابات باعتبارها محسومة النتائج قبل إجرائها.

غياب الإعلام الرسمي وضعف الإعلام الخاص في تغطية الانتخابات.

تغيير مكان اللجان الانتخابية في انتخابات البلدية عنها في انتخابات مجلس الأمة، أدى إلى أن الناخب ذهب إلى نفس المدرسة التي اقترح فيها بانتخابات مجلس الأمة فلم يجد اسمه مدرجاً في كشوفات الناخبين وأن عليه الذهاب إلى مدرسة أخرى، مع ما في ذلك من مشقة، أدى إلى انصراف كثير من الناخبين عن العملية الانتخابية برمتها.

إجراء الانتخابات في نهاية شهر يونيو حيث درجة الحرارة تصل إلى 50 درجة مئوية أمر يجب إعادة النظر فيه ومعالجته قانونياً.

يوجد إحباط عام بين المثقفين وأصحاب الرأي من العملية الانتخابية ونفعها في إصلاح الأوضاع العامة، وهي مسؤولية يتحملها السياسيون في الحكومة والبرلمان والجماعات السياسية والفئات الاجتماعية.

ضعف إقبال الجماعات السياسية على انتخابات المجلس البلدي جعلت المنافسة متواضعة، مما أثر سلباً على الإقبال على عملية التصويت.

ضعف المشاركة النسائية بشكل لافت.

من هذا التقرير المختصر بشأن متابعة سير انتخابات المجلس البلدي، فإننا نوصي بعدد من النقاط لتطوير العملية الانتخابية:

- إجراء الانتخابات في يوم عطلة أو راحة وليس في يوم عمل.
- النظر في إمكانية دمج موعد انتخابات مجلسي الأمة والبلدي في يوم واحد، وهذا يشجع على التصويت، ويخفض التكاليف على الدولة.
- ضرورة قيام مجلس الوزراء بتشكيل فريق عمل لإعداد دراسة جادة وعلمية لموضوع الانتخابات الفرعية القائمة على أساس عصبي قبلي أو طائفي، ووضع حل سياسي/ تشريعي/ أممي لهذا الموضوع الهام الذي يمس صميم المواطنة.
- النظر في تعديل مواعيد الانتخابات لتصبح في شهور السنة التي يكون فيها الطقس معتدلاً مع تثبيت هذا الموعد بشكل قانوني.
- لابد من قيام الجهات الإعلامية بالدولة بتوجيه الناخبين إلى أهمية ممارسة دورهم في اختيار أعضاء المجلس البلدي.
- نؤكد في هذا التقرير على أهمية تأسيس هيئة مستقلة لإدارة الانتخابات التي تتولى القيام بكافة الشؤون الانتخابية من التوعية العامة بقانون الانتخابات والجرائم المتعلقة به، إلى التشجيع على التسجيل بقاء الناخبين، ووضع نظام لتمويل الحملات الانتخابية والتأكد من الالتزام به، إلى إدارة يوم الاقتراع.. في أي انتخابات عامة (أمة، بلدي).

كما نوصي كذلك، بعدد من التوصيات التي من شأنها تطوير أعمال المجلس البلدي والبلدية – إضافة إلى تقريرنا السابق بعنوان: "بلدية الكويت .. المشكلة واحل" – نوجزها بالنقاط الآتية:

- ضرورة إجراء مراجعة شاملة لدور المجلس البلدي وعلاقته بجهاز البلدية والوزير، حتى تقوم البلدية بدورها الحقيقي الذي يقنع الناخبين والجمهور بأهمية المجلس وأثره في حياتهم والخدمة التي يحصلون عليها.
- ضرورة إعادة النظر في تقسيم الدوائر الانتخابية وعدد المقاعد التي تمثل كل دائرة وعدد الأصوات لكل ناخب، بما يسهم في تحقيق التمازج الاجتماعي.
- ضرورة إعادة النظر في عدد أعضاء المجلس البلدي المنتخبين، بما يحقق توفير العدد المناسب لأعمال المجلس ولجانه المتنوعة والمساحة الجغرافية التي يغطونها، بعد أن تجاوز عدد السكان ثلاثة ملايين نفساً واتسعت المنطقة الحضرية التي تشملها خدمات البلدية.

2009/6/30م



جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

العنوان: دولة الكويت، اليرموك، قطعة 4، مقابل طريق المطار، فيلا 26

تلفون: 2 / 965 25358901 + فاكس 965 25358903 +

ص.ب: الكويت 655 اليرموك

الموقع الإلكتروني: www.shafafeyah.org أو www.tranparency-kuwait.org

البريد الإلكتروني: info@shahfafeyah.org أو info@tranparency-kuwait.org